الفساد فى الإنقاذ حتي لا ننسى

توثيق للفساد المالي و الإداري فى فترة حكم المؤتمر الوطني للسودان

غيض من فيض منقول من الصحف و المواقع السودانية بالإنترنت

الجزء الثالث

توثيق سعد عثمان مدنى

الـفـــهـــــرس:

الفساد في شركة الاقطان (وثائق مهمة) 3

فساد سبدرات و عبدالله أحمد عبد الله 64

ملف الفساد في سودانير.....69

الفساد في شركة سكر النيل الأبيض 90

الفساد في مصنع سكر مشكور.....93

فساد قيادات الحزب الحاكم بالسودان.....97

ملف الفساد في مكتب عبد الرحمن الخضر والي الخرطوم 99

ملف تقاوي القمح الفاسدة!!.....109

فساد وكيل وزارة العدل عصام الدين عبد القادر.....115

ملف أراضي اسرة البشير و بعض قيادات الوطني.....116

أحمد بلال وعبدالله البشير من مافيا توطين العلاج التى نهبت ملايين الدولارات.....129

وعن فساد الزبير بشير طه ... نحدثكم.....130

فساد مهول : بيع (224) ماكينة من مصانع النسيج الحكومية تعمل بصورة جيدة على أساس انها خردةً..132

الفساد في الخطوط البحرية السودانية.....133

فساد الهيئة المنوط بها مكافحة الفساد : فساد في هيئة المواصفات والمقاييس.....134

الفساد بولاية الجزيرة.....135

تفاصيل فساد كبرى الدباسين.....137

مدير المساحة محمد صالح موسى مهنا يمتلك عشرات الاراضي السكنية والتجارية.....141

الفساد بولايات دارفور.....142

الفساد في وزارة الارشاد و الأوقاف.....146

المراجع العام: المالية اعتدت على (16) مليار جنيه.....153

الفساد بولاية نهر النيل.....154

المراجع العام يكشف عن مخالفات مالية ببطولة (الشان).....160

(57.8%) من إيرادات البترول لم تدخل الخزينة العامة.....161

ملف فساد القضاء.....162

الفساد في هيئة الطيران المدني 172

فساد اداري في الولاية الشمالية!! 190

الفساد فى شركة الأقطان

وثائق فساد الشركة نشرت بموقع صحيفة الجريدة، تم نشرها ايضاً بواسطة محمد إبراهيم علي بموقع سودانيزاونلاين في يوم 14-04-2014

ديوان المراجعة القومي

فرقة مراجعة مخالفات شركة السودان للأقطان

النمرة / دم ق/ش س ق/1 التاريخ 23/ 7 /2013م

السيد / رئيس لجنة التحري في مخالفات شركة السودان للأقطان

السلام عليكم ورحمة الله

الموضوع / تقرير عن مخالفات بشركة السودان للأقطان

بالإشارة الى قرار السيد / وزير العدل رقم (15) بتاريخ 2012/2/28م فقد تمت مراجعة المستندات التي حولت لنا من لجنة التحقيق في مخالفات شركة السودان للأقطان ويشتمل التقرير على :-

أولا / المقدمة

ثانيا / نتائج المراجعة

أولا : المقدمة

انحصر عمل المراجعة في المخالفات التي حولت من اللجنة والاعمال المصاحبة لتنفيذ التمويل الخارجي الذى تحصلت عليه شركة السودان للأقطان من بنك ABC وبنك التنمية الإسلامي وقد اشترك في تنفيذ هذا التمويل عن طريق الإعتمادات المستندية والاعمال المصاحبة له الشركات التالية :-

1- شركة السودان للأقطان
2- شركة متكوت للتجارة العالمية
3- شركة ازر الهندسية
4- شركة الدهناء
5- شركة كامب نو للاستشارات
6- شركة الرائدة

1

7- شركة جوسيكوت

وفيما يلي نبذة عن هذه الشركات :-

1/ شركة السودان للأقطان

وهى شركة خاصة ذات مسئولية محدودة والمؤسسين لها :

- وزارة المالية والاقتصاد بنسبة 70%
- بنك السودان بنسبة 30%

ثم من بعد ذلك أصبح حملة الاسهم الان:

- مزارعي مشروع الجزيرة والمناقل بعدد 1414 سهم
- مزارعي مؤسسة الرهد بعدد 613 سهم
- مزارعي مؤسسة حلفا الجديدة بعدد 613 سهم
- الصندوق القومي للمعاشات بعدد 514 سهم
- بنك المزارع للاستثمار والتنمية بعدد 510 سهم

المدير العام : د. عابدين محمد على

رئيس مجلس الادارة : عباس عبد الباقي الترابي

2/ شركة متكوت للتجارة العالمية

سجلت كاسم عمل في 2004/10/15م باسم متكوت للتنمية المحدودة ومن ثم سجلت كشركة في 2005/8/23م والمؤسسين لها هم:

- شركة السودان للأقطان بعدد 350 سهم
- شركة المدبرات العالمية للتجارة والنقل والخدمات الزراعية بعدد 350 سهم

من خلال التحري والمراجعة يتضح أن شركة المدبرات العالمية تأسست على النحو التالي:-

تم تأسيس شركة المدبرات العالمية في 2004/10/14بواسطة شركتين هما:

- شركة عين القطر الهندسية ويمثلها محمد بابكر حسين
- شركة الفايدى للحفريات ويمثلها ولبد عابدين محمد على

هاتين الشركتين واللتان بواسطتهم تم تأسيس شركة المدبرات العالمية (و التي كانت بدورها شريك أساسي في تأسيس شركة متكوت للتجارة العالمية) إنما هما يمثلان د. عابدين محمد

على مدير عام شركة السودان للأقطان وقتها ومحى الدين عثمان محمد أحمد العضو المنتدب لشركة متكوت حاليا ويلاحظ أن ممثلي الشركتين في التأسيس هما :

- محمد بابكر حسين ابن شقيقة د. عابدين محمد على
- وليد عابدين محمد على ابن د. عابدين محمد على

بالتحري والمراجعة عن تأسيس شركتي عين القطر و الفايدى يتضح الاتي :-

- شركة عين القطر الهندسية

المؤسسين لها في 2004/8/26وأعضاء مجلس الادارة هم :-

- محمد أحمد محمد
- محمد بابكر حسين – ابن أخت د. عابدين محمد على
- جمال الدين عثمان – شقيق محى الدين عثمان
- مهند على أحمد – ابن أخت محى الدين عثمان

- شركة الفايدى للحفريات والنقل

المؤسسين لها في 2004/7/22م هم :-

- فيصل محمد على – شقيق د. عابدين محمد على
- إحسان عبد الله - زوجة د. عابدين محمد على

أعضاء مجلس الادارة هم :-

- فيصل محمد على
- محمد بابكر حسين
- احسان عبد الله
- مهند على أحمد

بتاريخ 2011/10/19م تم إسقاط أسهم شركة المديرات العالمية (350 سهم) في رأسمال شركة متكوت للتجارة العالمية وتخصيص 300 سهم منها لمحى الدين عثمان و50 سهم لشركة السودان للأقطان لتصبح عدد أسهمها 400سهم .

كما تم تخصيص 300سهم من الأسهم التي لم تخصص عند الإنشاء لإبن أخت د. عابدين محمد على المدعو محمد عبد الله بشير ليصبح عدد الاسهم 1000 سهم على حسب عقد التأسيس وحملة الاسهم الان هم :-

- ✓ شركة السودان للأقطان 400 سهم
- ✓ محى الدين عثمان 300 سهم
- ✓ محمد عبد الله بشير 300 سهم

مما تقدم ذكره يتضح :-

- أن إنشاء شركة متكوت للتجارة العالمية قد تم بداية من أطراف لهم علاقة وصلة قربى مع د. عابدين محمد على (شقيقه وزوجته من شركة الفايدى وابن أخته من شركة عين القطر) وهذا يعنى استغلاله لمنصبه بانشاء شركات بأسماء أقاربه لتمكين هذه الشركات من المشاركة في نشاط شركة السودان للأقطان.
- تتكرر أسماء محمد بابكر حسين ابن أخت د. عابدين محمد على ومهند على أحمد أبن أخت محى الدين عثمان في مجالس ادارة الشركتين .
- مهند على أحمد يمثل محى الدين عثمان
- إن إسناد تنفيذ التمويل الخارجي الذى حصلت عليه شركة السودان للأقطان من بنكABC الفرنسي (120 مليون يورو)ومن بنك التنمية الإسلامي بجدة (55 مليون دولار) لشركة متكوت للتجارة العالمية يبين الغرض من إنشاء هذه الشركة ، فأي أرباح تتحصل عليها سوف تعود الى د. عابدين محمد على ومحى الدين عثمان .
- تتكون الادارة العليا للشركة من :-

- مجلس الادارة /

د. عابدين محمد على – رئيسا

محى الدين عثمان - عضوا

عباس عبد الباقي الترابي - عضوا

سليمان هاشم -عضوا

احمد البدوي محمد صالح - عضوا

- العضو المنتدب / محى الدين عثمان
- المدير العام / أحمد البدوي محمد صالح

3/ شركة أزر الهندسية

في 2007/1/29م تأسست شركة أزر الهندسية والمؤسسين لها هم :-

- مهند على أحمد – إبن أخت محى الدين عثمان بعدد 2000 سهم

- محمد بكرى حسين ــ غير معروف بعدد1500 سهم
- محمد بابكر حسين ــ إبن أخت د. عابدين محمد على بعدد1500سهم

جملة الاسهم 5000 سهم

- في العام 2008 تم تخصيص 1000 سهم من أسهم مهند على أحمد لشركة الخريف السعودية وكذلك تم إسقاط أسهم محمد بكرى حسين وتخصيصها لشركة الخريف السعودية ليصبح حملة الاسهم

✓ مهند على أحمد 1000 سهم
✓ شركة الخريف 2500 سهم
✓ محمد بابكر حسين 1500 سهم

- في العام 2010م تم تحويل ملكية أسهم محمد بابكر حسين (إبن أخت د. عابدين محمد على) الى ضرغام الشعراني العوض وهو إبن أخت زوجة د. عابدين محمد على علما بأن حامل الاسهم محمد بابكر حسين قد توفى الى رحمة مولاه في ديسمبر 2008م .

- تم إعادة تخصيص أسهم شركة الخريف السعودية بسبب كونها شركة أجنبية ولم تتحصل على موافقة الجهات المختصة وتوزيعها كالاتي :-

- 625 سهم لمهند على أحمد
- 1000 سهم لشركة متكوت
- 750 سهم لشركة الأقطان
- 125 سهم لضرغام الشعراني

- حملة الاسهم حسب إيداع 2011/7/27م كالاتي :-

✓ شركة السودان للأقطان 750 سهم
✓ شركة متكوت للتجارة العالمية 1000 سهم
✓ مهند على أحمد 1625 سهم
✓ ضرغام الشعراني 1625 سهم

الجملة 5000 سهم

- في 2011/10/19 تم إسقاط أسهم مهند على أحمد وتخصيصها لمحى الدين عثمان كم تم تحويل 250 سهم من شركة السودان للأقطان لمحى الدين عثمان وضرغام الشعراني بواقع 125 سهم لكل منهم.

- حملة الأسهم حسب إيداع 2011/12/14م

- ✓ شركة السودان للأقطان 500 سهم
- ✓ شركة متكوت 1000 سهم
- ✓ ضرغام الشعراني العوض 1750 سهم
- ✓ محي الدين عثمان محمد احمد 1750 سهم

- الإدارة العليا للشركة تتكون من:-

- مجلس الادارة :

د. عابدين محمد على – رئيسا

صلاح المرضى الشيخ – عضوا

عباس عبد الباقي الترابي – عضوا

وليد عابدين محمد على - عضوا

- المدير العام / وليد عابدين محمد على

من العرض أعلاه يتضح أن شركة أزر قد أسست بداية بواسطة أفراد لهم صلة وثيقة مع د. عابدين محمد على المدير العام السابق لشركة السودان للأقطان ومحى الدين عثمان العضو المنتدب لشركة متكوت للتجارة العالمية وهم مهند على أحمد إبن أخت محى الدين عثمان ومحمد بابكر حسين إبن أخت د. عابدين محمد على . وقد أوكل لهذه الشركة تركيب الجرارات التي استوردت من التمويل الخارجي كما أسندت لها شركة السودان للأقطان بعض أعمال التحضيرات الزراعية.

4/ شركة الدهناء للمقاولات المحدودة

- تطلب تركيب المحالج الجديدة أعمال مدنية وقد تم إسناد الأعمال المدنية لشركة وان وبعد خلافها مع شركة بلكان التركية (الشركة المنفذة للمحالج) تم إيقافها عن العمل .

- بتاريخ 2009/9/8م تم تأسيس شركة باسم الدهناء للمقاولات المحدودة بواسطة د. عابدين محمد على ومحى الدين عثمان مستغلين في ذلك أسماء أقاربهم كمؤسسين وحملة أسهم لهذه الشركة والتي يبلغ عدد أسهمها 100 سهم موزعة كالاتي :-

- ✓ محمد عبد الله بشير – إبن أخت د. عابدين محمد على 50 سهم
- ✓ مهند على أحمد – إبن أخت محى الدين عثمان 50 سهم

- هذه الشركة أوكل لها الأعمال المدنية للمحالج بدلا عن شركة وان وهذا يدل على استغلال د. عابدين محمد لموقعه كمدير عام لشركة السودان للأقطان (صاحبة التمويل والمحالج)ومحى الدين عثمان لموقعه كعضو منتدب لشركة متكوت (المشرفة على إنشاء المحالج نيابة عن شركة بلكان التركية) لإنشاء شركة خاصة بهم تتولى الأعمال المدنية للمحالج مما يعود عليهم بمصلحة شخصية تتمثل في الأرباح التي قد تحققها هذه الشركة .

- الإدارة العليا للشركة تتكون من :-

مجلس الإدارة :

د. عابدين محمد على الرئيس

مهند على أحمد – عضوا

الهادي محمد أحمد – زوج إبنة محى الدين عثمان – عضوا

محمد عبد الله بشير- إبن أخت عابدين محمد على - عضوا

المدير العام / عبد الله محمد الجدع

5/ شركة كامب نو للهندسة والإستشارات المحدودة

- تطلب العمل في إنشاء المحالج الجديدة وجود إستشاري وقد تم التعاقد مع شركة اس تى بى لذلك.

- بتاريخ 2010/7/21م تم إنشاء شركة كامب نو للهندسة والإستشارات وحملة الأسهم والمؤسسين لها :-

- ✓ شركة متكوت للتجارة العالمية بعدد 50 سهم
- ✓ أحمد حاج النور بعدد 50 سهم

- أوكل لهذه الشركة الأعمال الاستشارية للمحالج الجديدة بعد إبعاد شركة اس تى بى من هذا العمل علما بأن الشريك المؤسس لشركة كامب نو أحمد حاج النور كان هو المدير لشركة أس تى بى .

الإدارة العليا للشركة تتكون من

مجلس الإدارة :

معتصم أبا يزيد رئيسا

أحمد حاج النور عضوا

محى الدين عثمان عضوا

محمد أحمد حاج النور عضوا

المدير العام للشركة / أحمد حاج النور

6/ شركة الرائدة لحليج الأقطان

بتاريخ 2007/5/2 سجلت شركة الرائدة لحليج الأقطان والمؤسسين لها هم :-

شركة السودان للأقطان

شركة متكوت للتجارة العالمية

حملة الاسهم حاليا هم :-

- ✓ شركة السودان للأقطان عدد65 سهم
- ✓ شركة متكوت للتجارة العالمية عدد 5 اسهم
- ✓ مصرف المزارع التجاري عدد 10 أسهم
- ✓ الجهاز الإستثماري للضمان الإجتماعي عدد 10 أسهم
- ✓ شركة شيكان للتأمين عدد 5 أسهم
- ✓ شركة بلكان التركية عدد 5 أسهم

الادارة العليا للشركة

رئيس مجلس الإدارة / د. عابدين محمد على

المدير العام / أحمد سليمان الركابي

أنشئت هذه الشركة بغرض إدارة المحالج الجديدة بعد تركيبها وإقتصر نشاطها على الإعلان عن عطاءات المحالج .

7/ شركة جوسيكوت

بتاريخ 2011/7/19 تم تسجيل شركة جوسيكوت والمؤسسين لها هم :-

- ✓ شركة السودان للأقطان بعدد 20 سهم
- ✓ شركة متكوت بعدد 10 أسهم
- ✓ أبو بكر البدرى عمر بعدد 10 أسهم
- ✓ مهند على أحمد بعدد 30 سهم
- ✓ أحمد عبد الله عمر بعدد 30 سهم

- يلاحظ من أسماء حملة الأسهم أعلاه وجود علاقة تربطهم بشركة السودان للأقطان وشركة متكوت ممثلين في :-

- أبو بكر البدرى وهو إبن شقيقة عباس عبد الباقي الترابي رئيس مجلس ادارة شركة السودان للأقطان آنذاك
- مهند على أحمد وهو إبن شقيقة محى الدين عثمان
- أحمد عبد الله عمر وهو من طرف د. عابدين محمد على

-الإدارة العليا للشركة تتكون من :-

عابدين محمد على - رئيس مجلس الأدارة

محى الدين عثمان - عضوا

عثمان سمساعة - عضوا

أحمد العربي - عضوا

هجو قسم السيد - عضوا

عباس عبد الباقي الترابي - عضوا

محمد عبد القادر فرح - عضوا

أحمد سليمان الركابي - المدير العام

- أسند لهذه الشركة أعمال التحضيرات الزراعية

مما سبق ذكره عن تأسيس هذه الشركات وإداراتها ومجالس إداراتها يتضح أنها قد أنشئت من أجل أداء أعمال هي من صميم إختصاصات شركة السودان للأقطان وأن هذه الشركات قد إرتبطت إرتباط وثيق بالتمويل الخارجي والتمويل الداخلي الذى تحصلت عليه شركة السودان للأقطان .

هذه الشركات تأسيسها مرتبط بالمدير العام لشركة السودان للأقطان آنذاك د. عابدين محمد على والعضو المنتدب لشركة متكوت محى الدين عثمان وفى ذلك إستغلال للنفوذ وإستغلال لموارد شركة السودان للأقطان .

ثانيا / نتائج المراجعة

تمت مراجعة الحالات التي حولت لنا من لجنة التحري وقد شملت الاتي :-

1. تمويل بنك ABC
2. التعلية
3. تمويل بنك التنمية الإسلامي
4. المحالج الجديدة
5. الأسمنت
6. جرارات سام
7. محفظة تمويل بنك النيلين
8. تشغيل جرارات تاف
9. المبالغ المنصرفة لعابدين محمد على
10. صرف بدون وجه حق

وفيما يلى أهم ملاحظات المراجعة

1/ تمويل بنك ABC

- حصلت شركة السودان للأقطان على تمويل من بنك ABC الفرنسي بمبلغ 120 مليون يورو بضمان من بنك السودان ،على ثلاثة دفعات وفق عروض مقدمة من بنك ABCالفرنسي إلى شركة السودان للأقطان عبر بنك السودان المركزي الذى وافق على هذه العروض ووافق على ضمان شركة السودان للأقطان إستنادا على جدارته الإئتمانية(الحساب الجاري لبنك السودان المركزي لدى بنك ABC) بالإضافة الى حساباته الإستثمارية وذلك بعد حصول بنك السودان على تعهد من شركة السودان للأقطان بسداد التمويل ومن ثم إصدار خطابات الضمان ، وقد كان التمويل على دفعات كالأتي :-

40 مليون يورو

50 مليون يورو

30 مليون يورو

- هذه المبالغ تم إستخدامها في إستيراد بضائع مختلفة عن طريق إعتمادات مستنديه بلغ عددها 16 إعتماد مستندي (أربعة إعتمادات للدفعة الأولى من التمويل وثمانية إعتمادات للدفعة الثانية من التمويل وأربعة إعتمادات للدفعة الثالثة من التمويل)

- أوكلت شركة السودان للأقطان شركة متكوت للتجارة العالمية بتنفيذ هذه الإعتمادات دون إتفاق مكتوب يحدد مدى سلطة شركة متكوت في التصرف في هذه الإعتمادات.

- لم يتم الإعلان عن أي عطاءات للبضائع المطلوبة بهذه الإعتمادات ولم يتم إتخاذ إجراءات الشراء الصحيحة من حيث تحديد الأصناف المطلوبة وكمياتها ومواصفاتها من حيث الحوجة الحقيقية لنشاط الشركة ومن ثم طرح ذلك في عطاءات مفتوحة حتى تتمكن الشركة من الإستفادة من المناقسة التي تحقق العرض الجيد للسعر والجودة المطلوبة للبضاعة، و ما تم يعتبر مخالفة للمادة 52-1 من لائحة الإجراءات المالية لشركة السودان للأقطان (إجراءات العطاءات العامة)

- تم فتح الإعتمادات بواسطة شركة السودان للأقطان بموجب خطابات للبنوك بتوقيع مدير الشئون المالية وتوقيع المدير المالي دون وجود توصية من لجنة فرز العطاءات والتي لم تعرض عليها هذه العطاءات أصلا ، كما لم يوضح رأى مجلس الإدارة وتوصيته بالشراء وفى ذلك مخالفة للمواد 53-3 و53-5 من لائحة الإجراءات المالية لشركة السودان للأقطان.

- تم التعامل مباشرة مع شركتي بلكان وأليمكس التركيتان علما بأن شركة متكوت هى الوكيل بالسودان لشركة بلكان وتتقاضى عموله نظير هذه الوكالة كما أن البضائع المستوردة بهذه الإعتمادات لا تنتجها هذه الشركات مثال ذلك الخيش والأسمدة والمبيدات والجرارات والعربات.

- شركة متكوت قامت بتنفيذ هذه الإعتمادات (من استلام للبضائع الواردة من شركة بلكان وشركة أليمكس وتخليصها وترحيلها) وهى أي شركة متكوت وكيل لشركة بلكان

بالسودان وتتقاضى عمولة عن هذه الوكالة ، هذا الوضع يبرز تضارب مصالح من شأنه أن يلحق الضرر بشركة السودان للأقطان حيث تنعدم أبسط مقومات نظام الرقابة الداخلية لإنعدام رقابة شركة السودان للأقطان على البضائع الواردة والتصرف فيها.

- تمت مراجعة عدد 16 إعتماد (المنفذة بواسطة شركة متكوت) ويلاحظ فى الإعتماد IMCBS/210070 بمبلغ 1.070.666 يورو البضاعة عربات – تناكر – شاحنات ،

وعند فحص المستندات يتعذر مطابقة وصف البضاعة بالإعتماد (الفاتورة المبدئية) مع الوصف الوارد في مستندات الشحن والفاتورة النهائية (التجارية) حيث لم يحدد وصف للبضاعة والسعر لكل صنف كما لم يحدد النوع والموديل وبلد المنشأ ، كما أن السعر فى الفاتورة التجارية موحد لكل أنواع العربات .

- بلغت جملة الإعتمادات التي تم فتحها (المنفذة بواسطة شركة متكوت)مبلغ 115.386.300.45 يورو (مرفق رقم (1) يوضح).

- بلغت جملة البضائع التي تم إستلامها مبلغ103.155.900يورو وهى تمثل المبلغ المستغل من التمويل وبلغ المبلغ الغير مستغل من إجمالى التمويل مبلغ 16.844.099يورو (مرفق رقم (2) يوضح).

- بلغت جملة البضاعة التي لم تورد ولم يتم سداد قيمتها مبلغ 12.230.399 يورو (مرفق رقم (3) يوضح).

- كل البضائع أستلمت بواسطة شركة متكوت للتجارة العالمية .

- قامت شركة متكوت بتسليم شركة السودان للأقطان البضائع الواردة عدا :-

- جرارات سام
- تركتورات تاف
- المعدات الزراعية
- العربات
- معدات الورش
- الأسمنت

هذا وقد قامت لجنة التحري بالحجز على البضائع التي لم يتم بيعها بواسطة شركة متكوت وتم تسليمها لشركة السودان للأقطان بعد أن تم جردها والتي تبلغ قيمتها الشرائية مبلغ 24.309.821.46يورو، (مرفق رقم(4) يوضح تفاصيلها)، كما تم حصر البضائع التي تم بيعها بواسطة شركة متكوت والتي سوف يرد ذكرها لاحقا .

- إن طريقة فتح هذه الإعتمادات (دون إتباع الإجراءات التي نصت عليها اللائحة المالية للشركة)وترك مسئولية إدارتها لشركة متكوت وعدم الحرص على إستلام كافة

البضائع الواردة بمخازن شركة السودان للأقطان يعتبر إهمال وتقصير وهدر للأموال مسئولية مدير عام شركة السودان للأقطان في ذلك الوقت د. عابدين محمد علي ومجلس الادارة

ج/ التعلية

2-1 اجراء التعلية

تمت مراجعة مستندية للإعتمادات المنفذة وبما أن هذه الإعتمادات قد فتحت كما أسلفنا دون التقيد بالإجراءات الصحيحة وفي ذلك تغييب للإجراءات المؤسسية التي تحكم خطوات التعاقد والشراء وفقا لأحكام لائحة الاجراءات المالية للشركة ، أدى هذا الى أن يتم تزوير في قيمة بعض الإعتمادات بالإتفاق مع الشركات الموردة على النحو التالي :-

- يتم الحصول على فاتورة مبدئية (أولى) للبضاعة المطلوب إستيرادها (دون مناقصة)من المنتجين كما في الجرارات والخيش والمبيدات.
- يتم الحصول على فاتورة مبدئية ثانية ولنفس البضاعة ونفس الكمية من شركة بلكان أو شركة اليمكس ولكن بسعر أعلى من السعر المبين بالفاتورة المبدئية الأولى .
- يتم فتح الإعتماد بموجب الفاتورة المبدئية الثانية والمعدلة قيمتها .
- حدث هذا الأمر في عدد ستة إعتمادات كالاتي :-

1- الإعتماد رقم IMCBS/210063 بتاريخ 2010/11/28م بمبلغ 19.169.025.40 يورو.

- ✓ الفاتورة المبدئية الأولى لعدد 130 جرار سام (110 جرار 180 حصان و20 جرار 220 حصان) بمبلغ 7.553.500 يورو
- ✓ الفاتورة المبدئية الثانية بمبلغ19.169.025.40 يورو منها130 جرار سام بنفس التفصيل السابق ذكره بمبلغ18.160.025.40 يورو ومعدات أخرى بمبلغ 1.009.000 يورو .
- ✓ الفواتير التجارية والتي تم على أساسها السداد الى شركة الميكس التركية بمبلغ 18.160.025.40 يورو قيمة 130 جرار سام و659.000 يورو قيمة معدات اخرى .
- ✓ التعلية التي حدثت بهذا الإعتماد مبلغ 10.606.525.40 يورو وهو يمثل الفرق بين الفاتورة التجارية والفاتورة المبدئية .
- ✓ المبلغ الغير مستغل في هذا الإعتماد مبلغ 350.000 يورو يمثل قيمة 10 وحدات لاقطة لم تصل .

2- الإعتماد KIMO/114754 بتاريخ 2011/5/5م بمبلغ 7.580.913.89 يورو ،البضاعة مبيدات

- ✓ جملة الفواتير المبدئية الأولى بمبلغ5.024.913.44 يورو
- ✓ الفاتورة المبدئية الثانية من شركة بلكان لنفس البضاعة الموصوفة في الفاتورة المبدئية الأولى والتي تم على أساسها فتح الإعتماد بمبلغ 5.580.913.98 يورو
- ✓ جملة الفواتير التجارية النهائية التي بموجبها تم السداد لشركة بلكان بمبلغ 7.081.151.09 يورو
- ✓ المبلغ الذى تمت تعليته في هذا الإعتماد 2.056.237.65 يورو
- ✓ المبلغ الغير مستغل 499.762.80 يورو

3- الإعتماد IMCBS/2011067 بتاريخ 2011/5/8م بمبلغ5.899.962.60 يورو البضاعة مبيدات

- ✓ جملة الفواتير المبدئية الأولى بمبلغ 4.367.725 يورو
- ✓ الفاتورة المبدئية الثانية من شركة اليمكس والتي بموجبها تم فتح الإعتماد ولنفس البضاعة الموصوفة في الفاتورة المبدئية الأولى بمبلغ 5.899.962.60 يورو
- ✓ جملة الفواتير التجارية النهائية والتي تم على أساسها السداد لشركة اليمكس مبلغ 5.916.835 يورو
- ✓ المبلغ الذى تمت تعليته في هذا الإعتماد 1.252.110 يورو
- ✓ المبلغ الغير مستغل بهذا الإعتماد 280.127.60 يورو.

4- الإعتماد KIMO/14740 بتاريخ 2011/4/14بمبلغ 7.299.930 يورو البضاعة سماد

- ✓ الفاتورة المبدئية الأولى بمبلغ 5.544.000 يورو
- ✓ الفاتورة المبدئية الثانية من شركة اليمكس ولنفس البضاعة الموصوفة بالفاتورة المبدئية الأولى والتي بموجبها تم فتح الإعتماد بمبلغ 7.299.930 يورو.
- ✓ جملة الفواتير التجارية النهائية والتي تم بموجبها السداد لشركة اليمكس مبلغ 7.299.930 يورو.
- ✓ التعلية التي حدثت بهذا الإعتماد مبلغ 1.755.930 يورو

5- الإعتماد رقم IMCBS/2011122 بتاريخ 2011/10/3 بمبلغ 9.999.990 يورو البضاعة تركتورات تاف الهندية وخيش

- ✓ الفاتورة المبدئيه الأولى بمبلغ 8.215.554.37 يورو وتشمل :-

2.834.522.98 يورو قيمة 186 تراكتور تاف بعد إستبعاد 18 تراكتور لم تسدد قيمتها ولم تورد

5.381.031.39 يورو قيمة 18.000 بالة خيش

8.215.554.37 يورو الجملة

- ✓ الفاتورة المبدئية الثانية من شركة اليمكس والتي بموجبها تم فتح الإعتماد ، بمبلغ 9.647.048.52 يورو تتضمن مبلغ 3.647.054.52 يورو قيمة 186 تراكتور تاف ومبلغ 5.999.994 يورو قيمة 18.000 بالة خيش .
- ✓ قيمة الفواتير التجارية النهائية والتي تم على أساسها السداد لشركة اليمكس مبلغ9.647.048.52 يورو تتضمن مبلغ 3.647.054.52 يورو قيمة 186 تراكتور تاف ومبلغ 5.999.994 قيمة الخيش .

الفاتورة المبدئية الأولى كانت بمبلغ 3.108.831.64 يورو وهى لعدد 204 تراكتور وبما أن التراكتورات الواردة عددها 186 تراكتور فتحسب الفاتورة المبدئية الأولى لأغراض حساب التعلية بمبلغ 2.834.522.82 يورو قيمة 186 تراكتور على حسب سعر التراكتور في الفاتورة المبدئية الأولى المتضمنة لعدد 204 تراكتور .

- ✓ التعلية التي حدثت في قيمة التراكتورات مبلغ 812.531.54 يورو وفى قيمة الخيش مبلغ 618.962.61 يورو عليه يصبح إجمالي التعلية في هذا الإعتماد مبلغ 1.431.494.15 يورو.
- ✓ المبلغ الغير مستغل 352.941.48 يورو قيمة 18تراكتور لم تصل للسودان .

6- الإعتماد KASR/LC/1002/11 بتاريخ 2011/7/4 بمبلغ9.899.953 يورو البضاعة خيش .

- ✓ الفاتورة المبدئية الأولى بمبلغ 7.472.701.79 يورو من المنتج .
- ✓ الفاتورة المبدئية الثانية من شركة بلكان والتي على أساسها تم فتح الإعتماد بمبلغ 9.899.953 يورو لنفس البضائع الموصوفة في الفاتورة المبدئية الأولى .
- ✓ جملة الفواتير التجارية النهائية التي تم على اساسها وصول البضاعة والسداد لشركة بلكان بمبلغ 9.899.953 يورو .
- ✓ التعلية التي حدثت بهذا الإعتماد وهى الفرق بين الفاتورة المبدئية الأولى وجملة الفواتير التجارية مبلغ 2.427.251.21 يورو .

- بلغت جملة المبالغ التي نتجت عن التعلية مبلغ 19.529.548.62 يورو (تسعة عشر مليون وخمسمائة تسعة وعشرون الف وخمسمائة ثمانية وأربعون يورو واثنان وستون سنت) مرفق رقم (5) يوضح التفاصيل .

بناء على ما ذكر أعلاه فإن المبالغ التي تم سدادها للشركات الموردة عن طريق تعلية الفواتير كالآتي :-

15.046.059.55 يورو لشركة أليمكس

4.483.489.07 يورو لشركة بلكان

19.529.548.62 يورو جملة التعلية

على حسب البيانات المقدمة فقد تم التصرف في هذا المبلغ كالآتي :-

15.336.696.75 يورو تم تحويلها لشركة متكوت من الشركات التركية

2.735.313.25 يورو تم حجزها كعمولات لبنك ABC

777.809.56 يورو تم حجزها لصالح بنك البركة التركي

139.603.06 يورو تم حجزها لصالح بنك هالك التركي

18.989.422.62 جملة

540.126.00 يورو لا توجد بيانات عنها تقع مسئولية توريدها على د.

عابدين محمد علي ومحي الدين عثمان محمد أحمد

19.529.548.62 يورو الجملة

من البيان أعلاه تبين للمراجعة من خلال المستندات التي أطلعت عليها الاتي :

- المبلغ المحول لشركة متكوت للتجارة العالمية من الشركات التركية (بلكان والميكس) والبالغ قدره 15.336.696.75 يورو (خمسة عشر مليون وثلاثمائة ستة وثلاثون الف وستمائة وواحد وتسعون يورو وخمسة وسبعون سنت) تم توريده بحساب شركة متكوت للتجارة العالمية ببنك البركة فرع البرج (حساب رقم 23577) وبحسابها ببنك بيبلوس فرع العمارات (حساب رقم 501876) ومن ثم تم التصرف فيه بالبيع في السوق الموازي بدلا عن تسليمه لشركة السودان للأقطان حتى تتمكن من سداد أقساط التمويل .

- عمولات بنك ABC بمبلغ 2.735.313.25 يورو

ضمن البيانات التي إطلعت عليها المراجعة بشأن التصرف في المبلغ الناتج عن التعلية تم حجز مبلغ 2.735.313.25 يورو بالشركات التركية التي إستلمت مبالغ التعلية ضمن السداد الذى تم لها من البنك الممول ،بغرض عمولات البنك الممول ، وبالإطلاع على عروض التمويل المقدمة من بنك ABC نجد أن العرض تضمن مصروفات التمويل والتي تسدد ضمن أقساط سداد التمويل وهى :-

7% تكلفة التمويل و1.5% الرسوم الإدارية لكل العروض زائدا 2% رسوم إلتزام سنوية متناقصة تحسب على الرصيد غير المستغل بالنسبة لعرض ال 50 مليون يورو .

لذا لا يوجد أي إلتزام على شركة السودان للأقطان سوى ما ورد في عرض التمويل والذى قبلته شركة السودان للأقطان ووافق عليه بنك السودان المركزي والذى هو ضامن لشركة السودان للأقطان لدى بنك ABC الفرنسي الممول كما أن أمر التعلية لا علاقة له بالتمويل.

عدم إعادة هذا المبلغ لشركة السودان للأقطان يعتبر إهمال وتقصير وهدر للمال العام يتحمل مسئوليته

1/ محى الدين عثمان محمد احمد

2/ د. عابدين محمد على

- المبالغ المحجوزة لصالح البنوك التركية

تم حجز مبلغ 917.412.62 يورو لصالح البنوك التركية (بنك هالك مبلغ 139.603.06 يورو وبنك البركة مبلغ 777.809.56 يورو)

لم تقدم أى مستندات تثبت أحقية هذه البنوك في إستلام هذه المبالغ وعدم تحويلها لمصلحة شركة السودان للأقطان ويتحمل مسئولية هذا المبلغ عابدين محمد على ومحى الدين عثمان.

- إن مبلغ التعلية والبالغ قدره 19.529.548.62 يورو يمثل أعباء إضافية على هذا التمويل سوف تتحملها شركة السودان للأقطان عند سداد أقساط التمويل عليه فإن الموافقة على التعلية في الفواتير التي تم فتح الإعتمادات بها تزوير مسئولية د. عابدين محمد على ومحى الدين عثمان محمد أحمد.

❖ عليه توصى المراجعة بالآتي:-

1- إسترداد المبالغ التالية :-

2.735.313.25 يورو المبلغ المحجوز كعمولات ABC

917.412.62 يورو المبلغ المحجوز لصالح البنوك التركية

540.126.00 يورو و التي لم يقدم لها تفسير

4.192.851.87 الجملة (أربعة مليون ومائة اثنين وتسعون ألف وثمانمائة و واحد وخمسون يورو وسبعة وثمانون سنت)

من د. عابدين محمد على مدير عام شركة السودان للأقطان آنذاك ومحى الدين عثمان محمد أحمد العضو المنتدب لشركة متكوت للتجارة العالمية .

2-2 المبالغ المحولة لشركة متكوت

من المبالغ التي نتجت عن التعلية تم تحويل مبلغ 15.336.696.75 يورو الى شركة متكوت للتجارة العالمية ووردت بحسابات الشركة بالبنوك التالية :-

15.281.722.61 يورو ببنك البركة فرع البرج ح/23577

54.974.14 يورو ببنك بيبلوس فرع العمارات ح/501876

15.336.696.75 يورو الجملة

هذا المبلغ تم التصرف فيه كالاتي :-

- تم بيع مبلغ 7.114.640.86 يورو بالسوق الموازي وتم توريد مقابلها بالجنيه في حساب شركة متكوت ببنك البركة فرع البرج وخزينة الشركة ، بلغت جملة المقابل الذى تم توريده مبلغ 33.748.277.42 جنيه (مرفق رقم(6) يوضح تفاصيلها).

هذا المبلغ من المفترض أن يسلم لشركة السودان للأقطان إلا أن شركة متكوت وبجزء منه قامت بسداد مبالغ الرسوم المختلفة والتخليص والترحيل للبضائع المستوردة بالإعتمادات التي مولت من بنك التنمية الإسلامي وبنك ABC ولم تحول المتبقي لشركة السودان للأقطان.

قدمت شركة متكوت كشف حساب لهذه المصروفات بلغت جملته مبلغ 24.722.421.19 جنيه وبعد مراجعة المستندات التي قدمت لنا تبين للمراجعة أن جملة مصروفات التخليص والترحيل وغيرها من الرسوم تبلغ 21.763.373.12 جنيه .

- برغم إدعاء إدارتي شركة السودان للأقطان وشركة متكوت أن التعلية قد أجريت لتوفير المصروفات المحلية للبضائع المستوردة إلا أن شركة السودان للأقطان قد قامت بسداد مبالغ لشركة متكوت (بناءا على طلبات من متكوت)من أجل التخليص والترحيل والرسوم الأخرى بلغت جملتها مبلغ 5.460.554 جنيه (مرفق رقم (7) يوضح تفاصيلها) .

بخصم المبالغ التي سددتها شركة السودان للأقطان مقابل الرسوم والتخليص والأرضيات من كشف المصروفات المقدم من شركة متكوت يصبح المبلغ المعتمد لهذه المصروفات كالآتي :

جملة الكشف بعد المراجعة المستندية مبلغ	22.734.490.00 جنيه
ناقصا جملة المبالغ المدفوعة بواسطة الأقطان	5.460.554.00 جنيه
المصروفات التي تتحملها شركة السودان للأقطان	17.273.936.00 جنيه

بناء على ما تم ذكره فان المقابل بالجنيه للبيع الذى تم لليورو يصبح كالاتي :-

جملة المبالغ الموردة بالجنيه مقابل بيع اليورو	33.748.277.42

ناقصا

مصروفات تتحملها الأقطان	17.273.936.00	
مصروفات على المحالج	161.799.00	
جملة	17.435.735.00	17.435.735.00
المتبقي		16.312.542.42

من البيان أعلاه يصبح جملة المبلغ الواجب استرداده من شركة متكوت للتجارة العالمية لصالح شركة السودان للأقطان من عائد مبالغ اليورو التي تم بيعها في السوق الموازي وتوريد مقابلها بالجنيه مبلغ 16.312.542.42 جنيه (ستة عشر مليون وثلاثمائة واثنى عشر وخمسمائة اثنين وأربعون جنيها واثنين وأربعون قرشا) .

- تم إستخراج شيكات بأسماء شركات وأفراد جملتها 8.209.550.56يورو هذه الشيكات لم نجد توريد ما يقابلها بالجنيه (مرفق رقم (8) يوضح تفاصيلها)

- 209.67 يورو مصروفات بنك

❖ بناءا على ما سبق ذكره توصى المراجعة بالآتي:-

1- إسترداد مبلغ 8.209.550.56يورو قيمة الشيكات التي لم نجد ما يفيد توريد مقابلها بالجنيه من العضو المنتدب لشركة متكوت محى الدين عثمان محمد أحمد لصالح شركة السودان للأقطان .

3/ تمويل بنك التنمية الإسلامي

- تحصلت شركة السودان للأقطان علي تمويل من بنك التنمية الإسلامي بجده بغرض تمويل شراء عشرة محالج جديدة وفق إتفاقيات إيجاره موقعه بين شركة السودان للأقطان وبنك التنمية الإسلامي بجده وشراء خيش وسماد يوريا.

- جملة التمويل المعتمد للمحالج مبلغ 55 مليون دولار يساهم فيه .
  - الصندوق السعودي للتنمية بمبلغ 22 مليون دولار.
  - إدارة الزراعة وتنمية الريف ببنك التنمية الإسلامي 18 مليون دولار.
  - المؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص ببنك التنمية الإسلامي بمبلغ 15 مليون دولار.

- التمويل المعتمد للخيش وسماد اليوريا بمبلغ 20 مليون دولار وفق الإتفاقية الإطارية الموقعة بتاريخ 2011/4/6م .

- تم تنفيذ هذا التمويل عن طريق إعتمادات مستنديه وقد بلغ عددها خمسه إعتمادات (المرفق رقم(9) يوضح تفاصيلها) بلغت قيمة البضاعة الواصلة كالاتي :-

27.568.072 يورو

130.147.966.52 ريال سعودي

المبلغ الغير مستغل من هذا التمويل مبلغ 6.183.283.48 ريال سعودي ومبلغ 5.299 يورو.

4/ المحالج

1/4- العطاء

أصدر السيد/ وزير الزراعة والغابات آنذاك محمد الامين كباشي بتاريخ 2006/2/9م القرار الوزاري رقم (5) لسنه 2006م بتكوين لجنة لمشتروات المحالج برئاسة السيد/ بدرالدين محمود عباس نائب محافظ بنك السودان ومهامها تتمثل في التقييم الفني للمحالج .

وقد خلصت هذه اللجنة الى أن وضع المحالج يحتاج الى إحلال بمحالج حديثة ذات تقنية عالية وأوصت اللجنة بشراء عدد 11 محلج توزع كالاتي:-

مشروع الجزيرة 4 محلج أسطواني

الرهد 2 محلج منشاري

حلفا الجديدة 1 محلج منشاري

بورتسودان 1 محلج أسطواني

جبال النوبة 2 محلج منشاري

ربك 1 محلج مزدوج

كما أوصت اللجنة بضرورة استقلالية المحالج وعدم تبعيتها لإدارات المؤسسات الزراعية وكذا أوصت بطرح عطاءات عالمية لشراء محالج جديدة حسب الشروط الفنية والمالية والإدارية والتي تمكن من تسليم هذه الوحدات تسليم مفتاح (Turn-Key)

- بتاريخ 2007/3/5م وبالخطاب بالرقم 2-و-2/6 خاطب السيد/ وزير الزراعة حينها محمد الأمين كباشي السيد/ بدرالدين محمود نائب محافظ بنك السودان ورئيس لجنة مشتريات المحالج بالإعلان عن المناقصة للمحالج الجديدة وتكملة الإجراءات.

- صدرت عدة مكاتبات بين شركة الأقطان ووزرة المالية بشأن إجراءات إعلان عطاء المحالج الجديدة وتكوين شركة الرائدة لحليج الأقطان التي تم التفكير في إنشائها لتتولي إدارة المحالج الجديدة .

- بتاريخ 3،4،5 أبريل 2007م تم الإعلان عن العطاء في الصحف المحلية بواسطة شركة الرائدة لحليج الأقطان ومن اهم بنود الإعلان .

- توريد وتركيب 4 محالج أسطوانية حديثة (سكينة دائرية)
- توريد وتركيب 5 محلج منشارية حديثة
- توريد و تركيب 1 محلج مزدوج أسطواني ومنشاري
- توريد وتركيب جملونات للمحالج.
- تركيب وتجربة المحالج أعلاه علي أساس تسليم المفتاح.

- بناءا علي طلبات بعض الشركات تم تمديد فترة تقديم العطاءات حتى يوم 2007/5/17م بدلا عن يوم 2007/5/2م وقد أستندت هذه الشركات في طلبها علي إستحالة إكمال كل الإجراءات الفنية خلال شهر وبالنظر الي ما آلت إليه الأمور لاحقا يتضح أن إستعجالا قد تم في تحديد فترة تقديم العروض مما قد لا يمكن كل الشركات من تقديم عروضها.
- بتاريخ 2007/8/1م خاطب السيد/ بدرالدين محمود رئيس لجنة مشتروات المحالج السيد/ وزير الزراعة والغابات الإتحادي ومقدما له التقرير الختامي لنتيجة وتقرير اللجنة الفنية عن عطاء المحالج الجديدة والتقييم الفني للعروض التي قدمت والذي أعد بتاريخ 2007/7/21م والذي أوضح :-

-أن الشركات التى سحبت كراسة العطاء ستة شركات هى :

1/مؤسسة سركيس أزمرليان

2/شركة سوداكوت

3/شركة فارج للتنمية

4/شركة دانفوديو التجارية

5/شركة متكوت للتجارة العالمية

6/شركة السودان للأقطان

- الشركات التى تقدمت بعروض هي :

1/شركة السودان للأقطان

2/ شركة متكوت العالمية

- إن العطاء الفائز هو عطاء شركة السودان الأقطان لمطابقته للشروط الفنيه.

- بتاريخ 3،4،5 أبريل 2007م تم الإعلان عن العطاء في الصحف المحلية بواسطة شركة الرائدة لحليج الأقطان ومن اهم بنود الإعلان .

- توريد وتركيب 4 محالج أسطوانية حديثة (سكينة دائرية)
- توريد وتركيب 5 محلج منشارية حديثة
- توريد و تركيب 1 محلج مزدوج أسطواني ومنشاري
- توريد وتركيب جملونات للمحالج.
- تركيب وتجربة المحالج أعلاه علي أساس تسليم المفتاح.

- بناءا علي طلبات بعض الشركات تم تمديد فترة تقديم العطاءات حتى يوم 2007/5/17م بدلا عن يوم 2007/5/2م وقد أستندت هذه الشركات في طلبها علي إستحالة إكمال كل الإجراءات الفنية خلال شهر وبالنظر الي ما آلت إليه الأمور لاحقا يتضح أن إستعجالا قد تم في تحديد فترة تقديم العروض مما قد لا يمكن كل الشركات من تقديم عروضها.
- بتاريخ 2007/8/1م خاطب السيد/ بدرالدين محمود رئيس لجنة مشتروات المحالج السيد/ وزير الزراعة والغابات الإتحادي ومقدما له التقرير الختامي لنتيجة وتقرير اللجنة الفنية عن عطاء المحالج الجديدة والتقييم الفني للعروض التي قدمت والذي أعد بتاريخ 2007/7/21م والذي أوضح :-

-أن الشركات التى سحبت كراسة العطاء ستة شركات هى :

1/مؤسسة سركيس أزمرليان

2/شركة سوداكوت

3/شركة فارج للتنمية

4/شركة دانفوديو التجارية

5/شركة متكوت للتجارة العالمية

6/شركة السودان للأقطان

- الشركات التى تقدمت بعروض هي :

1/شركة السودان للأقطان

2/ شركة متكوت العالمية

- إن العطاء الفائز هو عطاء شركة السودان الأقطان لمطابقته للشروط الفنيه.

وفق الاسعار التالية بالدولار:-

5 وحدات محالج منشارية + المباني حسب المواصفات 22.580.500 نقدا
30.729.880 آجل

4 وحدات محالج أسطوانية + المباني حسب المواصفات 17.500100 نقدا
23.800.136 آجل

1 وحدة محلج مزدوج + المباني حسب المواصفات 4.457.636 نقدا
6.066.465 آجل

- بتاريخ 2007/8/13م أحال المدير التنفيذي للمكتب الوزاري للسيد/ وزير الزراعة والغابات تقرير لجنة مشتروات المحالج للسيد/ مدير عام شركة السودان للأقطان مشفوعا بموافقة السيد/وزير الزراعة والغابات علي التقرير وتكملة الإجراءات.

من هذا العرض يتضح ان إجراءات العطاء قد رست علي شركة السودان للأقطان علي حسب تقرير لجنة المشتروات واللجنة الفنية وقد صاحبت هذه الإجراءات المخالفات التالية:-

1/ د. معاوية ميرغني وكيل شركة بوسا البرازيلية والمصنعة للمحالج كان بصدد التقديم في هذا العطاء الا أنه قد طلب منه عدم تقديم عرضه وذلك بواسطة محي الدين عثمان مقابل منحه مليون دولار (أفاد بذلك عند التحري معه).

- وحتي يتم إعطاء هذا الإتفاق صيغة قانونية تم توقيع عقد اتفاق بتاريخ 2007/7/21م بين شركة متكوت للتجارة العالمية ويمثلها محي الدين عثمان محمد خير العضو المنتدب وشركة انسايت التجارية المحدودة فرع منطقة البحر الاحمر الحرة ببورتسودان ويمثلها معاوية ميرغني ابراهيم العضو المنتدب علي :-

- الطرفين عملا خلال عامين لاستجلاب محالج قطن جديدة للسودان .

- تستحق شركة انسايت مبلغ مليون دولار نظير مجهوداتها.

- التزمت شركة متكوت بتوفير هذا المبلغ من شركة الخريف الدولية .

- اشير في الاتفاق الي اتفاق سابق موقع بين الطرفين بتاريخ 2007/5/5م.

1/ يلاحظ في هذا الاتفاق ورود اسم شركة الخريف الدولية وهي احدي الشركات التي تم شراء بضائع منها لصالح المحالج .

2 / وقع هذا الاتفاق بتاريخ 2007/7/21م وتقرير اللجنة الفنية لمشتريات المحالج صدر بتاريخ 2007/7/21م وحول لوزير الزراعة بتاريخ 2007/8/1م فكيف علم موقعا هذا الاتفاق بتفاصيل التقرير الفني وكيف علما بان شركة الخريف سوف يكون لها دور في شراء هذه المحالج.

3/ ان كان هذا الاتفاق حقيقي وان شركة انسايت قد بذلت جهدا في إستجلاب المحالج فالأحرى أن يوقع هذا الإتفاق مع شركة الرائدة لحليج الأقطان أو شركة السودان للأقطان صاحبة التمويل وليس شركة متكوت.

بتاريخ 2009/2/15م تم توقيع إتفاق آخر بين الأطراف السابق ذكرها وقضي الاتفاق الجديد بتخفيض المبلغ الي 700.000 دولار وتلتزم بسداده شركة متكوت .

- هذا وقد قامت شركة متكوت بسداد المبالغ التالية للسيد/معاوية ميرغني ابراهيم.

550.000 دولار امريكي

141.531 جنيه سوداني

7.940 يورو

2/ تم الإعلان عن عطاء المحالج بالصحف بتاريخ 2007/4/3م وقد صدر الإعلان باسم شركة الرائدة علما بأن شركة الرائدة قد تم تسجيلها بتاريخ 2007/5/2م.

مما ذكر سابقاً يتضح ان الإجراءات التي صاحبت هذا العطاء تعتبر إجراءات صورية إذ لم يتسنى للجنة الحصول علي عروض حقيقية وإنعدمت المنافسة في الأسعار والمواصفات بعدم تمكن الشركات الأخرى من التقديم لهذا العطاء لضيق فترة التقديم وكذلك إبعاد وكيل بوسا بالسودان معاوية ميرغني وكذلك عدم طرح العطاء عالميا.

عليه فان المراجعة تتحفظ علي الاسعار التي تم شراء المحالج بها للمخالفات السابق ذكرها والتي هي مسئولية كل من :-

1- بدرالدين محمود – رئيس لجنة المشتروات لإعتماده على عرضين من شركتى السودان للأقطان وشركة متكوت وهما بعضهما من بعض.

2- عابدين محمد علي – مدير عام شركة السودان للأقطان ورئيس مجلس ادارة الرائدة لإشرافه المباشر على كل الاجراءات.

3- محي الدين عثمان – العضو المنتدب لشركة متكوت لإبعاده معاوية ميرغني من التقدم بعرض .

2/4 – تنفيذ العطاء

- لجنة مشتروات المحالج في تقريرها السابق ذكره أفادت برسو العطاء علي شركة السودان للأقطان ولكن ما تم فعلياً هو ظهور إسم شركة بلكان التركية كفائز بالعطاء دون وجود أي مستند يدل علي ان شركة بلكان قد تقدمت اصلاً بشراء كراسه عطاء ناهيك عن تقديم عرض لتوريد وتركيب هذه المحالج.

- اطلعت المراجعة علي خطاب صادر بتاريخ 3/ديسمبر/ 2007م من السيد/ بدر الدين محمود عباس نائب محافظ بنك السودان ورئيس لجنة عطاءات المحالج الي السادة / البنك الإسلامي للتنمية يشير في هذا الخطاب الي رسالة مؤرخه بتاريخ 1/ديسمبر 2007م صادره من البنك الإسلامي للتنمية (لم نطلع عليها) واورد في خطابه هذا ان هنالك شركات لم يكن لها مندوب بالسودان مما اضطرها الي تسليم عروضها لشركة السودان للأقطان لرفعها للجنة دون ان يكون لشركة السودان للأقطان أي تدخل في مكونات العروض او أي تأثير علي اللجنة وهذا الامر لم يرد ذكره في تقرير الجنة.

- هذا الخطاب بصورته هذه يوحي بان هنالك شركات خارجية قد تقدمت بعروض لهذا العطاء بينما تقرير اللجنة التي كانت برئاسته قد اوردت في تقريرها ان الشركات التي تقدمت بعروض هي شركة السودان للأقطان وشركة متكوت للتجارة العالمية.

- في 2008/11/10م تم توقيع مذكرة تفاهم اطرافها شركة السودان للأقطان ووزارة المالية والاقتصاد الوطني وبنك التنمية الإسلامية ومن ضمن ما ورد في هذه المذكرة ما يلي.

- طرح العطاءات من خلال مناقصة دولية .
- استلام اربعة عروض من شركات متخصصة من الصين وامريكا وتركيا والبرازيل.
- تأهيل عرض بوسا البرازيلية ممثلة بشركة متكوت وعرض بلكان ممثلة بشركة السودان للأقطان.
- اختيار عرض بلكان.

هذه الفقرات والتي وردت في مذكرة التفاهم المذكورة لا تمت للحقيقة بصلة ولم يحدث أي منها علي ارض الواقع والمرجع الاساسي في اجراءات هذا العطاء هو تقرير اللجنة الفنية وهذا التقرير لم يرد به عبارة مناقصة دولية ولم تتقدم أي شركة من الصين وامريكا والبرازيل وتركيا لهذا العطاء ولم يتم تأهيل شركتي بوسا و بلكان بل تم تأهيل شركتي متكوت والأقطان وتم ارساء العطاء علي شركة السودان للأقطان وابلغ دليل علي ذلك فان مذكرة التفاهم قد ابرمت بتاريخ 2008/11/10م بينما فتح علي هذا التمويل بتاريخ 2008/4/20م الإعتماد -2008-809 والإعتماد 2008- 819 بتاريخ 2008/5/15م.

إن خطاب نائب محافظ بنك السودان ورئيس لجنة عطاءات المحالج السابق ذكره ومذكرة التفاهم المشار اليها أعلاه إنما هي اجراءات تمت من أجل إضفاء الشرعية للتعاقد مع شركة بلكان لتوريد المحالج ومحاولة اثبات أن شركة بلكان قد تقدمت بعرض وأنها تأهلت وفازت بالعطاء مما يشكل مخالفة للإجراءات السليمة للعطاءات وتزوير بإيراد معلومات خاطئة لإقناع مسئولي بنك التنمية بشفافية الاجراءات التي تمت وان شركة بلكان هي الشركة الفائزة بالعطاء وهذه المخالفة مسئولية :-

1- بدر الدين محمود عباس – نائب محافظ بنك السودان ورئيس لجنة العطاءات

2- عابدين محمد علي – مدير عام شركة السودان للأقطان آنذاك

3- الفاتح محمد خالد – مدير عام الادارة العامة للتعاون المالي الدولي بوزارة المالية والاقتصاد لتوقيعه على مذكرة تفاهم تحوى معلومات خاطئة.

4- حسن جعفر –الادارة العامة للتعاون الدولي بوزارة المالية لتوقيعه على محضر اجتماع يحوى معلومات خاطئة .

3/4 تنفيذ تمويل المحالج

كما اسلفنا فان اتفاق تمويل شراء المحالج قد تم مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة بموجب عقود إيجاره بضمان وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

- عقد بتاريخ 2008/4/8م يتم بموجبه شراء وايجار اربعه وحدات حليج قطن منشاربة صناعة برازيلية (بوسا) وثلاثة محالج أسطوانية صناعة تركية (بلكان) بقيمة اجمالية 37 مليون دولار يساهم فيها الصندوق السعودي للتنمية بمبلغ 22 مليون دولار.

- عقد بتاريخ 2009/7/4م يتم بموجبه شراء و ايجار 3 وحدات محالج اضافة للمباني الجديدة والاعمال الهيكلية بقيمة اجمالية 18 مليون دولار .

هذه العقود تم ضمانها بواسطة حكومة جمهورية السودان وفق إتفاقيات ضمان وقعت بتاريخ 2008/4/8م وبتاريخ 2009/7/4م بموجبها تضمن حكومة جمهورية السودان شركة السودان للأقطان علي حسب إتفاقيات الوكالة للشراء بمبلغ 37 مليون دولار.

- إستنادا علي هذه العقود فان المحالج سوف تكون ملكا للبنك الي حين سداد كامل قيمتها ومن ثم تؤول ملكيتها الي شركة السودان للأقطان وفي هذا الشأن تم توقيع عقد هبه معلق علي سداد كامل اقساط الأجرة بموجبه تؤول العين المؤجرة (المحالج) وفق عقد الايجار السابق ذكره الي شركة السودان للأقطان علي حالتها يوم استلامها هبه دون مقابل.

- بتاريخ 2008/4/8م و2009/7/4م تم ابرام اتفاقيتي وكالة لعدد 7 محالج ولعدد 3 محالج بين البنك الإسلامي للتنمية وشركة السودان للأقطان بموجبه تكون شركة السودان للأقطان وكيل للبنك الإسلامي للتنمية وذلك لشراء المحالج التي تم الاتفاق سابقاً علي إيجارها لشركة السودان للأقطان وبموجب هذا الاتفاق تم تفويض شركة السودان للأقطان بالتفاوض مع البائع والاتفاق معه علي قيمة العقد ومواصفات المعدات وجميع الشروط والاحكام الأخرى المتعلقة بشرائها وتسليمها لشركة السودان للأقطان وكذلك توقيع عقد الشراء نيابة عن البنك الإسلامي للتنمية.

- إتفاقيات الوكالة الوارد ذكرها اعلاه قد اعطت شركة السودان للأقطان كافة الصلاحيات في شراء المحالج في حدود التمويل .

- بتاريخ 2008/4/8م وتاريخ 2009/7/4م تم ابرام اتفاقيتين للخدمات بين البنك الإسلامي للتنمية وشركة السودان للأقطان بموجبهما تصبح شركة السودان للأقطان وكيل

خدمات للبنك الإسلامي للتنمية فيما يتعلق بإجراء الصيانة الاساسية والصيانة الدورية للأصول (المحالج) والتامين عليها علي ان يتم اجراء مقاصه لأي مدفوعات قام بها وكيل الخدمة (شركة السودان للأقطان) نيابة عن المؤجر (بنك التنمية الإسلامي) مقابل أي ديون ومسئوليات علي المستأجر فيما يتعلق بمبلغ الأجرة الواجب السداد بواسطة وكيل الخدمات والذي هو المستأجر في نفس الوقت (شركة السودان للأقطان)

اتفق الطرفان ان يدفع البنك الإسلامي للتنمية لشركة السودان للأقطان بصفتها وكيل خدمات عنه مبلغ واحد دولار امريكي عن كل عقد من عقود الوكالة.

- بتاريخ 2008/2/12م تم ابرام عقد بين شركة السودان للأقطان وشركة بلكان التركية (المرحلة الاولي) لتوريد وتركيب 7 محالج بالمواقع التالية:-

- عدد 1 محلج أسطواني في ريك.
- عدد 1 محلج منشاري في ريك
- عدد 1 محلج منشاري في حلفا الجديدة
- عدد 3 محلج أسطواني في الجزيرة
- عدد 1 محلج منشاري في الرهد.

يحوى هذا العقد (7 محالج) وهى المرحلة الاولي من مشروع المحالج والبالغ عددها 10 محالج وقد وافق طرفا العقد بان قيمة المرحلة الاولي (7 محالج) مبلغ 37 مليون دولار والمرحلة الثانية (3محالج) قيمتها 18 مليون دولار.

- المواد 3و5 و 6 من العقد نصت علي :-

- توريد وانشاء مباني الانشاءات الحديدية للمحالج المذكورة .
- اقامة وتركيب المحالج المذكورة علي اساس نظام ادارة المفتاح او تسليم المفتاح.
- المطلوب من المورد تنفيذه بموجب هذا العقد تصنيع وتوريد وترحيل واقامة وتشغيل سبعه محالج.

- في الفقرة ثانياً- شروط العقد – التزامات المورد – المادة(3) التزم المورد بتولي كل متطلبات الترحيل والتخليص الجمركي واعداد المباني المتكاملة بغرض اقامة وحدات المحالج المشار اليها اعلاه.

كما التزم المورد في المادة (4) بأداء التشغيل الاولي للمحالج واختبارها طبقا للمواصفات الواردة في مستندات العطاء ووفقا لقبول مهندس المشتري.

- حدد العقد التزامات المشتري (شركة السودان للأقطان) .في ما يلي شروط الدفع الي المورد بالاتي:-

45% مقدم من اجمالي المبلغ 15 مليون دولار بخطاب إعتماد يصدر من بنك التنمية الإسلامي مقابل خطاب ضمان تصدره شركة بلكان .

45% من المبلغ بخطاب إعتماد مقابل مستندات الشحن.

10% بعد التشغيل الاولي والاختبار للمحالج وبعد اصدار شهادة اكمال من المشتري.

- كما يلتزم المشتري بإعداد المواقع المطلوب اقامة المحالج علي ارضها وتوفير الحراسة خلال عملية الاقامة والانشاء حتي مراحل تسليم المفتاح.

- بتاريخ 2009/7/12م تم ابرام عقد بين شركة السودان للأقطان وبين شركة بلكان لتوريد وتركيب وتشغيل عدد 3 محالج بقيمة اجمالية قدرها 18 مليون دولار تشمل :-

عدد 1محلج أسطواني بمبلغ	2.777.745	دولار
عدد 2 محلج منشاري بمبلغ	5.788.520	دولار
قطع غيار لموسمين بمبلغ	2.500.000	دولار
عدد 3محول كهربائي ومفتاح LT بمبلغ	1.500.000	دولار
عدد 3مباني حديدي وأعمال الهندسة المدنية بمبلغ	4.783.005	دولار
مصروفات الشحن والميناء والتدريب بمبلغ	650.730	دولار

- اتفق الطرفان ان يتم اسناد البنود التالية الي شركة الدهناء بتعاقد من الباطن بمبلغ 6.933.735 دولار وهي :-

المحولات الكهربائية ومفتاح LT بمبلغ	1.500.000دولار
التركيبات الحديدية والاعمال المدنية بمبلغ	4783.005دولار
المصروفات الأخرى شحن وتفريغ وتدريب وترحيل داخلي للمواقع بمبلغ	650.730دولار
الجمـــــــلة	6.933.735دولار

هذا المبلغ يحجز لدي بنك التنمية الإسلامي ويصرف الي شركة الدهناء مقابل شهادات من المستشار وبتظهير من شركة بلكان .

- يتم تصنيع وتوريد وترحيل واقامة وتشغيل هذه المحالج الثلاثة في :-

عدد 1 محلج منشاري في حلفا الجديدة.

عدد 1 محلج أسطواني في الجزيرة

عدد 1 محلج منشاري في الرهد

- وافق الطرفان علي ان يكون المبلغ الكلي لتنفيذ المحالج الثلاثة مبلغ 11.066.265 دولار امريكي تشمل قيمة المحالج زائد قطع الغيار لموسمين .

- التزم المورد في الفقرة ثانيا شروط العقد بتولي كل متطلبات الترحيل والتخليص الجمركي واعداد المباني المتكاملة بغرض اقامة المحالج كما التزم بأداء التشغيل الاولي للمحالج.

- تم اضافة ملحق لهذا العقد بموجبه تم تعديل طريقة سداد مبلغ شركة الدهناء ليكون من ضمن التزامات المشتري كالاتي-

20% مقدماً من قيمة 6.933.735 دولار لشركة الدهناء مقابل خطاب ضمان مصرفي يصدر من بنك يكون مقبولا لدي بنك التنمية الإسلامي ويسترد هذا المقدم الي البنك بالخصم من كل دفعيه مستحقة للدهناء ويكون ذلك بشهادة المهندس الاستشاري ومصادقة شركة بلكان وقبول شركة السودان للأقطان بدفع 70% من الدفعية تخصم 20% لتغطية جزء من المبلغ المدفوع مقدماً ويحتفظ بنك التنمية ب 10% ضمان كفالة الاداء.

من آجل تنفيذ هذه العقود فقد ابرمت شركة بلكان عقدا مع شركة متكوت بتاريخ 2008/2/12م بموجبه سميت شركة متكوت كوكيل لشركة بلكان من آجل تنفيذ المحالج وقد فصل هذا العقد مسئوليات شركة متكوت التي تنفذها نيابة عن شركة بلكان ومن اهمها:-

- قيام شركة متكوت بالإشراف علي التنفيذ نيابة عن شركة بلكان فيما يتعلق بالتخليص والترحيل الداخلي من بورتسودان الي المواقع والانشاء والتشغيل والاختبار وعمليات التامين المحلي للآليات والمعدات والاجهزة التي توردها شركة بلكان وتنفيذ كل الاعمال اللوجستية.

تنفيذا لهذه العقود قامت شركة السودان للأقطان بفتح الإعتمادات التالية لشراء المحالج وملحقاتها:-

1) الإعتماد رقم LC/KASR/809/2008بتاريخ 2008/4/20م بمبلغ 15 مليون دولار قيمة 4 محالج أسطوانية و3 محالج منشارية.

2) الإعتماد CODB/LCM4409 بتاريخ 2009/11/19م بمبلغ 7.958.479 يورو قيمة 2 محلج منشاري وواحد محلج أسطواني.

3) الإعتماد KASR/LC/819/2008بتاريخ 2008/5/15م بمبلغ 82.500.000 ريال سعودي قيمة معدات مباني ومعدات كهرباء.

من خلال تنفيذ هذه الإعتمادات يلاحظ الاتي:-

- الإتفاقيات مع بنك التنمية الإسلامي كانت بالدولار والإعتمادات نفذت باليورو والريال السعودي .

- في الإعتماد الاول كانت الفاتورة المبدئية بمبلغ 15 مليون دولار قيمة 7 محالج لم تحدد قيمة كل محلج علي حده سواء كان أسطواني او منشاري.

- الفواتير التجارية للمحالج السبعة في الإعتماد الاول وردت باليورو علما بان الإعتماد مفتوح بالدولار.

- اسعار المحالج تختلف في الإعتماد الاول حيث ظهر سعر المحلج المنشاري بمبلغ 995.076 يورو وبسعر 823.000 يورو وبسعر 1.650.638 يورو والأسطواني بسعر 1.000.000 يورو وبسعر 823.000 يورو وبسعر 1.940.000 يورو وبسعر 1.645.889 يورو هذا بخلاف اسعار المكابس.

- الإعتماد الثاني تضمن 1 محلج أسطواني و2 محلج منشاري واسبيرات تكفي لمدة موسمين . سعر المحلج الأسطواني الكامل 1.997.559 يورو وسعر المحلج المنشاري الكامل 2.081.452.5 يورو .

الاختلاف البائن في اسعار المحالج يوضح بجلاء ان سداد قيمة المحالج انما تم بناء علي الإتفاقيات التي وقعت بين شركة السودان للأقطان وشركة بلكان وان الفواتير التي تم بها فتح الإعتمادات انما هي فواتير اعدت لتكملة الشكل القانوني للإعتماد وانه لا يوجد عرض اسعار مقدم من شركة بلكان في مرحلة العطاءات يحدد السعر الحقيقي للمحلج من كل نوع.

- الإتفاقيات حددت طريقة السداد بنسب محددة من القيمة الكلية حسب مراحل التنفيذ 45% مقدم و45% بخطاب إعتماد مقابل مستندات الشحن و10% بعد انتهاء تنفيذ انشاء المحالج والتشغيل الاولي لها .

وبهذه الإعتمادات فقد تم سداد قيمة المحالج قبل اكتمالها وتسلمها بواسطة شركة السودان للأقطان.

- بدأ وصول المحالج خلال الفترة 2009/3/12م الي 2010/8/12م

- لعدم جاهزية مواقع انشاء هذه المحالج فقد تأخر التنفيذ كثيرا مما عرض اجزاء من هذه المحالج للتلف لسوء التخزين بعدم وجود مخازن ،فقد تم تخزين جزء منها مع المدخلات الزراعية بالفاو واجزاء تم تخزينها بالعراء.

- علي حسب جدول التنفيذ من المفترض ان يكتمل تنفيذ المرحلة الاولي في ابريل 2010م والمرحلة الثانية في اغسطس 2010م .

- ان هذا التأخير تتحمل مسئوليته شركة السودان للأقطان ممثله في ادارتها لعدم تمكنها من الايفاء بالتزاماتها تجاه تحديد مواقع انشاء المحالج.

- تم تنفيذ الإعتمادات بواسطه شركة متكوت بعد فتحها بواسطة شركة السودان للأقطان وفي نفس الوقت فان شركة متكوت تحصلت علي وكالة من شركة بلكان للإشراف علي تنفيذ هذه المحالج وبهذا اصبحت شركة متكوت تمثل البائع (شركة بلكان) والمشتري (شركة

السودان للأقطان)وهذا وضع تنعدم فيه الشفافية ويمثل اهمال وتقصير من شركة السودان للأقطان تجاه المحالج.

- الاعمال المدنية والمباني لمحلجي ربك اوكلت لشركة وان ومن ثم قررت شركة بلكان فصل ميزانية الاعمال المدنية في العقد الموقع بين شركة السودان للأقطان وبين شركة بلكان بتاريخ 2009/7/12م تم ايراد نص يفيد اسناد اعمال المحولات الكهربائية والتركيبات الحديدية والشحن والتفريغ والتدريب والترحيل الداخلي لشركة الدهناء هذا الامر تم قبل انشاء شركة الدهناء والذى تم فى2009/9/8م.

- بتاريخ 2010/7/7م و بواسطة شركة متكوت تم تكوين لجنة لفرز عطاءات الاعمال المدنية للمحالج علما بان الإتفاقية بتاريخ 2009/7/12م قد منحت شركة الدهناء حق تنفيذ الاعمال المدنية اذن فان اجراءات عطاء الاعمال المدنية الذى تم هو اجراء شكلي فشركة الدهناء التى تم منحها هذا العمل المؤسسين لها وحملة أسهمها هم محمد عبد الله بشير (ابن أخت عابدين محمد على) ومهند على أحمد (ابن أخت محى الدين عثمان) ورئيس مجلس ادارتها عابدين محمد على وفى هذا نية لاستغلال منصبيهما لمنح عمل لشركة لهم فيها مصلحة .

- أعمال الاستشاري أسندت في بداية العمل لشركة STB ومن ثم أسندت أعمال الاستشاري الى شركة كامب نو التي تأسست فى2010/7/21م بواسطة شركة متكوت وأحمد حاج النور (50 سهم لكل منهم) هذه الشركة مرتبطة بشركة متكوت من خلال تأسيسها ومجلس ادارتها كما أن مرتبات العاملين بها تصرف من شركة متكوت التي تتولى تنفيذ مشروع المحالج بالوكالة عن شركة بلكان ، بهذا الوضع تفقد شركة كامب نو الاستقلالية عن المورد (بلكان – متكوت) مما يشكل خطرا على شركة السودان للأقطان عند تقديم رأيها الفني للأعمال المنجزة .

- تم اعداد تقرير بواسطة لجنة هندسية في أبريل 2012م لتقييم الاعمال الهندسية والمدنية الخاصة بالمحالج وقد خلصت الى بعض الملاحظات منها:-

1- محالج ربك والتي تم تشغيلها (أسطواني – منشاري)

- عدم تدريب المهندسين والفنيين.
- عدم وجود كتيبات التشغيل – الصيانة –قطع الغيار.
- عدم وجود شبكة اطفاء للحرائق اتوماتيكية.
- عدم وجود رافعه ثابته فوق المكبس.
- ضعف الانارة
- عدم وجود ورشة صيانة.

- تسرب مياه الامطار للبدروم مما ادي الي احتراق بعض الموتورات .
- عدم كفاية الطاقة الكهربائية لضعف المحولات.

كل هذه الملاحظات مسئولية شركة بلكان ممثله في وكيلها بالسودان لأغراض انشاء المحالج شركة متكوت للتجارة العالمية.

2- محالج الفاو وعددها محلجين تحت الانشاء.

3- محالج مارنجان وعددها محلجين تحت الانشاء.

4- محالج الحصاحيصا وعددها محلجين تحت الانشاء.

5- المحالج المخزنة وعددها اثنين.

6- اورد التقرير كذلك وجود عجز في بعض مكونات المحالج وهي :-

- تنك هيدروليك المكابس لعدد 5 محالج.
- ثلاثة جملونات.

هذا العجز مسئولية شركة بلكان ممثلة في وكيلها بالسودان لأغراض انشاء المحالج شركة متكوت للتجارة العالمية.

4/4 مصروفات المحالج

المصروفات المباشرة من شركة السودان الأقطان :-

- العقود التي وُقعت بين شركة السودان للأقطان وبين شركة بالكان التركية نصت على تصنيع وتوريد وتركيب هذه المحالج كما نصت في العقود الموقعة بتاريخ 2008/2/12م و2008/7/12م في فقرة شروط العقد التزامات المورد بتولي المورد (شركة بالكان) كل متطلبات الترحيل والتخليص الجمركي وإعداد المباني المتكاملة .

- رقم هذا النص الواضح بهذه العقود فقد قامت شركة السودان للأقطان بسداد مبالغ التخليص والترحيل لهذه المحالج بلغت في جملتها حتى 2011/6/30م مبلغ 4.242.155.60 جنيه (مرفق رقم (11) يوضح تفاصيلها).

- هذا المبلغ لا يوجد مبرر قانوني لصرفه على المحالج إذ أن هذا الصرف من مسئولية شركة بالكان التركية حسب العقود .

❖ عليه في هذا الشأن نوصي المراجعة بالاتي :

- إسترداد مبلغ 4.242.155.60 جنيه (فقط أربعة مليون ومائتان اثنين وأربعون ألف ومائة خمسة وخمسون جنيه وستون قرشا)من شركة متكوت وكيل بالكان التركية في إنشاء المحالج .

- توجيه تهمة تبديد المال العام لإدارة شركة السودان للأقطان ممثلة في د. عابدين محمد علي " المدير العام آنذاك "
- مصروفات من شركة متكوت :

- قدمت شركة متكوت كشف حساب للمصروفات التي تتحملها شركة السودان للأقطان عن المحالج مبلغ 19.879.232.05 جنيه وبعد مراجعة المستندات التي قدمت للمراجعة ومقارنتها بالتزامات المورد والمشتري في العقود التي وقعت ، تبيّن للمراجعة ادراج مصروفات في هذا الكشف من صميم إلتزامات المورد وليس لشركة السودان للأقطان علاقة بها .

- بلغت جملة المصروفات التي تعتبر إلتزام على شركة السودان للأقطان مبلغ 4.774.415 جنيه .

- قامت شركة السودان للأقطان بسداد مبالغ جملتها 4.612.616 جنيه لشركة متكوت مقابل البنود التي تتحملها شركة السودان للأقطان مثل الأراضي والكهرباء والمياه وبخصم هذا المبلغ من المنصرف الحقيقي بواسطة شركة متكوت يكون المتبقي لصالح شركة متكوت مبلغ 161.799.00 جنيه (فقط مائة وواحد وستون الف وسبعمائة وتسعة وتسعون جنيهاً) (مُرفق رقم (12) يوضح) .

5 / الأسمنت

إستكمالاً لشراء معدات المحالج فقد تم توقيع عقد بواسطة شركة السودان للأقطان مع شركة صناعات الخريف بتاريخ 2007/12/19م بمبلغ (22) مليون دولار وذلك لتصنيع وتوريد لأجزاء من المعدات والمواد التي تستخدم للمحالج وفقاً لمواصفات الشركة التركية الموردة للمحالج وذلك لعدد (7) وحدات حليج وتشمل :-

1- معدات كهربائية وتشمل المحركات الكهربائية .
2- أسلاك كهرباء .
3- صفائح معدن للأنابيب .
4- أنابيب فولاذ لدفع البذرة .
5- أجهزة ترطيب لمباني المحلج الرئيسية وغرف خلط القطن الزهرة .
6- حديد جملونات مباني المحالج

- بتاريخ 2008/5/15م تم فتح الإعتماد رقم KASA/IC/819/2008 بواسطة شركة السودان للأقطان بمبلغ 82.500.000 ريال سعودي (تعادل 22 مليون دولار) والبضائع علي حسب الفاتورة المبدئية التي بموجبها تم فتح الإعتماد كانت :-

(أدوات كهربائية وكوابل وألواح معدنية وهياكل حديدية ومواد بناء وأنابيب معدنية وآليات حلج وملحقاتها وكاشفات الحريق والرطوبة واجراءات السلامة ولوحة المفاتيح الكهربائية).

لم يوضح سعر كل وحدة على حده انما تم تحديد مبلغ واحد للفاتورة وهو 82.500.000 ريال سعودي

والبضائع التي وصلت فعلاً وتم سداد قيمتها (بالريال)تشمل :-

4.365.000.00	12000 طن أسمنت مصري .
3.150.000.00	12000 طن أسمنت باكستاني .
3.412.500.00	13000 طن أسمنت باكستاني .
24.434089.50	معدات كهربائية .
17.350.863.75	معدات محالج .
2.167.500.00	ملحقات محالج .
4.000.000.00	هياكل هندسية حديدية .
23.620.046.70	معدات كهرباء وأسلاك .
82.500.000.00	الجملة

يلاحظ من خلال البضاعة التي وصلت وتم سداد قيمتها وجود عدد (37000 طن) أسمنت قيمتها حسب الفواتير التجارية 10.665.000 ريال سعودي .

هذا الأسمنت لم يكن ضمن البضائع التي تم تحديدها في الإتفاقية الموقعة بتاريخ 2007/12/29م وكذلك لم يرد ذلك في الفاتورة المبدئية التي قدمتها شركة صناعات الخريف .

وصل الأسمنت علي ثلاث دفعات كالآتي :-

1/ الدفعة الأولى بالباخرة دارفور بتاريخ 2009/2/10م كميتها (12000 طن) أسمنت مصري بمبلغ 4.365.000 ريال سعودي . تعادل حينها2.638.642.50 جنيه .

- هذه الكمية وصلت بعجز قدره 3 طن .

- بموجب عقد موقع بتاريخ 2009/1/15م بين شركة السودان للأقطان وشركة متكوت للتجارة العالمية تم بيع كامل الكمية لشركة متكوت بمبلغ 4.416.000 جنيه .

- قامت شركة متكوت ببيع الأسمنت بمبلغ 6.466.516 جنيه ووردت القيمة بحساب شركة متكوت ببنك بيبلوس – فرع العمارات خلال الفترة من 2009/3/3م إلى 2009/5/4م .

- بلغت جملة المصروفات لهذه الكمية من تخليص وجمارك وترحيل وكل الرسوم المتعلقة بها مبلغ 2.924.327.14 جنيه سددت بواسطة شركة متكوت .

- لم يتم سداد قيمة الأسمنت لشركة السودان للأقطان برغم أن العقد نص صراحة علي أن تسدد شركة متكوت 25% من القيمة مقدماً والباقي عند إستلام الأسمنت بالخرطوم .

- بما أن شركة متكوت لم تلتزم بهذا العقد فإن عليها سداد كامل قيمة الأسمنت كالآتي :-

6.466.516.00 قيمة الأسمنت المباع .

2.924.327.14 ناقصاً المصروفات

3.542.188.86 المبلغ الواجب سداده لشركة السودان للأقطان .

2/ الدفعة الثانية وصلت بالباخرة وجدي عرب بتاريخ 2009/9/28م وكميتها (13000 طن) قيمتها 3.412.500 ريال تعادل حينها2.307.191.25 جنيه .

- الكمية الواصلة فعلاً (12777 طن) بعجز قدره (223 طن) قيمتها 108155جنيه بمتوسط سعر الطن 485 جنيه.

- بلغت مصروفات التخليص والترحيل والرسوم الأخرى مبلغ 3.562.107.55 جنيه .

- الكميات التي تم بيعها (12.775 طن) كالآتي :-

بدر الدين عبد العزيز 6163 طن سعر الطن 480 جملتها 2.958.530جنيه

أفراد 3210.5 طن سعر الطن 479 جملتها 1.536.490

النذير محمد صالح 2305.50 طن سعر الطن 470جملتها 1.085.523

شركة وان 1096. طن سعر الطن 511 جملتها 560.000

الجملة 6.140.543

تم توريد المبلغ المحصل بحساب شركة متكوت عليه يصبح حساب هذه الدفعة:

6.140.543.00 جنيه قيمة الأسمنت المباع

3.562.107.55 جنيه المصروفات

2.578.435.45 جنيه المبلغ الذى لم يسدد لشركة السودان للأقطان .

3/ الدفعة الثالثة وصلت بتاريخ 2009/12/27م بالباخرة توماها والكمية علي حسب مستندات الشحن (12000 طن) والمستلم فعلاً (11771 جنيه) بعجز قدره (289 طن) قيمة العجز 117.045 جنيه.

- قيمة هذه الكمية 3.150.000 ريال تعادل حينها 1.978.200 جنيه .

- هذه الكمية تم التنازل عنها لشركة متكوت وفق إقرار بالتنازل بتاريخ 2009/12/23م ويشمل الإقرار تفويض لشركة متكوت للجهات الرسمية لاستلام وتخليص الكمية المذكورة باسم شركة متكوت .

- لم يتطرق التنازل للقيمة البيعية لهذه الكمية وكيفية سدادها .

- قامت شركـــــة متكوت ببيع كامـل الكمية إلى علـــــي عثمـــان علي كرتي بمبلغ 4.742.955 جنيه بسعر الطن (405 جنيه) .

- بلغت مصروفات التخليص والتفريغ مبلغ 2.522.472.05 جنيه

عليه يكون حساب هذه الدفعة كالاتى :

4.742.955.00 جنيه إجمالي البيع .

2.522.472.05 جنيه المصروفات

2.220.480.95 جنيه المبلغ الواجب سداده للأقطان

عليه فإن قيمة الأسمنت تصبح كالآتي :-

3.542.188.86	الدفعة الأولى .
2.578.435.45	الدفعة الثانية
2.220.482.95	الدفعة الثالثة
225.200.00	قيمة العجز
8.566.307.26	الجملة (ثمانية مليون وخمسمائة ستة وستون الف وثلاثمائة وسبعة جنيها وستة وعشرون قرشا)

ملحوظات المراجعة :-

- هذا الإعتماد يجب أن تكون مرجعيته الاتفاق الموقع بين شركة السودان للأقطان وشركة صناعات الخريف والموقع بتاريخ 2007/12/19م وهذا الاتفاق حدد تماماً البضائع المطلوبة ولم تكن تتضمن مواد بناء أو أسمنت .

- لقد تم استغلال هذا الإعتماد (وهو من ضمن الإعتمادات التي أبرمت إتفاقيات تمويلها لمشروع المحالج) لاستجلاب بضاعة لا يحتاجها هذا المشروع بهذه الكمية (37000 طن) .

- من المفارقات في هذا الأمر تم بيع الدفعة الأخيرة لعلي عثمان علي كرتي بسعر الطن (405 جنيه) ومن ثم عادت شركة الدهناء واشترت منه الأسمنت الذى احتاجت له لأعمال المحالج .

- عدم سداد هذا المبلغ لشركة السودان للأقطان في وقته يؤثر تأثيراً كبيراً على مقدرة شركة السودان للأقطان في سداد قيمة هذا الأسمنت للاختلاف الكبير في سعر الريال في ذلك الوقت والآن مما يشكل عبئاً إضافياً على شركة السودان للأقطان .

- عليه فإن استيراد هذا الأسمنت وبيعه وعدم سداد قيمته لشركة السودان للأقطان يشكل مخالفة مسئولية إدارة شركة السودان للأقطان ومتكوت للتجارة العالمية ممثلة في :-

1/ د. عابدين محمد علي

2/ محي الدين عثمان .

❖ توصية المراجعة :-

عليـــه توصي المراجعة باسترداد مبلغ 8.572.992.26 جنيه من شركة متكوت ممثلة في العضو المنتدب محي الدين عثمان وعابدين محمد علي وسدادها لشركة السودان للأقطان ومحاسبة المسئولين عن هذه المخالفة .

6/ *جرارات سام*

بالإعتماد رقم IMCBS/2010063 بتاريخ 2010/11/28م تم استيراد عدد (130) جرار سام بملحقاتها بواسطة شركة السودان للأقطان وتنفيذ شركة متكوت للتجارة العالمية من شركة اليمكس التركية قيمتها كالآتي :-

15.110.605.40يورو قيمة(110)جرار(180)حصان سعر الجرار 137.369.14

3.049.420.00 يورو قيمة (20) جرار (220) حصان سعر الجرار 152.471 يورو

659.000.00 يورو قيمة الملحقات

18.819.025.40 جملة البضاعة الواصلة

هذه الأسعار أسعار غير حقيقية إذ تتضمن تعلية في الفواتير التي تم بها فتح الإعتماد كما ذكر سابقاً والأسعار الحقيقية لهذه الجرارات هي :-

6.033.500 يورو قيمة (110) جرار (180) حصان بسعر الجرار 54.850 يورو .

1.520.000 يورو قيمة (20) جرار (220) حصان بسعر الجرار 76.000 يورو .

7.553.500 يورو الجملة

- بتاريخ 2011/6/2م تم إبرام عقد بين شركة متكوت للتجارة العالمية والبنك الزراعي السوداني بموجبه يشتري البنك الزراعي (35) جرار (180) حصان بملحقاتها بقيمة إجمالية قدرها (16.500.950 جنيه) .

بسعر الجرار الواحد بدون الملحقات بمبلغ (273.000 جنيه) علماً بأن قيمة الجرار بالجنيه قبل التعلية مبلغ (191.975 جنيه) وبعد التعلية مبلغ (480.791.9 جنيه) .

- بموجب تفويض صادر من مدير عام شركة السودان للأقطان للسيد/ عمر يعقوب محمد علي(على حسب خطاب العضو المنتدب لشركة متكوت) تم التنازل عن (35) جرار ماركة سام (180) حصان للبنك الزراعي السوداني وذلك بتاريخ 2011/10/5م وفي ذلك التاريخ كانت الجرارات قد بيعت وسددت جزء من أقساطها ولم يتخذ مدير عام شركة السودان للأقطان و المدير المالي لشركة السودان للأقطان أي اعتراض على هذا السعر الذى تم به البيع للبنك الزراعي السوداني رغم ملكية شركة السودان للأقطان لهذه الجرارات.

ملاحظات المراجعة :-

1/ برغم ملكية شركة السودان للأقطان لهذه الجرارات إلا أن البيع قد تم بواسطة شركة متكوت وفي هذا إهمال من شركة السودان للأقطان ممثلة في مديرها العام (عابدين محمد علي) والمدير المالي (عمر يعقوب) .

2/ مبلغ البيع والبالغ قدره 16.500.950 جنيه لم يتم توريده لشركة السودان للأقطان .

❖ عليه توصي المراجعة بالآتي :-

1/ إسترداد مبلغ 16.500.950 جنيه من شركة متكوت للتجارة العالمية ممثلة في العضو المنتدب محى الدين عثمان وعابدين محمد على لصالح شركة السودان للأقطان قيمة (35) جرار سام بيعت للبنك الزراعي السوداني .

3/ مساءلة إدارة شركة السودان للأقطان عن إهمالها في عملية البيع و التي كانت نتيجتها خسارة للشركة

7/ محفظة بنك النيلين موسم 2012/2011

بتاريخ 2011/8/14م تم الاتفاق بين شركة السودان للأقطان وبين شركة جوسيكوت العالمية للإنتاج والخدمات الزراعية والاستثمار المحدودة على الآتي :-

1/ إكمالاً للإجراءات التمويلية مع بنك النيلين تقوم شركة جوسيكوت بتوقيع عقودات المقاولة مع المحفظة .

2/ تقوم شركة جوسيكوت بإستلام مبالغ المقاولة من المحفظة وفق شهادات الإنجاز الصادرة منها للعمليات المتفق عليها والمعتمدة بواسطة الطرف الأول .

3/ تقوم شركة جوسيكوت بالسداد حسب توجيهات الطرف الأول إما للجهات التي نفذت المقاولة وفقاً لشهادات الإنجاز المعتمدة من شركة السودان للأقطان أو تحويل المبالغ إلى شركة السودان للأقطان .

بموجب شهادات إنجاز صادرة من جوسيكوت ومعتمدة من شركة السودان للأقطان تم إستلام مبلغ (46.477.200 جنيه) (ستة وأربعون مليون وأربعمائة سبعة وسبعون ألف ومائتين جنيه) من بنك النيلين بواسطة شركة جوسيكوت ,(مُرفق رقم (13) يوضح تفاصيل المبالغ).

تـــم سداد مبلغ (42.671.615 جنيه) من شركة جوسيكوت إلى شركة السودان للأقطان وتم سداد مبلغ (84.590 جنيه) من شركة جوسيكوت إلى شركة آزر بناء علي المطالبة المقدمة من شركة آزر إلى شركة جوسيكوت بشأن عمليات فلاحية بمشروع الرهد .

ملاحظات المراجعة :-

- لم يقدم للمراجعة مستند يفيد بمشروعية سداد مبلغ (84.590 جنيه) لشركة آزر خصماً علي حساب المحفظة .
- العقد بين شركة السودان للأقطان وشركة جوسيكوت أوضح أن السداد يتم بطلب من شركة السودان للأقطان وهو ما لم يحدث في صرف هذا المبلغ لشركة آزر .
- التسوية الحسابية التي تمت بحسابات شركة جوسيكوت لإثبات هذه المعاملة (إشعار قيد يومية) لم تشر للمحفظة أو لشركة السودان للأقطان .
- شهادات الإنجاز المستخرجة من شركة جوسيكوت ومعتمدة من شركة السودان للأقطان تعتبر شهادات مزوّرة من آجل الحصول علي تمويل المحفظة .
- لـم تقوم شركة جوسيكوت بتحويل كافة المبالغ المستلمة إلى شركة السودان للأقطان بل إحتفظت بمبلغ (3.805.585 جنيه) .

46.477.200 المبالغ المستلمة بواسطة جوسيكوت من المحفظة

42.671.615 المبالغ المسددة لشركة السودان للأقطان

3.805.585 المبلغ الذي لم يسدد للأقطان

تتمثل المخالفة في :-

- التزوير بإصدار شهادات انجاز وهمية من شركة جوسيكوت .
- إعتماد شهادات انجاز وهمية بواسطة شركة السودان للأقطان .
- حجز مبلغ (3.805.585 جنيه) بواسطة شركة جوسيكوت رغم مطالبة الأقطان لها .

هذه المخالفات مسئولية :-

1. محي الدين عثمان العضو المنتدب لشركة جوسكوت وقتها
2. عابدين محمد علي مدير شركة السودان للأقطان وقتها

❖ عليه توصي المراجعة باسترداد مبلغ (3.805.585 جنيه) من المذكورين لصالح شركة السودان للأقطان.

8/ *تشغيل جرارات تاف*

- أوكلت شركة متكوت الى شركة أزر تركيب الجرارات (تاف) ، قامت شركة أزر باستغلال عدد 50 جرار منها في عمليات جيزل (خلخال) وعمليات زراعية بالزراعة وفق عقود وقعتها مع شركة جوسيكوت في 2011/4/20م .

- لم يتم الحصول على موافقة شركة السودان للأقطان على استخدام هذه الجرارات ولم يتم ذكرها في العقود الموقعة بين أزر وجوسيكوت .

- بلغ إجمالي العائد من استخدام هذه الجرارات في العمليات الزراعية مبلغ 3.476.009 جنيه من المواقع التالية :

1.826.651.50 جنيه مشروع الرهد

1.479.497.50 جنيه مشروع الجزيرة

169.860.00 جنيه خور أبو حبل

3.476.009.00 جنيه الجملة

بما أن شركة السودان للأقطان هي المالك لهذه الجرارات من المفترض أن يتم توريد هذا المبلغ لها إلا أن ذلك لم يتم كما أن ادارة شركة السودان للأقطان قد مارست اهمالا وعدم رقابة على هذه الجرارات وهي تملكها منذ فتح الإعتماد وحتى تسليم اللجنة للمتبقي لشركة السودان للأقطان .

❖ عليه نوصي المراجعة بالاتي :

- إسترداد مبلغ 3.476.009 جنيه من شركة ازر لصالح شركة السودان للأقطان .
- مساءلة مدير شركة السودان للأقطان حينها عابدين محمد على عن عدم متابعته لاستخدام الجرارات وعدم توريد العائد من الاستخدام .
- مساءلة مدير شركة ازر وليد عابدين محمد على عن استخدامه لهذه الجرارات وعدم توريده العائد من استخدامها للأقطان .

9/ *المبلغ المنصرفة لمدير عام شركة السودان للأقطان الأسبق عابدين محمد علي*

بتاريخ 2006/10/2م تم تحويل مبلغ 10.000جنيه استرليني من شركة الخريف إلى د. عابدين محمد علي للحساب رقم (70727202) ببنك باركليز فرع knights Bridge بلندن هذا المبلغ يمثل تكلفة مأمورية سفر الى ليفربول علماً بان المذكور قد استلم فعلاً بدل مأمورية

لهذه السفرية من شركة السودان للأقطان مبلغ 3.750 دولار بالشيك (429) بتاريخ 2006/9/25م .

2. بتاريخ 2007/4/16م تم تحويل مبلغ 266.520ريال سعودي من شركة الخريف الدولية للمعدات الى محمد يوسف للسيارات عبارة عن قيمة سيارة تم شرائها لعابدين محمد علي .

3. بتاريخ 2006/8/5م اصدر / محي الدين عثمان " العضو المنتدب لشركة متكوت " خطابا لشركة الخريف الدولية للمعدات يطلب منهم إصدار شيك برسم السيد / ابو بكر محمد نوح بمبلغ 709.000 ريال سعودي

4. بتاريخ 2006/5/29م صدر خطاب من شركة متكوت لشركة الخريف لإصدار شيك باسم عبد اللطيف بن صالح الحسين عبارة عن متبقي نصيب شركة السودان للأقطان في عمولة بيع معدات ري حديثة بالسودان بواسطة شركة الخريف واصدرت شركة الخريف الشيك رقم (9075) بمبلغ 1.693.013 ريال بتاريخ 2006/5/29م باسم / عبد اللطيف بن صالح الحسين .

من السرد اعلاه يتضح ان العمولة المستحقة لشركة السودان للأقطان من شركة الخريف قد تم التصرف فيها وتحويلها لمصلحة د. عابدين محمد علي حسب المستندات التي اطلعت عليها المراجعة ، عليه يعتبر ما تم صرف دون وجهة حق .

5. تم صرف مبلغ 1.740.000 جنيه باسم / محمد عبد الله بشير من شركة متكوت على النحو التالي :

500.000 جنيه بشيك مصرفي رقم (392260) بتاريخ 2009/10/8م

500.000 جنيه بشيك مصرفي رقم 392367 بتاريخ 2009/10/19م

740.000 جنيه بشيك مصرفي رقم (417600) بتاريخ 2010/10/11م

1.740.000 جنيه الجملة

6. بالشيك رقم (995) بتاريخ 2010/11/11م تم صرف مبلغ 50.000 جنيه بأسم عابدين محمد علي .

وبالمراجعة والتحري اقر / محمد عبد الله بشير وهو ابن أخت عابدين محمد علي بتسليم هذا المبلغ الى د. عابدين محمد علي الذى اقر بدوره باستلام هذا المبلغ .

عليه يتضح ان المذكور قد تحصل على مبلغ 1.790.000 جنيه من شركة متكوت بدون وجه حق

❖ توصية المراجعة :-

بناءا على ما تقدم ذكره توصي المراجعة باسترداد المبالغ التالية من د. عابدين محمد علي :

1. مبلغ 10.000 جنيه إسترليني

2. مبلغ 1.790.000 جنيه سوداني

3. مبلغ 2.668.533 ريال سعودي

10/ صرف بدون وجه حق باسم شركة السهم الاسود

من خلال مراجعة مصروفات شركة السودان للأقطان المرتبطة بالتمويل الخارجي من ABC اتضح صرف المبالغ التالية لشركة السهم الاسود :

1- باليورو

250.000 يورو بالشيك رقم 5 بتاريخ 2010/4/27 باسم يوسف حيدر كبسون

405.719 يورو بالشيك رقم 6 بتاريخ 2010/4/28 باسم شركة متكوت

655.719 الجملة

2- بالجنيه

987.000 بالشيك 156 بتاريخ 2010/6/9

239.780 بالشيك 7333 بتاريخ 2010/6/10

1.785.000 بالشيك 7272 بتاريخ 2010/5/6

3.011.780 الجملة

هذه المبالغ تم صرفها كعمولات لشركة السهم الاسود وهذه الشركة لا توجد علاقة تربطها مع شركة السودان للأقطان حيث أن علاقتها مع شركة متكوت ، لذا لا يوجد مبرر لسداد هذه المبالغ لشركة متكوت ويوسف حيدر كبسون ويعتبر ما تم من صرف تبديد واهدار للمال العام مسئولية ادارتى شركة السودان للاقطان وشركة متكوت ممثلة في : عابدين محمد على لسداده هذه المبالغ ومحى الدين عثمان لمطالبته لشركة السودان للسداد .

- عليه نوصى المراجعة

1- باسترداد مبلغ 405.719 يورو و3.011.780 جنيه من :

- عابدين محمد على
- محى الدين عثمان

2- إسترداد مبلغ 250.000 يورو من د . عابدين محمد على

12/ التقارير المرفقة :

مرفق تقارير منفصلة عن :-

1/مقاولة بنك المزارع

وقد أوصت المراجعة فيه بإسترداد مبلغ 5.889.658 جنيه من شركة متكوت لصالح شركة السودان للأقطان .

2/ جرارات تاف

وقد أوصت المراجعة فيه بإسترداد مبلغ 7.071.516 جنيه من شركة متكوت لصالح شركة السودان للأقطان وإسترداد مبلغ 1.946.181 جنيه من وكلاء تحصيل مقدمات وأقساط الجرارات .

3/ الفايدى وأميال

وقد أوضحت فيه المراجعة إستغلال النفوذ الذى تم بواسطة د . عابدين محمد على مدير عام شركة السودان للأقطان الأسبق لموقعه وذلك بتمويل شركة الفايدى (التي يمتلكها شقيقه فيصل محمد على وحرم د. عابدين محمد على) وشركة أميال (التي يملكها محى الدين عثمان)

الخاتمة :

إستنادا على ما تم ذكره بهذا التقرير والتقارير المرفقة فإن المراجعة توصى بإسترداد المبالغ التالية:-

1/ من محى الدين عثمان :

42,376,237.55 جنيه سوداني

10,508,836,00 يورو

الملحق المرفق يوضح تفاصيلها

2/ من عابدين محمد على :

28,290,265,73 جنيه سوداني

2,549,285,44 يورو

2,668,533,00 ريال سعودي

10,000,00 جنيه إسترليني

الملحق المرفق يوضح تفاصيلها

وشكرا

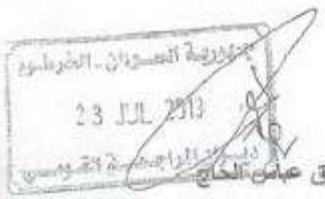

طارق عباس الخاج

مدير مراجعة

نسخة للسيد/ المراجع العام

المبالغ المطلوب استردادها من عابدين محمد علي

البيـــــــــــــــــان	بالاسترليني	بالريال	باليورو	بالجنيه السوداني
منصرف بدون وجه حق من متكورت				1,790,000.00
صرف بدون وجه حق على المحاليج				4,242,155.60
تصيبه من متبقي التعلية الذى حجز خارج السودان			2,096,425.94	
منصرف من عمولة الخريف		2,668,533.00		
منصرف من عمولة الخريف	10,000.00			
مبلغ مسدد للسهم الاسود دون وجه حق			250,000.00	
تصيبه من المبالغ المحولة لمتكوت لصالح السهم الاسود من المقاولة				2,944,829.00
تصيبه من المبالغ المحولة لمتكوت لصالح السهم الاسود				1,505,890.00
تصيبه في قيمة الاسمنت الذي لم يورد للاقطان				4,283,153.63
تصيبه في قيمة جرارات سام المباعة للبنك الزراعي				8,250,475.00
تصيبه في مقدمات واقساط جرارات تاف				3,535,758.00
تصيبه في تشغيل جرارات تاف بواسطة شركة آزر				1,738,004.50
تصيبه في المبلغ المحول باليورو لصالح السهم الأسود			202,859.50	
الجملة	10,000.00	2,668,533.00	2,549,285.44	28,290,265.73

	5,240,835.86		تابع ما بعده	
50,000.00	184	9/10/2011	445,000.00	
380,180.00	196	13/11/2011	2,110,000.00	
50,000.00	200	23/11/2011		
50,000.00	301	23/11/2011		
40,258.00	304	23/11/2011		
50,000.00	303	23/11/2011		
50,000.00	302	23/11/2011	1,210,510.00	
50,000.00	305	6/12/2011		
50,000.00	306	6/12/2011	575,000.00	
231,855.00	307	11/12/2011	1,312,299.30	
139,900.00	313	12/12/2011	780,642.00	
60,100.00	312	12/12/2011	335,350.00	
75,000.00	315	15/12/2011		
75,000.00	316	15/12/2011		
25,000.00	320	18/12/2011		
50,000.00	322	18/12/2011		
75,000.00	319	18/12/2011		
50,000.00	321	18/12/2011	2,800,000.00	
100,000.00	42	6/3/2011	455,000.00	
50,000.00	330	15/1/2012		
100,000.00	326	12/1/2012	807,900.00	
31,000.00	331	18/1/2012	173,600.00	
22,000.00	53	19/1/2012	123,200.00	ديلوس
18,512.00	385	5/4/2011	62,935.00	ديلوس
7,114,640.86	الجملة		33,748,277.42	

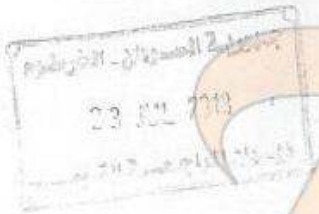

مرفق رقم (7) المبالغ المحولة من الاقطان لمتكوت

رقم	المبلغ بالجنيه	الشيك	التاريخ	الغرض
1	950,000.00	8383	1/7/2010	تفريغ الباخرة دارفور
2	553,526.00	7395	4/7/2010	رسوم هيئة الموانى للباخرة دارفور
3	100,000.00	7398	6/7/2010	بواخر السماد
4	620,000.00	7405	8/7/2010	تخليص السماد
5	200,000.00	7423	15/7/2010	ترحيل السماد
6	264,000.00	7433	20/7/2010	السماد الباخرة شهد
7	773,028.00	7501	10/8/2010	نولون سماد NBK
8	1,000,000.00	24	22/11/2010	تخليص سماد اليوريا
9	1,000,000.00	8495	29/8/2011	تخليص وترحيل سماد ومبيدات
	5,460,554.00			اللجملة

جمهورية السودان - الخرطوم
23 JUL 2013
ديوان المراجع العام

مرفق (1/13) المبالغ المستلمه بواسطة الاقطان من جيسكوت

رقم الشيك	تاريخه	المبلغ بالجنيه	البنك
50002	9/10/2011	5,061,610.00	الخرطوم
50003	11/10/2011	13,010,005.00	الخرطوم
نقدا	3/11/2011	10,250,000.00	نقدا
60062	25/1/2012	3,150,000.00	الخرطوم
50061	25/1/2012	11,200,000.00	النيلين - السجانة
		42,671,615.00	الجملة

مرفق رقم (13) المبالغ المستلمه بواسطة جوسيكوت من المحفظة

رقم الشيك	تاريخ الشيك	المبلغ بالجنيه	البنك
2456	6/10/2011	5,146,200.00	النيلين - السجانة
2465	10/10/201	13,010,005.00	النيلين - السجانة
2479	19/10/201	3,720,995.00	النيلين - السجانة
نقدا	13/11/201	10,250,000.00	النيلين - السجانة
2648	24/1/2012	3,150,000.00	النيلين - السجانة
2647	24/1/2012	11,200,000.00	النيلين - السجانة
		46,477,200.00	الجمله

مرفق (12) المبالغ المسترده من متكوت للمطابع والمسددة من الاقطان لمتكوت للمطابع

المبالغ المسددة من متكوت للمطابع		المبالغ المسددة من الاقطان لمتكوت للمطابع			
المبلغ بالجنيه	البيان	المبلغ بالجنيه	الشيك	التاريخ	الغرض
1,469,493.00	الكهرباء	500,000.00	7166	10/3/2010	كهرباء مطبع ريك
623,026.00	سور المطابع	500,000.00	7214	5/4/2010	كهرباء مطبع ريك
1,807,499.00	ارض مطابع الحصاحيصا	428,649.00	7280	13/5/2010	كهرباء مطبع ربك
72,182.00	مياه المطابع	400,000.00	72	10/3/2010	من الزائدة للكهرباء
23,587.00	ارض مطابع مارنجان	1,000,000.00	8112	2/5/2011	ارض مارنجان
34,104.00	معدات الاطفاء والسلامة	1,041,983.50	500004	13/9/2011	ارض الحصاحيصا
64,816.00	غاز المطابع	741,983.50	8261	20/6/2011	ارض الحصاحيصا
60,020.00	زيوت الهيدروليك				
102,686.00	تشجير المطابع				
211,202.00	مصروفات انتاج مطبع ريك				
305,800.00	دعاية واعلان				
4,774,416.00	الجملة	4,612,616.00	الجملة		
	رصيد لصالح متكوت	161,799.00			

مرفق (11) مصروفات على المحالج من الاقطان

البيان	رقم القيد	المبلغ بالجنيه
تخليص معدات المحالج الجديدة	104	143,430.50
مصروفات بنكية	513	341,771.55
تخليص	517	15,240.00
تخليص معدات المحالج الجديدة	556	120,251.50
تخليص معدات المحالج الجديدة	557	386,560.00
تخليص معدات المحالج الجديدة	569	65,131.00
تخليص معدات المحالج الجديدة	680	72,145.00
تخليص معدات المحالج الجديدة	255	84,253.50
تخليص معدات المحالج الجديدة	394	84,262.00
تخليص وترحيل المحالج	798	604,396.00
تخليص معدات المحالج الجديدة	836	64,668.00
ترحيل معدات المحالج الجديدة	870	60,181.50
تاشيرة دخول	855	1,500.00
تنزيل حاويات المحالج	869	5,760.00
تخليص معدات المحالج الجديدة	1111	102,205.50
تخليص معدات المحالج الجديدة	1179	72,111.50
تنزيل حاويات المحالج	1229	19,000.00
تخليص معدات المحالج الجديدة	74	719,164.00
تنزيل حاويات المحالج	82	30,000.00
كرت عمل	93	1,050.00
رسوم تسجيل	103	500.00
تامين محالج	117	87,683.55
معدات محالج	192	156,866.00
تخليص اسبيرات المحالج	184	11,286.50
تخليص اسبيرات المحالج	267	54,641.50
ترحيل معدات المحالج الجديدة	290	149,659.50
تخليص 2 محلج	342	149,659.50
ترحيل معدات المحالج الجديدة	343	29,761.50
تخليص معدات المحالج الجديدة	375	117,000.00
ترحيل معدات المحالج الجديدة	396	5,308.00
تنزيل حاويات المحالج	421	16,300.00
تخليص اسبيرات المحالج	592	67,080.50
ترحيل معدات المحالج الجديدة	622	58,618.00
ترحيل معدات المحالج الجديدة	625	144,304.00
ترحيل معدات المحالج الجديدة	651	17,600.00
رسو م تخليص	755	122,800.00
تنزيل حاويات المحالج	827	6,050.00
جمارك على جهاز مساحة	1144	1,850.00
تخليص اسبيرات المحالج	ش239	52,105.50
الجملة		4,242,155.60

مرفق رقم (9) اعتمادات بنك التنمية الاسلامي

البنك الاسلامي

التاريخ	الاعتماد	مبلغ الاعتماد	العملة	البضاعة الواصلة	أم تداول	نوع البضاعة
4/7/2011	kasn1lc/1822/11	9,099,963.00	يورو	9,099,963.00	0.00	شيش
19/5/2011	Kasn1lc/994/11	53,831,250.00	ريال سعودي	47,647,966.52	6,183,283.48	بسمد يوريا
15/5/2008	kasn1lc/519/2008	82,500,000.00	ريال سعودي	82,500,000.00	0.00	بلمطات بمطاج وقطع غيارية وسيارة بيك
20/4/2008	3مطح مقطاري + 4مطح اسطواني	9,704,341.00	يورو	9,704,341.00	0.00	3مطح مقطاري + 4مطح اسطواني
19/11/2009	سيرات و 1مطح مقطاري + واحد مطح اسطواني	7,963,778.00	يورو	7,963,977.00	5,299.00	سيرات و 1مطح مقطاري + واحد مطح اسطواني

5,540,922.00			تابع ما قبله
32,634.00	58	13/3/2011	كرشايت المتكاملة
75,000.00	317	18/12/2011	الشركة العربية لامات الدواجن
75,000.00	318	18/12/2011	الشركة العربية لامات الدواجن
50,000.00	327	12/1/2012	المصنع الحديث للثلاجات
100,000.00	319		من بنك بيلوس
20,000.00	322		من بنك بيلوس
100,000.00	326		من بنك بيلوس
14,599.00	مصرفي	2/5/2010	موهوب أحمد أفندى
72,992.00	مصرفي	2/5/2010	يوسف حيدر كبسون
16,478.00	46	23/5/2010	الطيب محمد أحمد
2,000.00	21	29/5/2010	محجوب محمد محجوب
3,140.00	22	4/12/2010	هيثم محمد عمر خالد
2,397.00	23	6/12/2010	محمد بخيت ادريس
794.00	سحب	16/5/2010	
7,940.00	29	26/12/2010	لؤى معاوية ميرغنى
3,000.00	34	2/1/2011	محجوب محمد محجوب
3,803.00	36	24/2/2011	موهوب أحمد أفندى
7,844.00	38	26/2/2011	وليد مصطفى محمود
20,968.00	103	14/5/2011	موهوب أحمد أفندى
70,587.00	120	26/5/2011	السعيد عثمان محجوب
12,500.00	136	7/6/2011	مدير بنك البركة
10,714.00	137	7/6/2011	احمد عبد الله محمد
3,556.00	138	15/6/2011	سيف الدين الطيب
10,635.00	خصم	27/6/2011	بنك كوميريز
170,000.00	147	7/7/2011	موهوب أحمد أفندى
5,091.00	199	21/11/2011	شركة رناد الزراعية
370,000.00	176	13/9/2011	يوسف حيدر كبسون
300,000.00	190	22/10/2011	يوسف حيدر كبسون
224,000.00	192	27/10/2011	يوسف حيدر كبسون
14,909.00	195	31/10/2011	شركة رناد الزراعية
169,626.00	149	7/1/2012	موهوب أحمد أفندى
698,421.56	تحويل	4/7/2011	شركة ازر
8,209,550.56			الجملة

تابع ما قبله			1,643,297.00
شركة السهم الذهبي	17/5/2011	111	8,878.00
كوفتى التجارية	23/5/2011	115	65,000.00
كوفتى التجارية	19/5/2011	113	17,600.00
كوفتى التجارية	23/5/2011	116	50,000.00
اعمال النجمة التجارية	29/5/2011	117	75,000.00
أعمال المرجمة التجارية	29/5/2011	121	75,000.00
كوفتى التجارية	29/5/2011	124	50,000.00
كوفتى التجارية	29/5/2011	123	50,000.00
شركة السهم الذهبي	29/5/2011	122	24,397.00
محمد يخيت ادريس	2/6/2011	127	60,000.00
كوفتى التجارية	6/6/2011	126	70,000.00
كوفتى التجارية	2/6/2011	125	70,000.00
كوفتى التجارية	5/6/2011	128	60,000.00
كوفتى التجارية	5/6/2011	129	60,000.00
كوفتى التجارية	5/6/2011	130	60,000.00
كوفتى التجارية	5/6/2014	134	45,281.00
كوفتى التجارية	5/6/2011	131	60,000.00
شركة هوم فرونت	7/7/2011	144	74,485.00
اراك للصناعات الغذائية	3/7/2011	139	53,703.00
اراك للصناعات الغذائية	3/7/2011	140	53,703.00
اراك للصناعات الغذائية	3/7/2011	141	53,703.00
اراك للصناعات الغذائية	3/7/2011	142	53,703.00
شركة هوم فرونت	3/7/2011	145	74,485.00
دانفوديو	6/7/2011	146	35,596.00
شركة CMA	3/7/2011	143	74,485.00
شركة الرواد للخدمات المالية	11/7/2011	150	940,000.00
ابوبكر محمد بركات	19/7/2011	155	6,172.00
ابوبكر محمد بركات	17/7/2011	151	11,075.00
شركة السهم الذهبي	19/7/2011	154	71,605.00
المصنع الحديث للثلاجات	21/7/2011	162	38,120.00
المصنع الحديث للثلاجات	24/7/2011	164	80,000.00
المصنع الحديث للثلاجات	24/7/2011	163	75,000.00
مصنع الافراح لانتاج السجاير	25/7/2011	165	50,000.00
دانفوديو	27/7/2011	169	50,300.00
دانفوديو	25/7/2011	166	60,180.00
الرواد للخدمات المالية	1/8/2011	170	200,000.00
الرواد للخدمات المالية	1/8/2011	171	102,940.00
شركة الغفران للتنمية	7/8/2011	172	33,495.00
السودانية المصرية للصناعات الكهربائية	18/8/2011	173	124,000.00
السودانية المصرية للصناعات الكهربائية	139/2011	175	38,461.00
شركة احمد حافظ البربري	14/9/2011	177	61,538.00
بريمر للمواد الغذائية	10/10/2011	188	53,229.00
بريمر للمواد الغذائية	20/11/2011	198	45,491.00
بريمر للمواد الغذائية	20/11/2011	197	31,000.00
السهم الذهبي	13/3/2011	52	70,000.00
السهم الذهبي	13/3/2011	56	70,000.00
السهم الذهبي	13/3/2011	53	70,000.00
السهم الذهبي	13/3/2011	54	70,000.00
السهم الذهبي	13/3/2011	57	30,000.00
كوشايت المتكاملة	13/3/2011	55	70,000.00
كوشايت المتكاملة	13/3/2011	51	70,000.00
تابع ما بعده			5,540,922.00

ملحق رقم (8)

شركات لم يورد مقابلها بالجنيه

الاسم	التاريخ	الشيك	المبلغ
لا توجد بيانات	25/5/2010	تحويل	12,000.00
أعمال المرحمة التجارية	20/6/2010	411153	168,928.00
أعمال المرحمة التجارية	21/6/2010	خطاب	34,424.00
أعمال المرحمة التجارية	5/7/2010	1	167,647.00
أعمال المرحمة التجارية	5/7/2010	2	4,191.00
أعمال احمد عبدالله التجارية	11/7/2010	خطاب	40,960.00
بست للمنتجات الغذائية	12/7/2010	خطاب	90,487.00
بست للمنتجات الغذائية	14/7/2010	4	4,590.00
شركة داركا للتجارة والخدمات	15/7/2010	5	72,254.00
اعمال عوض الزين	2/8/2010	7	24,133.00
شركة الغفران للتنمية	22/8/2010	11	16,000.00
النيل الازرق للسجاير	3/9/2010	14	25,511.00
شركة تولا	4/10/2010	15	24,616.00
أعمال المرحمة التجارية	5/10/2010	16	39,250.00
شركة جاردين	9/11/2010	20	83,250.00
ابولاى للاستيراد والتصدير	8/12/2010	24	1,598.00
شركة مايتات للتجارة المحدودة	20/12011	33	7,805.00
شركة ميرسك للملاحة	16/1/2011	32	20,560.00
اعمال اوبل التجارية	3/3/2011	41	3,544.00
اعمال اوبل التجارية	7/3/2011	43	20,000.00
أعمال المرحمة التجارية	8/3/2011	45	50,000.00
أعمال المرحمة التجارية	8/3/2011	44	50,000.00
معاوية حسن الطيب	9/3/2011	46	6,153.00
شركة السهم الذهبى	10/3/2011	47	27,000.00
شركةpimللملاحة	21/3/2011	59	22,372.00
شركةpimللملاحة	20/3/2011	48	7,881.00
تاج السر ادم النور	29/3/2011	64	5,750.00
شركة السهم الذهبى	3/4/2011	69	50,000.00
شركة السهم الذهبى	7/4/2011	71	27,157.00
شركة ام اس سى	10/4/2011	74	16,304.00
شركة المحاميد للتجارة	19/4/2011	76	7,304.00
عبد الرحيم نعيم	23/5/2011	112	14,855.00
أعمال المرحمة التجارية	24/4/2011	85	3,600.00
شركة البربرى لمواد البناء	23/4/2011	84	21,598.00
مجمع سيقا الزراعى	2/5/2011	89	3,628.00
سيقا للمواد الغذائية	3/5/2011	90	36,196.00
ابابيل للاستيراد والتصدير	8/5/2011	92	18,000.00
ابابيل للاستيراد والتصدير	5/5/2011	91	14,348.00
كرفتى التجارية	11/5/2011	97	72,666.00
كرفتى التجارية	9/5/2011	96	9,500.00
شركة الغفران للتنمية	12/5/2011	100	5,555.00
شركة الغفران للتنمية	12/5/2011	98	69,862.00
شركة الغفران للتنمية	12/5/2011	99	22,222.00
شركة الغفران للتنمية	16/5/2011	101	72,666.00
شركة الغفران للتنمية	12/5/2011	102	72,667.00
فارما التجارية	16/5/2011	109	74,265.00
تابع ما بعده			1,643,297.00

المبالغ المطلوب سدادها من مبلغ الاون طلمان

المبلغ باليورو	المبلغ بالدولار	البيان
15,312,542.40		المتبقي من اليورو المباع والمورد بعد خصم المصروفات
	8,200,550.56	متبقي اليورو الذي لم يورد مقابله بالجنيه
	2,096,425.94	نصيبه من متبقي الحقيبة التي حجز خارج السودان
2,944,829.90		نصيبه في المبالغ المحولة من حساب المقاولة لصالح السهم الاصود
1,505,690.90		نصيبه في المبالغ المحولة من الاطفال لحسابات لصالح السهم الاصود
4,283,153.63		نصيبه في قيمة الاسمنت المباع وتم بورد للاطفال
8,350,476.00		نصيبه في قيمة جرارات سلم للمباعة للبنك الزراعي
3,835,758.00		نصيبه في مقطات والشاسة جرارات تالف
	202,859.50	نصيبه في المبلغ المحول باليورو لحسابات لصالح السهم الاصود
3,885,666.00		متبقي مقاولة بنك النيلين الذي ويسيافوت
1,738,004.50		نصيبه الى هلك تشاين جرارات تالف بواسطة شركة آزر
42,275,237.56	10,508,836.00	الجملة

مرفق رقم (1) يوضح وصلة الاعتمادات المفتوحة لصويل ABC

عرض ال 40مليون يورو

التاريخ	رقم الاعتماد	مبلغ الاعتماد	الاجمالي	شركة المورد	البنك المفتح
17/11/2009	IMCBS/0900071	2,782,800.00		تالف	بنك السودان
14/3/2010	IMCBS/210007	18,267,231.35		الشريف	بنك السودان
23/3/2010	IMCBS/210009	8,565,000.00		زيمتر	بنك السودان
14/4/2011	6KIM01474	7,299,930.00		اليمامي	بنك ام درمان الوطني
	الجملة	34,904,961.35	34,904,961.35		

عرض ال 50,000,000 يورو

التاريخ	الاعتماد	مبلغ الاعتماد			
29/11/2010	IMCBS/210063	19,169,025.40		الهلالي	بنك السودان
29/11/2010	IMCBS/210065	5,102,250.00		الهلالي	بنك السودان
29/11/2011	IMCBS/210066	1,341,981.90		بلفان	بنك السودان
30/11/2010	IMCBS/210067	4,028,643.00		بلفان	بنك السودان
1/12/2010	IMCBS/210068	4,938,833.00		بلفان	بنك السودان
1/12/2010	IMCBS/210069	3,366,304.02		بلفان	بنك السودان
1/12/2010	IMCBS/210070	1,071,555.00		بلفان	بنك السودان
13/12/2011	6KIM011-4886	11,091,780.17		بلفان	بنك ام درمان الوطني
	الجملة	50,000,472.49	50,000,472.49		

عرض ال 30مليون يورو

التاريخ	رقم الاعتماد	مبلغ الاعتماد			
9/5/2011	6KIM011-4784	7,680,913.58		بلفان	بنك ام درمان الوطني
8/5/2011	IMCBS/2011067	5,899,992.60		اليمامي	بنك السودان
13/7/2011	SFB/19/84/11	7,000,000.00		اليمامي	البنك السوداني الفرنسي
3/10/2011	IMCBS/2011122	9,999,980.00		اليمامي	بنك السودان
	الجملة	30,480,866.58	30,480,866.58		
	اجمالي الاعتمادات المفتوحة		115,386,300.45		

مرفق رقم (2) البضائع الواصلة — سريد ABC

40.000.000 يورد

التاريخ	رقم الاعتماد	مبلغ الاعتماد	قيمة البضاعة الواصلة	نوع البضاعة
17/11/2009	IMCBS/0900071	2,782,800.00	2,782,800.00	عدد 264 فرانكفورت هندي + اسبيرات
14/2/2010	IMCBS/210007	18,257,231.38	9,109,137.13	سمنت بورتو 25000 طن
23/2/2010	IMCBS/210009	6,555,000.00	6,551,874.00	سمنت NBK
14/4/2011	BKIM01474	7,299,930.00	7,299,930.00	11000 طن سمنت NBK
الجملة		36,934,961.38	25,743,741.13	

30.000.000 يورد

التاريخ	رقم الاعتماد	مبلغ الاعتماد	قيمة البضاعة الواصلة	نوع البضاعة
5/5/2011	BKIM0114754	7,580,913.98	7,081,151.30	سطرات - سيبدات هندرية
5/5/2011	IMCBS/2011067	5,899,962.60	5,619,838.00	سيبدات هندرية
13/7/2011	SFB/19/94/11	7,000,000.00	6,973,023.28	سيبدات هندرية
3/10/2011	Imcbs/2011123	9,999,990.00	9,647,048.51	هيش - 204طرار
الجملة		30,480,866.58	29,321,058.09	

50.000.000 يورد

التاريخ	الاعتماد	مبلغ الاعتماد	قيمة البضاعة الواردة	البضاعة
28/11/2010	IMCBS/210063	19,169,025.40	18,819,025.40	130طن الفرن - وحدة معالجة قطن -3 وحدة تركيب
29/11/2010	IMCBS/210064	5,102,269.00	5,102,269.00	معدات ري
29/11/2011	IMCBS/210065	1,341,961.90	1,341,961.90	معدات وزان
30/11/2010	IMCBS/210067	4,028,643.00	4,028,643.00	300طن الفرن تاف
1/12/2010	IMCBS/210068	4,838,833.00	4,838,833.00	هيش
1/12/2010	IMCBS/210069	3,356,304.02	3,356,304.02	معدات ري
1/12/2010	IMCBS/210070	1,071,665.00	1,071,665.00	عدد34 عربة 7 شاحنات+تانكر تانكر+بوتر+رادار
13/2/2011	BKIM0114698	11,091,790.17	9,632,419.13	الات تنظيف معالج+ادرة قطن +اسبيرات محالج+محولات كهرباء
الجملة		50,000,472.49	48,091,101.45	

مرفق رقم (3) يوضح جملة البضائع التي لم تورد — سريد ABC

الاعتماد	مبلغ الاعتماد	قيمة البضاعة الواصلة	المبلغ الغير مستغل	نوع البضاعة التي لم تصل
IMCBS/2100	18,267,231.38	9,109,137.13	9,158,094.25	25000طن سمنت بورتيا
IMCBS/2100	6,555,000.00	6,551,874.00	3,126.00	سمنت NBK
6kim01147	7,580,913.98	7,081,151.30	499,762.68	سطرات وسيبدات هندرلن
IMCBS/201	5,899,962.60	5,619,835.00	280,127.60	سيبدات هندرية
sfb/19/94/1	7,000,000.00	6,973,023.28	26,976.72	سيبدات هندرية
Imcbs/2011	9,999,990.00	9,647,048.51	352,941.49	18جرار تاف
IMCBS/2100	19,169,025.40	18,819,025.40	350,000.00	10وحدات لاطلة
6KIMO1146	11,091,790.17	9,532,419.13	1,559,371.04	محولات كهرباء
			12,230,399.78	الجملة

مرفق رقم (3) يوضح جملة البضائع التي لم تورد تمويل ABC

الاعتماد	مبلغ الاعتماد	قيمة البضاعة الموصلة	المبلغ الغير مستغل	نوع البضاعة التي لم تصل
IMCBS/210007	18,267,231.38	9,109,137.13	9,158,094.25	25000طن سمنت بوريا
IMCBS/210009	6,555,000.00	6,551,874.00	3,126.00	سمنت NBK
6kim0114754	7,580,913.98	7,081,151.30	499,762.68	مطرات وسيدات حشائش
IMCBS/2011067	5,899,982.60	5,619,835.00	280,127.60	سيدات حشرية
sfb/19/94/11	7,000,000.00	6,973,023.28	26,976.72	سيدات حشرية
imcbs/2011122	9,999,990.00	9,647,048.51	352,941.49	18برار ثلف
IMCBS/210063	19,169,025.40	18,819,025.40	350,000.00	10وحدات 7قطة
6KIMO114698	11,091,790.17	9,532,419.13	1,559,371.04	معدات تورين
جملة	85,563,913.53	73,333,513.75	12,230,399.78	الجملة

مرفق رقم (4) يوضح البضائع المسلمة للاقطان

المبالغ باليورو

رقم	البضاعة	العدد	قيمة الوحدة	اجمالى القيمة
1	جرارات سام 220حصان	20	152,471.00	3,049,420.00
2	جرارات سام180 حصان	75	137,369.14	10,302,685.50
3	دسك هارو 40صاجة	65	11,960.00	777,400.00
4	دسك هارو 20صاجة	50	2,503.00	125,150.00
5	دسك 4صاجة	100	1,482.00	148,200.00
6	خلخل 19سنة	65	3,458.00	224,770.00
7	خلخل 7سنة	50	956.00	47,800.00
8	ناموسة ابو سته	50	910.00	45,500.00
9	ناموسة ابو عشرين	10	2,405.00	24,050.00
10	طراد 4سنة	100	1,528.00	152,800.00
11	طراد 10سنة	100	4,745.00	474,500.00
12	زراعة 4خط	100	7,848.75	784,875.00
13	زراعة 8خط	100	12,937.60	1,293,760.00
14	عربات مختلفة	40	25,000.00	1,000,000.00
15	ماكينة ورش	52		1,341,965.00
16	ورشة متحركة	6	54,600.00	327,600.00
17	تراكتورات تاف	186	19,607.82	3647054.52
18	ترحيل معدات زراعية			220,000.00
19	تراكتورات تاف	24	13,428.81	322,291.44
	الجملة			24,309,821.46

مرفق رقم (5)

الاعتمادات التي حدثت بها تغطية للفواتير (المبلغ بالدولار)

رقم	رقم الاعتماد	البضاعة	الفاتورة المبدئية الاولي	الفاتورة الثانية	الفاتورة التجارية	مبلغ التغطية	الشركة
1	imcbs/210063	تركتورات للبلة	7,553,500.00	18,160,025.40	18,619,025.40	10,606,525.40	المبكس
2	6kim0114754	مبيدات حشائش	5,024,913.44	7,061,151.30	7,081,151.30	2,056,237.86	بنكان
3	imcbs/2011067	مبيدات حشرات	4,367,725.00	5,619,835.00	5,619,835.00	1,252,110.00	المبكس
4	6kim014740	سماد npk	5,544,000.00	7,299,930.00	7,299,930.00	1,755,930.00	المبكس
5	ibcbs/2011122	غرامبرات تالف ريفيز	8,215,554.37	9,647,048.52	9,647,048.52	1,431,494.15	المبكس
6	kasr/ic/1002/11	خيش	7,472,701.79	9,899,953.00	9,899,953.00	2,427,251.21	بنكان
	الجملة		38,178,394.60	57,707,943.22	58,366,943.22	19,529,548.62	

ملحق رقم (6)

مبالغ اليورو المباعة والمورد ما يقابلها بالجنيه السودانى

المبلغ باليورو	المستند	التاريخ	المقابل بالجنيه
210,000.00	390044	4/5/2010	749,700.00
78,541.00	390045	10/5/2010	272,544.00
178,625.00	10	15/8/2010	610,000.00
2,458.00	12	30/8/2010	8,850.00
2,667.00	13	23/9/2010	10,000.00
312,434.00	17	6/10/2010	1,199,750.00
47,000.00	18	10/10/2010	170,478.00
100,000.00	37	24/2/2011	450,000.00
50,000.00	40	1/3/2011	225,000.00
100,000.00	تحويل	16/3/2011	467,984.87
56,421.00	65	30/3/2011	268,000.00
50,000.00	66	31/3/2011	237,500.00
50,000.00	67	31/3/2011	237,500.00
50,000.00	68	31/3/2011	237,500.00
74,000.00	70	7/4/2011	159,565.00
48,421.00	72	9/4/2011	239,500.00
20,000.00	75	11/4/2011	160,000.00
20,000.00	77	19/4/2011	
62,696.00	78	19/4/2011	380,402.00
70,000.00	79	21/4/2011	
70,000.00	80	21/4/2011	
70,000.00	82	21/4/2011	
70,000.00	81	21/4/2011	
20,000.00	83	21/4/2011	1,248,000.00
50,000.00	86	2/5/2011	
50,000.00	87	2/5/2011	
70,000.00	89	2/5/2011	483,601.00
50,000.00	94	8/5/2011	
50,000.00	95	8/5/2011	450,000.00
983,000.00	154	19/7/2011	4,777,380.00
88,000.00	157	19/7/2011	
88,000.00	156	19/7/2011	
88,000.00	158	19/7/2011	1,239,660.00
300,000.00	160	20/7/2011	
100,000.00	161	21/7/2011	1,455,000.00
183,801.00	تحويل	5/9/2011	750,015.03
135,957.89	بيع داخلى	6/9/2011	550,001.22
56,813.97	بيع داخلى	7/8/2011	230,000.00
300,000.00	خطاب	8/9/2011	1,160,430.00
584,000.00	178	18/9/2011	3,048,480.00
70,000.00	181	2/10/2011	
50,000.00	182	2/10/2011	
80,000.00	180	2/10/2011	1,080,000.00
50,000.00	183	9/10/2011	
5,240,835.86			تابع ما قبله

فساد سبدرات و عبدالله أحمد عبد الله

بلغت مكافأتها 3 مليارات

قرار لجنة تحكيم الأقطان في قبضة (الجريدة)

15 ابريل 2014

الخرطوم: أشرف عبدالعزيز

تحصلت (الجريدة) على نص قرار هيئة التحكيم بالمحكمة الدستورية برئاسة مولانا عبدالله أحمد عبدالله المقبولة استقالته مساء أمس الأول وعضوية عبدالباسط سبدرات المحامي ووزير العدل الأسبق، وعضوية مولانا عبدالدائم زمراوي المحامي، وقضى القرار بدفع مبالغ بالدولار واليورو والعملة المحلية لصالح شركة ميتكوت (متحكمة) ضد شركة السودان للأقطان (متحكم ضدها)، واستند القرار على إفادة شاهد الادعاء الأول عابدين محمد علي مدير شركة الأقطان والمتهم الأول بقضيتها، وطالب القرار شركة الأقطان بأن تدفع لشركة (متكوت) 5,625,000 (خمسة مليون وستمائة خمسة وعشرون ألف دولار) تعويضاً عن إخلالها لما ورد في العقد (مستند ادعاء رقم 1)، وأن تدفع الأقطان لميتكوت مبلغ وقدره 510,000 يورو (خمسائة وعشرة ألف يورو) تعويضاً عن إخلالها لما ورد في العقد (مستند الدفاع رقم 19)، وطالب القرار في الفقرة الثالثة منه الأقطان بدفع مبلغ بالعملة المحلية (لميتكوت) مقداره 24,860,378 (أربع وعشرون مليون وثمانمائة وستون ألف وثلاثمائة ثمانية وسبعون جنيهاً) عبارة عن باقي المبلغ المستفاد من حصيلة بيع المدخلات الزراعية بعد خصم ما تسلمته المحتكمة والبالغ قدره 13,441,249 (ثلاثة عشر مليون وأربعمائة واحد وأربعون ألف ومائتان تسعة وأربعون جنيهاً)، كما قضى القرار في فقرته الرابعة أن تدفع المحتكمة ضدها مبلغاً وقدره 15,601,110,98 (خمسة عشر مليون وستمائة وواحد ألف وعشرة جنيهات وثمانية وتسعون قرشاً) عبارة عن نصف قيمة المعدات المتبقية بحيازة شركة الأقطان ، وطالب القرار الأقطان بتعويض عن الضرر الذي لحق متكوت جراء تلف محصول القطن بمشروع الرهد بمبلغ 710,7312 (سبعة مليون ومائة وسبعة ألف وثلاثمائة واثني عشر جنيهاً)، وألزم القرار شركة السودان للأقطان بإعادة المديونية التي بذمتها والبالغة 3,307,450 (ثلاثة مليون وثلاثمائة وسبعة ألف وأربعمائة وخمسون جنيهاً)، كما قضى بإلزامها بدفع المديونيات التي بذمتها والبالغة 3,480,866 (ثلاثة مليون وأربعمائة وثمانون ألف وثمانمائة وستة وستون دولاراً)، وأعاد القرار ديناً بالعملة المحلية بذمة الأقطان يتعلق بتنفيذ الأعمال المدنية بماكينة الزغبي يبلغ 1,008,214 (مليون وثمانمائة ألف ومائتان وأربعة عشرة جنيهاً)، وقضى نص القرار بإلزام المتحكمة ضدها بدفع المبالغ بالعملة الأجنبية وفقاً للسعر الرسمي من بنك السودان وقت السداد، ورفض القرار كل طلبات المتحكمة والواردة بعريضة الدعوى ونقاط النزاع المتمثلة في تعويض قدره 10,000,000 (عشرة مليون دولار) وكذلك ما ورد في نقطة النزاع رقم (23) والخاص بتعويض بالعملة المحلية وقدره 25,000,000 (خمسة وعشرون مليون جنيهاً)، وقال القرار إن عدا ما ورد بالنقطتين (24) و(25) من نقاط التنازع لتنازل المتحكمة عنها قبل سماع أي بينات حولهما،

وأماط القرار اللثام عن مكافأة هيئة التحكيم والبالغ قدرها (3 مليون جنيه سوداني) سددتها المتحكمة وهي مناصفة بين الطرفين بحسب القرار الذي طالب بالنظر بمشارطة التحكيم.

٦- تدفع المحتكم ضدها ((شركة السودان للأقطان)) لشركة متكوت مبلغ وقدره ٣,٣٠٧,٤٥٠ جنيها ((ثلاثة مليون و ثلاثمائة وسبعة ألف و أربعمائة وخمسون جنيها)) عبارة عن جملة المديونية بذمتها بالعملة السودانية.

٧- تدفع المحتكم ضدها ((شركة السودان للأقطان)) لشركة متكوت مبلغ وقدره ٣,٤٨٠,٨٦٦ دولاراً ((ثلاثة مليون واربعمائة و ثمانون ألف و ثمانمائة وست وستون دولاراً)) عبارة عن جملة المديونيات بذمتها بالعملة الأجنبية.

٨- تدفع المحتكم ضدها ((شركة السودان للأقطان)) لشركة متكوت مبلغ وقدره ١,٠٠٨,٢١٤ جنيها ((مليون وثمانية ألف و مائتان وأربعة عشرة جنيها)) عبارة عن جملة دين تعلق بذمتها بتنفيذ الأعمال المدنية لماكينة الزغبى.

٩- يتم سداد المبالغ المحكوم بها بالعملة الأجنبية وفقاً للسعر الرسمى من بنك السودان وقت السداد.

١٠- ترفض كل طلبات المحتكمة والواردة بعريضة الدعوى ونقاط النزاع والمتمثلة فى ما ورد فى نقطة النزاع رقم ((١٨)) والخاصة بتعويض قدره ١٠,٠٠٠,٠٠٠دولار ((عشرة مليون دولار))، وكذلك ما ورد فى نقطة النزاع رقم ((٢٣)) والخاص بتعويض قدره ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ((خمسة وعشرون مليون جنيها))، عدا ما ورد بالنقطتين ((٢٤)) و ((٢٥)) من نقاط النزاع لتنازل المحتكمة عنهما قبل سماع أى بينة حولهما.

١١- مكافأة التحكيم وقدرها ٣ مليون جنيه سوداني سددتها المحتكمة وهي مناصفة بين الطرفين (أنظر مشارطة التحكيم) .

عبد الباسط سبدرات	عبد الله أحمد عبد الله	عبد الدائم زمراوى
عضو هيئة التحكيم	رئيس هيئة التحكيم	عضو هيئة التحكيم

صدر هذا القرار فى يوم ١٨ من شهر جمادى الأولى للعام ١٤٣٥ هـ
الموافق التاسع عشر من شهر مارس ٢٠١٤م

29

تام نخلص الى القول مما جاء فى هذا السرد ومما ورد فى الاقوال التى استعرضناها
اء فى المستندات التى ذكرناها وتاسيساً على كل ذلك نحكم بالآتى :-

تدفع المحتكم ضدها ((شركة السودان للأقطان)) لشركة متكوت مبلغ وقدر
5,625,000 دولار ((خمسة مليون وستمائة خمس وعشرون ألف دولار)) تعويضاً عر
إخلالها لما ورد بالعقد مستند إدعاء رقم ((1)).

تدفع المحتكم ضدها ((شركة السودان للأقطان)) لشركة متكوت مبلغ وقدره 10,000
يورو ((خمسمائة وعشرة ألف يورو)) تعويضاً عن إخلالها لما ورد بالعقد مستند إدعا
رقم ((19)).

- تدفع المحتكم ضدها ((شركة السودان للأقطان)) لشركة متكوت مبلغ وقدر
24,860,378 جنيهاً ((أربع وعشرون مليون وثمانمائة وستون ألف وثلاثمائة وثم
وسبعون جنيهاً)) عبارة عن باقى المبلغ المستفاد من حصيلة بيع المدخلات الزراع
والمعدات بعد خصم ما تسلمته المحتكمة والبالغ 13,441,249 جنيه ((ثلاثة عش
مليون وأربعمائة وواحد وأربعون الف ومائتان تسع وأربعون جنيهاً)).

- تدفع المحتكم ضدها ((شركة السودان للأقطان)) لشركة متكوت مبلغ وقد
15,601,110,98 جنيهاً ((خمسة عشر مليون وستمائة و واحد ألف و مائة وعش
جنيهاً وثمان وتسعون قرشاً)) عبارة عن نصف قيمة المعدات المتبقية بحيازة المح
صدها، والتى رغبت ف الإحتفاظ بها.

- تدفع المحتكم ضدها ((شركة السودان للأقطان)) لشركة متكوت مبلغ وق
7,107,312 جنيهاً ((سبعة مليون ومائة و سبعة ألف و ثلاثمائة واثنا عشرة جنيه
عبارة عن تعويض عن الضرر الذى لحق بها جراء تلف محصول القطن بمشر
الرهد.

جملة المطالبات في الدعوى بالعملة المحلية

أولاً :-

الجملة بالجنيه السوداني 51,884,466

70,000,000

121,884,466 جنيه ـــــ

ثانياً :-

جملة المطالبات في الدعوى بالعملة الأجنبية

09,105,866 دولار

10,000,000

19,105,866 دولار ـــــ

ثالثًا :-

510,000 يورو

النقاط التي تنازلت عنها المحتكمة :-

اولاً :- نقطة النزاع رقم 24 مبلغها 24,000,000 مليون جنيه

ثانيًا :- نقطة النزاع رقم 25 مبلغها 21,000,000 مليون جنيه

نقاط النزاع التي فصلت فيها الهيئة في غير صالح المحتكمة :-

اولاً :- نقطة نزاع رقم 18 مبلغها 10,000,000 مليون دولار

ثانيًا :- نقطة نزاع رقم 23 مبلغها 25,000,000 مليون جنيه

جملة المبلغ الذي حُكم به

جملة المديونات بالجنيه	03,307,450 جنيه
مبلغ دُفع للاعمال المدنية لماكينة الزغب	01,008,214 جنيه
باقي المبلغ خاص بتصفية المدخلات و المعدات الزراعية	24,860,378 جنيه
قيمة التلف لمحصول القطن بمشروع الراهد	07,107,312 جنيه
نصف قيمة المعدات التى احتفظت بها شركة الأقطان	15,601,110 جنيه
	51,884,464 جنيه —
جملة المديونية بالعملة الأجنبية التى حُكم بها	3,480,866 دولار
تعويض عن الفشل في فتح الاعتمادات بخصوص مبلغ ال250مليون دولار	5,625,000 دولار
الجملة بالدولار	**09,105,866 دولار** —
المبلغ الذي حُكم به تعويضاً عن الفشل في فتح خطاب الاعتماد لمتبقي ال17 مليون يورو	510,000 يورو

ملف الفساد في سودانير

الصحفي عثمان ميرغني ينشر الفساد في سودانير بصحيفة اليوم التالي ابتداءا من 25 ديسمبر 2013

سودانير تحت المجهر .. الديون و ملفات الفساد

لا تزال الديون الخارجية تعطل رحلات الخطوط السودانية إلى محطاتها الخارجية كشف مسؤول مطلع صعوبة متابعة الإجراءات القضائية التي تواجه الشركة في محاكم دولة الإمارات العربية المتحدة.

التحقيق يوضح حجم أزمة الديون الخارجية والداخلية التي خلفتها مجموعة عارف الكويتية بعد بيع أسهمها لحكومة السودان وخروجها من الشراكة التي بدأت منذ يونيو ٢٠٠٧، ويكشف التحقيق أن أربعة ملايين درهم إماراتي لا تزال في قائمة الديون الحرجة تنتظرها محاكم الامارات في مواجهة الخطوط الجوية السودانية التي أخلت مكاتبها وأنهت نشاطها في أحد أهم المحطات الخارجية التي ظلت تعمل فيها منذ أكثر من أربعة عقود.

ويشير التحقيق الصحفي لمنع (سودانير) من التحليق في الأجواء والهبوط في المطارات المصرية على خلفية مستحقات فاقت (١٤) مليون جنيه مصري تراكمت خلال فترة سيطرة مجموعة عارف على الغالبية العظمى من أسهم الخطوط الجوية السودانية

•هنا لا يصبح الأمر مجرد خسارة.. ولا مجرد نكبة تجارية.. ولا حتى كارثة مالية.. هنا جريمة كاملة الأركان.. وفي وضح النهار وفوق رؤوس الأشهاد.

•قد يكون مفهوماً لشركة خاصة يمتلكها فرد أن تمارس ما تشاء من الحجب والستر لأن ذلك في حدود (الخصوصيات) المسموح بها.. لكن شركة يملكها شعب السودان كله على الشيوع.. ملكية مال وتاريخ واسم وشرف دولي.. بأي حق يُحتكر مصيرها؟.. هل لأنها مال يتامى لا حول لهم ولا قوة؟.

مع سبق الإصرار والترصد، هذه جريمة مزدوجة.. ازدحم فيها الفساد المالي مع الكذب والغش والتدليس في رابعة النهار وأمام الجميع.. ومع ذلك لا أحد حتى هذه اللحظة خضع للمحاسبة.. كأنما الكل إما مشارك أو متواطؤ بالفعل أو بالصمت.. إن لم يحرك هذا التحقيق ساكن هذه القضية.. فلا حاجة لأحد أن يذرف الدمع على وطن لا بواكي عليه.!

الحلقة الأولى:

إعلان عادي صغير أثار انتباهي، نشرته صحيفة (إماراتية) قبل حوالي الأسبوعين.. محكمة إماراتية تطلب من الخطوط الجوية السودانية (مجهولة العنوان!!!) المثول أمام منصة المحكمة في الزمان والمكان المحددين.. مختصر نصه كالتالي:

(محكمة دبي الابتدائية.. إلى المدعى عليه: الخطوط الجوية السودانية.. مجهول محل الإقامة)

الخطوط الجوية السودانية (سوادنير) بعد حوالي (70) عاماً من عمرها المديد أُدرجت في سجلات (مجهول الهوية).. تماماً مثل جثة عُثر عليها في العراء وحُملت إلى المشرحة ووضُعت عليها بطاقة مكتوب عليها (مجهول الهوية)

من حكم بشنق (الخطوط الجوية السودانية) وتحويلها إلى (جثة مجهولة الهوية) تبحث عنها محاكم إمارة "دبي" في (عنوان مجهول) وتطلب منها المثول أمام منصة القاضي؟.. التفاصيل الكاملة لأغرب قصة جرت كل وقائعها أمام الجميع.. بلا ساتر.. ومع ذلك لا أحد يمثل أمام منصة العدالة ليجيب عن السؤال المخجل شعبياً: من شنق سودانير؟..

التفاصيل مؤلمة تدمي القلوب.. يرجى من أصحاب القلوب الضعيفة الامتناع عن مواصلة قراءة هذا التحقيق الصحفي.

غروب "الشمس المشرقة!!.."

لا أحد يجادل في نصاعة تاريخ الخطوط الجوية السودانية التي تأسست في فبراير عام 1946، وطفرت في دروب الطيران ومطارت العالم وهي تجوب القارات وعلى صفحتها علم السودان كبيراً بألوانه المميزة.

من الممكن لخطوط جوية بكل هذا التاريخ أن تخسر تجارياً لسنة.. أو سنتين أو حتى ثلاثين عاماً متواصلة.. فهنا تصبح عوامل الربح والخسارة هي السبب.. لكن أن تتحول خطوط بكل هذا الاسم العريق، وأمام بصر شعبها وحكوماته المتعاقبة إلى مرتع خصب للفساد غير المستتر.. حتى تسقط مثل ملاكم في حلبة الملاكمة، ثم تنهض بعد أن يضخ فيها الشعب من حر مال فقره المدقع.. فيكون نصيبها ـ مرة أخرى ـ ضربة قاضية فنية تودي بها.. وأمام كل الجمهور.. هنا لا يصبح الأمر مجرد خسارة.. ولا مجرد نكبة تجارية.. ولا حتى كارثة مالية.. هنا جريمة كاملة الأركان.. وفي وضح النهار وفوق رؤوس الأشهاد.

البداية من النهاية!!..

سأبدأ لكم من النهاية.. عكس اتجاه الزمن ثم أعود للوراء بالتدرج (لتخفيف صدمة مشاعركم) ولتستبين الرؤية.

استعادت حكومة السودان ملكية خطوطها الجوية السودانية من (مجموعة عارف) الكويتية في يوم 2012/3/17م. وسجلت لدى المسجل التجاري بالرقم (3626). بعد ...اق بين الطرفين يقضي بأن تدفع الحكومة السودانية لـ(مجموعة عارف) (125) مليون دولار أمريكي. كيف حصلت (عارف) على أسهم شركة (سودانير)؟ الإجابة مفجعة ضمن خيوط هذا التحقيق الاستقصائي.. لكن، لنتركها قليلاً ونركز على النهايات..

خرجت (عارف) من (سودانير) ويوماً بعد يوم بدأ المستور ينكشف.. تركة ثقيلة خلفتها وراءها من الديون في كل مكان.. واحدة منها هي التي أشرت إليها في المقدمة والتي بموجبها تقف (سودانير) أمام محكمة إمارة دبي.. وقوف (مجهول الهوية) بلا عنوان.. لأن الخطوط الجوية السودانية أوقفت رحلاتها إلى الإمارات بعد أن خنقتها وطاردتها ثم طردتها الديون الباهظة.

خرجت (عارف) من جسم (سودانير) كما يخرج الجان من جسد الإنسان فيتركه محطماً.. (وللدقة هي دخلت بنفس الطريقة.. كما يتلبس الجان في جسم الإنسان).. الديون المباشرة التي وقعت على كاهل

(سودانير) بعد ذهاب (عارف) ...ق الـ(50) مليون دولار.. سأفصلها لكم لاحقاً.. لكن بعد الإجابة عن السؤال المؤلم: (من تولى عملية التسليم والتسلم من ‘‘عارف’’؟) هل أخطأت عيناه كل هذا الرقم المهول.. ألم ير أكثر من (50) مليون دولار كاملة أخذتها مجموعة عارف نقداً من عائدات تشغيل (سودانير) وتجنبت أن تدفع تكاليف التشغيل التي تراكمت حتى أدت للقبض على طائرات (سودانير) في المطارات الأجنبية.. ومنها مطار القاهرة.. ثم توقفت سودانير عن السفريات الخارجية هرباً من ديونها؟.

هذا نص لخبر طيرته وكالات الأنباء يكشف الحال:

(تعطلت الرحلات الخارجية للخطوط الجوية السودانية بعد خروج طائرتي إيرباص 300 و320 من الخدمة بسبب أعطال واستحقاقات مالية تخص شركات الصيانةالعالمية. واحتجزت طائرة إيرباص 300 مملوكة لـ(سودانير) في مطار القاهرة بعد أن عجزت الخطوط السودانية عن سداد تكلفة الصيانة، بينما تعطلت طائرة إيرباص 320 بمطار جدة. وقال مصدر للوكالة إن شركة البتراء الأردنية سحبت طائرتها التي تستأجرها الخطوط الجوية السودانية لتراكم المديونيات وعجزها عن دفع الأموال).

لا يحتاج الأمر إلى إثبات أن (سودانير) تحولت إلى جثة هامدة بعد خروج الجان من جسدها.

محطة أبو ظبي:

الديون المتراكمة على (سودانير) في محطة أبوظبي ...ق الأربعة ملايين درهم. عبارة عن وقود تمونت به طائرات سودانير عندما كانت مملوكة لمجموعة (عارف). وكانت (عارف) تحرص على سحب كل الأموال التي ترد من عائد بيع تذاكر السفر أو الشحن في محطة أبوظبي بينما تتجنب دفع تكاليف الوقود والمناولة الأرضية وبقية الخدمات. فتراكمت الديون بينما ظلت خزينة مكتب سودانير في مدينة أبوظبي خاوية بسبب سحب الأموال منه أولاً بأول.

نتيجة لذلك امتنعت شركات الوقود عن تزويد طائرات سودانير في مطار أبوظبي.. فاضطرت (سودانير) للجوء إلى الدفع النقدي الفوري مقابل الوقود. وكانت النتيجة فادحة ومدمرة. فنظام الدفع النقدي يرفع التكلفة بمعدل (15%) من السعر العادي. مما زاد من خسائر تشغيل خط أبوظبي بأكثر من (25) ألف درهم خسارة إضافية في كل رحلة. وهو رقم يفوق الربح المتوقع من الرحلة.. مع استمرار الخسائر الفادحة أوقفت (سوادنير) سفرياتها إلى مطار أبوظبي.

في القاهرة.. ذات الموقف!!

لم يكن الأمر بأفضل حالاً في مطار القاهرة.. تراكمت مديونات التشغيل فوصلت إلى (14) مليون جنيه مصري. وكالعادة كانت مجموعة (عارف) تسحب كل عائدات التذاكر والشحن وتتجنب دفع تكاليف الرحلات والصيانة.

العلاقات الودية مع مصر (في عهد الرئيس د. مرسي) لم تمنعها من إصدار قرار بمنع طائرات (سودانير) من الهبوط في مطار القاهرة بل حتى عبور الأجواء المصرية.. حصار كامل.

زار وزير النقل المصري السودان ضمن الوفد المرافق للرئيس د. محمد مرسي. حاول رصيفه السوداني إقناعه بالسماح لـ(سودانير) بالتحليق في الأجواء المصرية. لكن مصر بلد المؤسسات، فاعتذر الوزير المصري بأن الأمر ليس من اختصاصه فهناك وزارة للطيران.

أم الفضائح!!

ASECNA وكالة عالمية معروفة لكل من يعمل في مجال الطيران. مقرها في (داكار) عاصمة السنغال.هذه الوكالة المتخصصة في السلامة الجوية والتحكم في الأجواء مختصة بتحصيل رسوم العبور واستصدار أذونات الطيران فوق سماوات شاسعة في العالم.

كالعادة راحت (سودانير) تتجول في السماوات وتحصل على أذونات العبور عبر هذه الوكالة وتتجاهل سداد الرسوم المقررة دولياً. بمرور الزمن تراكمت ديون هذه الوكالة ولطخت سمعة (سودانير) في المؤسسات الدولية. وأخيراً لم تجد الوكالة العالمية بُداً من (آخر العلاج الكي). هددت بالقبض على طائرات سودانير في أي سماء ومطار دولي تمر به.

خرجت (عارف) من سودانير وهي تعلم تماماً أن مبلغ خمسة ملايين يورو معلق على ذمتها لصالح هذه الوكالة الدولية، وأن طائرات سودانير ستصبح رهائن في قبضة الفضيحة الدولية لحين سداد المبلغ الضخم. من استلم من عارف حينما خرجت.. هل كان يجهل حقيقة هذا الدين المهول؟.. الحقيقة المرة أنه كان يعلم.. ويعلم أكثر أن (سودانير) ستكون معلقة في حبل الحصار الدولي إن لم تسدد.. ومع ذلك لم يطالب (عارف) بالمبلغ.

علماً بأن لجنة التسليم والتسلم كان يرأسها مسؤول رفيع في وزارة المالية.. سآتي على ذكر اللجنة لاحقاً.

وهنا في بيتنا!!.

لكن الديون لم تكن في الخارج فحسب. بل حتى هنا في بيتنا السوداني.. فطائرات سودانير تتزود بالوقود من مطار الخرطوم أيضاً.. ومن باب أولى إن كانت لا تدفع في الخارج فكيف تدفع هنا؟.. بعد خروج "عارف"(اتضح!!!) أنها تركت لنا ديونا لصالح شركة (بترونـاس) الماليزية (هنا في الخرطوم) وصلت إلى (22) مليار جنيه سوداني (بالقديم طبعاً).. ظلت طائرات (عارف) السودانية تشرب من وقود (بترونـاس) ولا تدفع. بينما عائدات المبيعات تذهب مباشرة إلى أين؟؟ الإجابة ستأتي في سياق حلقات هذا التحقيق.

في موسم الحج انتهزت (بترونـاس) الفرصة وامتنعت عن تزويد طائرات (سودانير) بالوقود.. محاولة للضغط لاسترداد الديون. لكن حساسية الموسم جعلت الوساطات (القوية) تتدخل لتنقذ الموقف وتسمح للحجاج باللحاق بالحج.

من أين جاء "هؤلاء!!"؟..

بالتأكيد يثور سؤال ملحاح في ذهن القارئ: من هو أو هي (عارف)؟؟ ومن أين جاء هؤلاء؟ كيف دخلوا؟، وكيف ولماذا خرجوا؟

(مجموعة عارف الاستثمارية) شركة قابضة كويتية يملك غالبية رأسمالها (بيت التمويل الكويتي) أحد أكبر المؤسسات العربية المعروفة في الحقل الاقتصادي. وكانت المجموعة – قبل شرائها سودانير – منخرطة في عدة أعمال ونشاطات اقتصادية ليس من بينها إطلاقاً صناعة الطيران. لكن (عارف) لم تمتلك (سوادنير) وحدها فهي تملكت غالبية أسهم النقل النهري في السودان.

في يونيو 2007 (مجموعة عارف الاستثمارية حازت على نسبة (49%) من شركة الخطوط الجوية السودانية). هذا هو مقطع من البيان الرسمي الذي صدر.. لكنه ـ للدقة ـ مقطع من (الكذب الرسمي) البواح الذي مارسته الحكومة في شأن تلك الصفقة الصفعة للشعب السوداني. فسيتضح لاحقاً أن عارف حازت على (70%) من وراء ستار. أفدح تفسير لهذه الكذبة تصريح لمسؤول برر الأمر بأنه (الكذب) ليس مقصوداً به الشعب السوداني بل العالم لأن شروط تسجيل الخطوط الجوية كناقل رسمي للدولة يمنع حيازة جهة أجنبية لأكثر من نصف الأسهم.

<u>صحيفة (الشرق الأوسط) اللندنية نشرت هذا الخبر:</u>

(.. وأوضح مدير عام شركة الخطوط الجوية السودانية في حديث لـ"الشرق الاوسط" عقب مراسم التوقيع أن العقد أبقى على نسبة 30 بالمائة من أسهم الشركة باسم الحكومة السودانية، و21 بالمائة للقطاع الخاص السوداني، مبيناً أن الوضع الجديد تأسست بموجبه شركة برأسمال مليار دولار)

كذب (لا يحتاج إلى بطل) لإثباته.. على نسق عنوان الكتاب الذي أصدره الجنرال الأمريكي شوارزكوف بعد نهاية حرب الخليج الثانية التي تولى فيها قيادة جيوش الحلفاء.. لمصلحة من كان الكذب البواح؟ فـ(مجموعة عارف) حازت على (70%) من وراء ستار.. سندلف إلى تفصيله.

لماذا (مجموعة عارف) بالتحديد وبدون أية خبرة في صناعة الطيران؟؟ ولماذا التستر على حيازتها لغالبية الأسهم؟. قد يكون مفهوماً لشركة خاصة يمتلكها فرد أو أسرة أن تمارس ما تشاء من الحجب والستر على أعمالها لأن ذلك في حدود (الخصوصيات) المسموح بها.. لكن شركة يملكها شعب السودان كله على الشيوع.. وليس أي ملكية، ملكية مال وتاريخ واسم وشرف دولي.. بأي حق يحتكر فرد أو جهة حق التلاعب بها دون أن يطرف له جفن؟. هل لأنها مال يتامى لا حول لهم ولا قوة؟.

على كل.. المفجع ليس في هذه الشراكة وحدها.. المثير الخطر لا يزال في كنف الحلقات القادمة من هذا التحقيق.. أنسوا حكاية (عارف) فهي مجرد بقعة صغيرة.. وانسوا حكاية خط (هيثرو) فقد اتضح أنها مجرد (30) مليون دولار لا تسمن ولا تغني من جوع.. لن تصدقوا التفاصيل والفوادح الأخرى.. لأن كاتب هذه السطور نفسه لم يصدق المعلومات إلا بعد استقصاء أكثر من خمسة عشر مصدراً عالي الموثوقية..

نواصل.. غداً بإذن الله.

مع سبق الإصرار والترصد، هذه جريمة مزدوجة.. ازدحم فيها الفساد المالي مع الكذب والغش والتدليس في رابعة النهار وأمام الجميع.. ومع ذلك لا أحد حتى هذه اللحظة خضع للمحاسبة.. كأنما الكل إما مشارك أو متواطؤ بالفعل أو بالصمت.. إن لم يحرك هذا التحقيق ساكن هذه القضية.. فلا حاجة لأحد أن يذرف الدمع على وطن لا بواكي عليه.

الحلقة الثانية:

بعيداً عن المال العام السائب الضائع.. ركزوا معي في حجم التلاعب و(الكذب) الصراح في شأن عام هو من صميم حقوق الشعب السوداني كله. صحيح أن الحكومة أعلنت سياسة الخصخصة منذ بواكير تسعينيات القرن الماضي.. وشملت كثيراً من مرافق الدولة على رأسها قطاع الاتصالات.. وكان مطروحاً من ضمن برنامج الخصخصة قطاع النقل وعلى رأسه الخطوط الجوية السودانية (سوادنير) والخطوط البحرية السودانية. وجرى حديث كثير وكبير عن دخول شكراء استراتيجيين في شراكة مع الحكومة لخصخصة (سودانير) وطرحت أسماء شركات عالمية سامقة مثل الخطوط البريطانية British airways.. ولكن فجأة من بين غيوم الغيب هبط من السماء اسم مجموعة (عارف الاستثمارية) الكويتية. وللحقيقة هي مجموعة مالية معروفة ومقتدرة مالياً.. لكن معرفتها بصناعة الطيران كمعرفتي باللغة الصينية. ومن هنا كانت الكارثة واضحة حتى قبل أن تبدأ فصول المأساة.

الكذب الرسمي!!..

منذ لحظة إعلان صفقة شراكة مجموعة (عارف الاستثمارية) مع حكومة السودان في شركة الخطوط الجوية السودانية لم تكف أجهزة الإعلام المحلية والخارجية عن تكرار تصريحات كبار المسؤولين التي توضح تفاصيل الصفقة.. كانت كل تصريحاتهم تكرر حقيقة واحدة لا تحتمل التأويل أو اللبس.. حقيقة أن مجموعة (عارف) الكويتية حازت على نسبة (49%) فقط من أسهم شركة الخطوط الجوية السودانية. وأن (السودان)!!.. وأرجوكم تنتبهوا جيداً لكلمة (السودان!!) هنا.. السودان يمتلك الـ(51%) الباقية.. وبذا تظل شركة الخطوط الجوية السودانية حاملة للجنسية السودانية بالميلاد ببقاء غالبية الأسهم في يد الشعب السوداني.. شركة سودانية أُماً عن أب وتستحق لقب (الناقل الوطني) وتستفيد من كل مزايا الناقل الوطني. بما فيها الحقوق التاريخية لـ(سودانير) في مطار الخرطوم ومطارات العالم الأخرى.. وليس أقلها حق الهبوط (التاريخي) في مطار هيثرو في لندن.

من بين فكي الأسد خرجت كلمات خفيضة تتحدث عن شريك سوداني محلي هو جزء من المكون السوداني في شراكة الخطوط الجوية السودانية.. شركة أو مجموعة اسمها (الفيحاء).. لا تشغلوا أنفسكم كثيراً بأي اسم من رجال الأعمال السودانيين تلتصق.. ولا حاجة للذهاب إلى المسجل التجاري (التابع

لوزارة العدل) للاستفسار عن المالكين لهذه الشركة.. مجموعة الفيحاء.. فهي وَهم ابن وَهم، حفيدة خيال وكذب بواح.

حسب عقد الشراكة تحوز عارف على 49% من أسهم (سوادنير).. وتمتلك مجموعة الفيحاء 21% وحكومة السودان الباقي 30..%

مراسم توقيع عقد الشراكة اكتملت هنا في الخرطوم، حضر الوفد الكويتي برئاسة علي الزميع رئيس مجموعة عارف الكويتية (آنئذ)

مدير عام شركة الخطوط الجوية السودانية –آنئذ - أدلى مباشرة بعد حفل التوقيع بتصريحات صحفية نشرتها غالبية الصحف قال فيها: (العقد أبقى على نسبة 30 بالمائة من أسهم الشركة باسم الحكومة السودانية، و21 بالمائة للقطاع الخاص السوداني)، مبيناً أن الوضع الجديد تأسست بموجبه شركة برأسمال مليار دولار(.

حصرت مثل هذا التصريح على لسان عدة شخصيات رئيسة في السودان كلها تجمع على هذه النسب في الشراكة بين الشركاء (الثلاثة!!!)

حسناً.. نحن شعب يؤمن بالحكمة التي تقول إن (المؤمن صديق).. علينا بالظاهر.. نصدق ما يقال لنا ونتفاءل بالخير عسى أن نجده. فما الذي حدث بعد ذلك؟.

تماماً كما يحدث في مشاهد فيلم درامي مثير.. لن أطلق أية أحكام من عندي.. سأنقلكم مباشرة لنفس هؤلاء المسؤولين بعد فض عقد الشراكة مع مجموعة عارف.. بالله اسمعوهم ماذا قالوا:

هذا الخبر من من موقع (العربية نت):

(أعلنت شركة عارف للاستثمار الكويتية، اليوم الثلاثاء، أنها وافقت على بيع حصتها وحصة شركتها التابعة في الخطوط الجوية السودانية لحكومة السودان بمبلغ 125 مليون دولار.

وأكد مدير عام الشركة السودانية للخطوط الجوية العبيد فضل المولى في تصريحات خاصة لمراسل العربية نت بالخرطوم صحة هذا الاتفاق.

وقال إن الاتفاق الذي وقعه عن الجانب السوداني وكيل وزارة المالية مصطفى حولي فيما وقع عن شركة عارف الكويتية الرئيس التنفيذي للمجموعة محمود خالد الجسار، ستعود بموجبه كل الأسهم الـ 49 المملوكة لشركة عارف الكويتية و 21 سهما لشركة الفيحاء إلى الحكومة السودانية)

صحيفة الرأي الكويتية نشرت في شهر مارس 2011 هذا الخبر:

(إن مجموعة عارف للاستثمار الكويتية باعت كامل حصتها في شركة الخطوط الجوية السودانية إلى الحكومة السودانية بقيمة تربو على 100 مليون دولار. وكانت مجموعة عارف للاستثمار قد تملكت في يونيو 2007 نسبة 49 في المئة من شركة الخطوط الجوية السودانية بمبلغ 56.3 مليون دولار)

وواصلت الصحيفة: (حصة عارف في السودان إير رئيسية تتجاوز الخمسين في المئة)

ونسبت الصحيفة إلى مصادر لم تسمها أنه (بهذه الصفقة يكون من المتوقع أن تحقق عارف أرباحا من استثمارها مقارنة بالقيمة المسجلة بها الحصة في دفاتر الشركة)

مجموعة عارف الكويتية أصدرت بياناً نشرته في موقع سوق الأوراق المالية في الكويت قالت فيه إنها قامت بتوقيع عقد مع الحكومة السودانية يتم بموجبه إعادة استحواذ هذه الحكومة على حصة مجموعة عارف الاستثمارية وشركتها التابعة الفيحاء القابضة في الخطوط الجوية السودانية.

أين ذهب الشريك السوداني المحلي؟؟

المفترض أن الشعب المسكين ذاكرته لا تسعفه للرجوع إلى ليلة توقيع عقد الشراكة في الخرطوم. والتصريحات التي أدلى بها كبار المسؤولين وأكدوا فيها أن شريكاً وطنياً سودانياً حاز على 21% من أسهم شركة (سودانير)

الواقع أنه في لحظة بيع الأنصبة وفض الشراكة نسي الشركاء ما قالوه للشعب في السابق.. وكشفوا أن شركة الفيحاء (السودانية) ماهي في الحقيقة إلا شركة (عارف) الكويتية..

(الفيحاء هي عارف.. وعارف هي الفيحاء)..!! هذه العبارة قالها لي بالحرف شخصية قيادية في الصف الأول من الحكومة..

لماذا رضوا بدور (المحلل)؟..

شركة الفيحاء (السودانية!!!) حسب سجلها الرسمي تحوز مجموعة عارف على 96% من أسمهما.. والـ(4%) الباقية من نصيب أسماء سياسيين سودانيين لا علاقة لهم بالمال والأعمال.

لماذا رضي هؤلاء الساسة أن يمثلوا دور (المحلل).. بوضع أسمائهم في هذه الصفقة المشبوهة؟.. الله اعلم..

لماذا رضوا أن يكونوا أداة كذب في حق عام يملكه الشعب السوداني؟.. الله أعلم..

لا يهم كيف سولت لهم أنفسهم الارتباط بهذه الصفقة الصفعة. لكن المهم أنهم كانوا يعلمون أن شركة الفيحاء من الأصل مجرد (لعب وكذب) على شعب تهدر موارده وتقتل ثرواته أمام عينيه. لماذا كذبتم على الشعب مالك هذا البلد وخطوطه الجوية؟.. مالك رأسمال الشركة المذبوحة قرباناً للمنافع الشخصية؟.. لمذا كذبتم؟. السؤال وجهته لحوالي ثمانية شخصيات مرتبطة بالوقائع، الإجابة كانت واحدة.. أقرب لاسم الرواية الشهيرة للكاتب المصري الراحل إحسان عبد القدوس: (أنا لا أكذب لكني أتجمل)

قالوا لي: (كذبنا نعم.. لكننا لم نكذب على شعب السودان.. كنا نكذب على العالم الخارجي.. لنستفيد من مزايا الناقل الوطني)

حسناً (المؤمن صدّيق) كما أسلفنا لكن دعونا نجرد بعد ذلك المكاسب.. فالنتائج باهرة على قارعة الطريق.. الشراكة انفضت واتضح أن شركة الخطوط الجوية السودانية كانت في أفضل حالتها قبل

الشراكة.. وأن الشراكة ما زادتها إلا وبالاً وقضت على الأمل الباقي في إنقاذها من المصير المحتوم.. المصير الذي جعلها مطلوبة في محاكم إمارة دبي تحت لائحة (مجهول العنوان)

تصوروا خطوطنا الجوية السودانية.. جثة مجهولة الهوية تبحث عن عنوانها محاكم إمارة دبي.!

ربما يتبادر إلى ذهن القارئ سؤال عفوي: وما الذي استفاده أبطال هذه الدراما من كل هذه اللعبة؟..

هنا بيت القصيد!!

تعالوا معي أفصل لكم ما جنوه من هذه الصفقة الصفعة..!. وبالوثائق..!!

مع سبق الإصرار والترصد، هذه جريمة مزدوجة.. ازدحم فيها الفساد المالي مع الكذب والغش والتدليس في رابعة النهار وأمام الجميع.. ومع ذلك لا أحد حتى هذه اللحظة خضع للمحاسبة.. كأنما الكل إما مشارك أو متواطؤ بالفعل أو بالصمت.. إن لم يحرك هذا التحقيق ساكن هذه القضية.. فلا حاجة لأحد أن يذرف الدمع على وطن لا بواكي عليه.

التركة التي تركتها مجموعة (عارف الاستثمارية) بعد خروجها من الخطوط الجوية السودانية ثقيلة للغاية.. ستظل تدفع (سودانير) ثمنها حيناً من الدهر.. سأستعرض في هذه الحلقة نوعا آخر من هذه التركة.. يعكس إلى أي مدى كانت الجريمة على مشهد من الجميع بل ومشاركة!!.....

<u>أين ذهبت هذه الماكينات؟!!</u>

ثلاث ماكينات تخص الطائرات من النوع إير باص 300-310 من أفضل الأنواع Brattwittny كانت في حاجة لصيانة دورية.. أُرسلت إلى دولة الصين.. قيمة هذه الماكينات في حدود (15) مليون دولار.. أي ثمن عدة طائرات متوسطة الحجم.. هذه الماكينات ذهبت بغرض الصيانة لكنها لم تعد.. واحدة منها عادت إلى أبوظبي ومن هناك فُقد أثرها ولا أحد يعلم أين ذهبت.. الاثنتان الأخريان تقول الأوراق إنهما في الصين.. لكن لا أحد في (سودانير) يعلم أين هما وكيف يمكن إرجاعهما..

الاتصالات المبدئية بالصين ارتدت بسؤال مباشر وسافر (Who are you??) فليس في السجلات ما يشير إلى ملكية سودانير للماكينات!..

مثل هذا المسلك تكرر بصورة مستمرة في كثير من العمليات.. ماكينات ومعدات تخرج إلى الصيانة الخارجية ثم لا تعود.. بل وماكينات تخرج ليس للصيانة.. بل من الأصل تذهب في الطريق (المعلوم سلفاً بيننا).. ثم تختفي.. وهي ليست مجرد قطع غيار صغيرة الحجم يمكن تخبئتها في جيب البنطلون أو صندوق السيارة الخلفي.. ماكينات كبيرة أكثر من حجم سيارة متوسطة.. كما هو الحال في القصة الحزينة التالية:

الرحلة رقم (109)

هذه الرحلة مشهورة للغاية في تاريخ (سودانير) وهي تلك الرحلة التي غادرت طائرتها الخرطوم إلى دمشق مروراً بالعاصمة الأردنية عمان.. ثم اضطرتها العاصفة الترابية في الخرطوم لأن تتجه إلى مطار بورتسودان.. ثم عادت إلى مطار الخرطوم وانتهت إلى فاجعة كبرى شهدها الجميع مباشرة على الهواء..

في حوالي الساعة الخامسة مساء 10 يونيو 2008 ومباشرة بعد هبوط طائرة (الإيرباص A310-300) في مطار الخرطوم اندلعت فيها النيران.. الطائرة هبطت على المدرج ثم انحرفت قليلاً وسمع الركاب صوتاً مدوياً قبل أن تندلع ألسنة النيران.. غالبية الشباب والأصحاء هرولوا نحو أبواب النجاة ونجوا.. وغالبية العجزة والمرضى فشلوا في الوصول إلى النجاة قبل أن تصلهم النيران.. وكانت المحصلة المؤلمة (30) شهيداً وشهيدة.. على رأسهم المضيفة التي تفانت في إخراج الركاب ونسيت نفسها.

الحريق أُخمد.. ولم يكن الضرر في جسم الطائرة كبيراً.. ولهذا كان سهلاً الحصول على كثير من ماكينات الطائرة سليمة تماماً.. وعلى رأس هذه الماكينات مولد الطاقة..(AuxiliaryPower Unit)

هذا المولد يقبع في مؤخرة الطائرة ويستخدم لتزويدها بالطاقة الكهربائية. كان جديداً لم يعمل أكثر من مائة ساعة فقط.. حجمه يفوق قليلاً سيارة (أمجاد).. قيمته ...ق المليون ونصف المليون دولار أمريكي.

احتاجت طائرة أخرى تتبع لسودانير إلى هذا المولد.. وجرت عمليات بحث كثيفة للعثور عليه.. لكن مولد الطاقة هذا خرج من مطار الخرطوم ولم يعد حتى الآن!.. عمليات التقصي التي حاولت تعقبه قيل لها إن المولد نقل إلى حظيرة (المطار الجديد القديم).. وأقصد به الموقع الذي كان مخططاً لنقل المطار إليه في شرق النيل (غرب الحاج يوسف وليس المطار الجديد الحالي في غرب أمدرمان).. أتيام البحث التي ذهبت تفتش عنه هناك لم تجده.. وانتهى العزاء بانتهاء مراسم البحث.. وأهل مكة الذين هم أدرى بشعابها يؤكدون أن المولد مستقر الآن في (طائرة أخرى!!) لا علاقة لها بسودانير!..

حتى الفرش.. باعوه!!..

الفرش Carpet الذي تفرش به أرضية طائرات الركاب باهظ الثمن. فهو مصنوع من مواد خاصة مقاومة للحريق.. كانت (سودانير) تملك في مخازنها فرشاً خاصاً استجلب من سويسرا بثمن فادح.. فجأة اختفى هذا الفرش.. عمليات البحث عنه لم تدم طويلاً .. في يوم جمعة (مباركة!) أُخذ الفرش من مخازن سودانير وبيع بثمن بخس.. وجد الفرش في طائرة أخرى.. لا علاقة لها بـ(سودانير).. لن أذكر لكم هنا (في هذه الحلقة) اسم الجهة التي أخذت هذا الفرش.. لأن هذه الجهة هي موضوع حلقة كاملة بإذن الله..

كيف تخرج ممتلكات (سودانير) من مخازنها بهذه الصورة؟.. الأمر تفسيره سهل للغاية.

العدادات أيضاً:

حوالى (700) من عدادات الطائرات الحديثة أُخذت على مراحل بغرض صيانتها في الخارج.. رغم إمكانية صيانتها وبسعر يعادل حوالى 1% فقط في ورش (سودانير) في الداخل.. غالبية هذه العدادات من أجهزة الملاحة الجوية من النوع (A.G. Walter) عالية القيمة والجودة.. ولم تعد.. كان واضحاً أن سوء الإدارة تضافر أو كرس من سوء المقاصد.. وأصبحت (سودانير) مجرد شركة مرمية على قارعة الطريق. لا الشريك الجديد (عارف) عارف كيف يديرها لأنها أصلاً ليست من خبراته ومجالات عمله. ولا الوطن الأم قادر على حماية خطوط طيرانه وإنقاذها من براثن الضياع.. مؤامرة كبرى الكل شريك فيها بالفعل أو بالصمت.

عقد هيثرو!!..

إذا كانت معدات وماكينات الطائرات تسرق عين النهار.. فمن المحتم أن يباع (خط هيثرو) من أجل حفنة دولارات وفي عز النهار أيضاً.. ودون أن يجرؤ أحد على الاعتراض.

وقصة خط هيثرو تناولها الإعلام كثيراً ولن أضيع فيها وقت القارئ إلا بلمحة سريعة لمن لا يدرك تفاصيلها.. بدأت الخطوط الجوية السودانية تسيير رحلات أُطلق عليها (سفريات النيل الأزرق) إلى مدينة لندن منذ العام 1959 عبر مطار روما.. ونالت (سودانير) حق الهبوط في مطار (هيثرو) القريب من قلب المدينة.. وظلت هذه ميزة تتمتع بها (سودانير) في ظل فشل شركات طيران عالمية كبرى في الحصول على هذا الحق واستخدامها لمطار (كادويك) البعيد من لندن.

في فوضى شراكة عارف في (سودانير) وقع عقد مع شركة BMI البريطانية تنازلت بموجبه (سودانير) عن امتياز استخدام مطار هيثرو لصالح تلك الشركة البريطانية.. لقاء صفقة يرجح أنها حوالي (30) مليون دولار.

العقد وقعه عن (سوادنير) المدير العام لسودانير خلال فترة ملكية مجموعة (عارف) لشركة (سودانير).. رغم اعتراض المستشار القانوني لـ(سودانير) آنئذ.

Do not forget we have 70%

بهذه الخبرة (السامقة!!) كانت تدير مجموعة عارف شركة الخطوط الجوية السودانية (سوادنير). وهي تمتلك 70% من أسهمها.. ولماذا لا تفعل ذلك وقد أكد هذا النهج أحد قيادات الشركة في أيامها الأولى.. بعد توقيع عقد نقل ملكية (سودانير) إلى شركة عارف.

في الأيام الأُولى بعد توقيع عقد شراء عارف لأسهم (سودانير) وصلت وفود كثيرة من الكويت لإدارة الشركة الجديدة.. شركة (سودانير).. خلال اجتماعاتهم مع نظرائهم السودانيين الذين كانوا على رأس إدارات (سودانير).. موظف باكستاني الجنسية حسم نقاشاً مع قيادات (سودانير). بأعلى صوته وهو يصيح فيهم (Do not forget we have 70%) :وقبل أن تكتمل دهشة القيادات السودانية أوضح لهم حدود الخط الأحمر فقال..(We do whatever we want to do)

صحيح أن من يملك سبعين في المائة من حقه أن يفعل ما يشاء في (شركته!!).. لكن المفاجأة الكبرى التي ألجمت ألسنة قيادات سودانير.. أن يعلموا أن (عارف) تملك (70%).. فهم مثل غيرهم سمعوا

بالبيانات الرسمية التي أكدت أن (عارف) تملك فقط (49%) وأن الحكومة السودانية ورجال أعمال سودانيين يحوزون على الغالبية الباقية (51%.)

من تلك اللحظة أدركوا أن الصلاة فيها (السر والجهر).. وأن هذه الصفقة فيها من الأسرار ربما ما لا يعرفه أحد.. حتى الآن.

شركة عقارية.. داخل (سودانير)

الخطوط الجوية السودانية (سودانير) ظلت طوال تاريخها تملك أصولاً عقارية ضخمة.. ليس في السودان وحده بل حتى في خارجه.. انتبهت مجموعة (عارف) لهذه الثروة الضخمة.. والتي يبدو أن من فكر في خصخصة الخطوط السودانية وبيعها لمجموعة عارف لم يكن على علم بحجم هذه الأصول العقارية.. في الحال تفقت فكرة عبقرية في ذهن مجموعة عارف.. لماذا لا نخرج هذه الأصول في شركة عقارية منفصلة.. بعيداً عن (العين) حتى إذا ما جاءت لحظة الخروج من جسد سودانير يصبح الخروج بالروح لا بالجسد؟.. ففي متاهات وقبضة شركة أخرى اسمها (أعناب العقارية).. يصبح عسيراً متابعة مصائر هذه العقارات.

حسب السجل التجاري تملك (سودانير) 99% من شركة (أعناب العقارية) ويملك السيد العبيد فضل الولى الـ1% الباقية.. والعبيد فضل المولى هو المدير العام الذي تولى الإدارة في العام 2009.. سجلت شركة (أعناب العقارية) في فبراير 2010.

لحسن الحظ.. طبعاً أقصد حظ شعب السودان المالك الحقيقي لهذه الأصول.. أن قيض الله له رجالاً كانت تعتصر قلوبهم أن تضيع أصول (سودانير) كما ضاعت طائراتها وسمعتها.. فعملوا وسعهم على أن لا تنكشف كل الأصول العقارية لـ(سودانير). حتى خرجت مجموعة عارف وسلمت الأصول من مصير (خط هيثرو) وماكينات طائرات الإيرباص وأجهزة الملاحة الجوية التي خرجت ولم تعد..

من التقارير الإدارية الداخلية التي أُعدت بعد خروج (سودانير) وضحت كثير من الأصول التي سلمت من الضياع.. وأنشرها هنا لأنني أدرك أن محاولات مضنية الآن تجري لاستخدام هذه الأصول لستر العورة (عورة الديون) المثقلة التي تركتها عارف.. والتي يعلمون أنها مسؤولية من قاموا باستلام (الجثة مجهولة الهوية) دون التفرس جيداً في قوائمها المالية.

شركة "ساهلة!!.."

وهي واحدة أخرى من إبداعات (مجموعة عارف).. شركة وضعها محير.. وللأسف ورغم أنها كانت تقبع في الطابق الرابع من مبني رئاسة (سودانير) إلا أنها لم تخلف وراءها مستندات كثيرة توضح كيف كانت تتلقى الدفعيات من (سودانير) وكيف كانت تدير أموالها.

مدير شركة (ساهلة) لبناني الجنسية أحضرته مجموعة (عارف).. ومهمة (ساهلة) أن تتولى نيابة عن (سودانير) تنظيم جداول خط سير الرحلات الخارجية بالتنسيق مع الدول الأخرى.. وهي عملية عادية أصلاً كانت تباشرها وحدات سودانير الداخلية.

مقابل هذه المهمة تدفع (سودانير) الفواتير التي تتقدم بها (ساهلة). طبعاً الفواتير تتضمن قيمة الرسوم التي يجب أن تسدد للجهات الخارجية التي تقدم هذه الخدمة..

هل ربطتم الآن المعلومات التي فصلتها لكم في الحلقة الأولى عن وكالة (ASECNA) العالمية التي تقدم هذه الخدمة، والتي اتضح أن (سودانير) في عهد (مجموعة عارف) مدينة لها بخمسة ملايين يورو كاملة؟.. هي رسوم خدمات ملاحية قدمتها هذه الوكالة ولم تُسدد من جانب (سودانير).. فهددت بالقبض على طائرات (سودنير) في أي مطار خارجي تهبط فيه.. هل عرفتم الآن ما كانت تقوم به شركة (ساهلة).. أين كانت تذهب الرسوم التي تخرج من (سودانير) لشركة (ساهلة)؟؟..

مربع (3) الكذب الرسمي!!!

بيان صحفي حول حفل توقيع عقد الشراكة الاستراتيجية مع مجموعة عارف الكويتية وشركة الفيحاء القابضة السودانية

نشر في يوم 27 - 01 - 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

الخطوط الجوية السودانية

بيان صحفي حول حفل توقيع عقد الشراكة الاستراتيجية مع مجموعة عارف الكويتية وشركة الفيحاء القابضة السودانية

قال تعالى: (لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا استوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ* وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ) صدق الله العظيم

إنفاذاً لسياسة التحرير الاقتصادي والمنهج الذي اخطته الدولة في تطوير وترقية أداء الشركات الحكومية عبر خصخصتها وإتاحة الفرصة للاستثمار فيها ضمن منظومة الإصلاح الاقتصادي الشامل فقد صدر القراران الجمهوريان رقم (338) و (339) لسنة 2004م بتعيين مجلس إدارة مؤقت ومدير مكلّف لشركة الخطوط الجوية السودانية وأعقبه قرار السيد/ وزير المالية رقم (47) لسنة 2004م والذي نص على إعادة هيكلة الشركة، ورسم موجهات عامة لآفاق خصخصتها والاستثمار فيها بتحديد نسب الشراكة على النحو التالي:

30% من الأسهم تظل باسم حكومة السودان.

21% من الأسهم تتاح للقطاع الخاص السوداني للاستثمار فيها.

49% من الأسهم تخصص لاستثمار الشريك الاستراتيجي.

ومن ثم انطلقت بفضل الله تعالى خطوات الإصلاح الشامل إنفاذاً للقرارات المذكورة بثقة قيادة الدولة وتضحيات مقدرة من العاملين في الشركة بمختلف تخصصاتهم، وجهود خارقة من الإدارة العليا، ووقفة جماهير الشعب السوداني وثقتها في الناقل الوطني مما أسهم في تحقيق العديد من الوثبات الكبرى والإنجازات المتلاحقة. فالوثبة الأولى: تمثلت في ثورة شاملة تحققت بموجبها معدلات قياسية في الانضباط في مواعيد الرحلات إقلاعاً وهبوطاً بنسبة تراوحت بين 85% -95%. والوثبة الثانية: كانت بالنجاح في توفير أسطول مملوك للشركة يتكون من (11) طائرة لأول مرة في تاريخ الشركة منذ إنشائها الأمر الذي يسر انتظام الرحلات اليومية إلى (القاهرة، جدة، الخليج) وإعادة تشغيل خط الخرطوم، لندن وعادت طائرات الخطوط الجوية السودانية تملأ سماء العالم باسم السودان وشعار الناقل الوطني. والوثبة الثالثة: كانت بتأسيس مراكز ربحية جديدة للشركة من خلال إضافة خدمات المناولة الأرضية وارتفاع طاقة الشحن الجوي وعبر إنشاء شركة الطيران الخاص والتي حققت إنجازات مقدرة في توفير خدمات النقل الجوي لقطاع البترول والقطاع الخاص ورجال الأعمال في بلادنا..

لقد أثمرت الجهود التي بذلت عبر الوثبات الثلاث فارتفعت من خلال ذلك كله وبتوفيق الله تعالى القيمة الفعلية لأصول الشركة، وتحسنت صورتها، وحافظت على سمعتها التجارية، وتطور مركزها المالي والتجاري، مما ساهم في إقبال العروض الاستثمارية عليها من العديد من الشركات والبيوتات التجارية والتي كان على رأسها مجموعة عارف الاستثمارية وشركة الفيحاء القابضة السودانية إذ تقدمت كل منهما بعرضها للدخول في الشراكة. وبعد الحصول على الموافقات المبدئية من الجهات المختصة بدأت المفاوضات لإتمام التفاصيل وقد أسفرت المداولات من بعد طول تفاوض ونقاش استند على المصالح الوطنية العليا للبلاد، وأهمية الناقل الوطني، وأصول الشركة، وحقوق ومكتسبات العاملين، ومتطلبات سوق العمل وترقية القدرات التنافسية عن ...اق مع مجموعة عارف الكويتية للدخول كشريك استراتيجي بنسبة 49% وشركة الفيحاء السودانية القابضة بنسبة 21% وتحتفظ الحكومة السودانية بنسبة 30%. وستكون إن شاء الله تعالى بداية الانطلاقة الجديدة للشركة بتوقيع عقد الشراكة ظهر الثلاثاء 12 يونيو 2007م برئاسة الخطوط الجوية السودانية، وهي خطوة ستساهم في تعزيز ما تحقق من نجاحات، وتمكن الخطوط الجوية السودانية من الارتقاء بخدماتها لمواكبة وتطوير حركة الطيران بالسودان، وضمان فرص المنافسة العالمية.

وختاماً ستظل الخطوط الجوية السودانية تمثل الناقل الوطني للبلاد، وفيةً لدورها القومي وواجبها الوطني، وتجمع الشمل وتيسر التواصل وتملأ بطائراتها سماوات الدنيا وعواصم المدن، وتعلي من شأن السودان وطناً وأمة.. والله الموفق

الحلقة الرابعة:

ضياع ملايين الدولارات بسبب الفساد والإهمال أو كليهما معاً.. لا يسوى ضياع نفس سودانية واحدة.. فالمسافرون الذين يرتضون الدخول إلى جوف الطائرة (أي طائرة) يضعون ثقتهم في الشركة المشغلة لهذه الطائرة.. فليس بوسع كل مسافر أن يسأل كابتن الطائرة قبل الإقلاع عن مدى سلامة طائرته.. وهل أكملت الفحص والصيانة الدورية؟..

لكن عندما تضرب الفوضى كل الأرجاء.. لا يتبدد المال وحده.. حتى أرواح البشر تتمدد في كنف الـ(لا) مبالاة والإهمال..

قدر.. ولطف!!..

الخطوط الجوية السودانية (سودانير) لجأت لسد عجزها في الطائرات إلى استئجار طائرات من شركة طيران محلية أخرى معروفة.. هي شركة (تاركو للطيران).. وما كان بودي هنا الزج بإسم شركة طيران أخرى هي خارج نطاق هذا التحقيق لولا أن القضية هي أرواح البشر وليست مجرد مال.

حسب العقد.. تدفع (سودانير) عن كل ساعة طيران مبلغ (1500) دولار أمريكي لصالح شركة (تاركو) مقابل إيجار الطائرة الواحدة.. وبشرط أن لا تقل ساعات الطيران في الشهر عن (100) ساعة طيران. (أي 150 ألف دولار شهرياً الحد الأدنى للإيجار)

يقول تقرير خطير للغاية صادر عن سلطات الطيران المدني السودانية (وهي الجهة السيادة المسوؤلة عن سلامة النقل الجوي) إن طائرة (سودانير) المستأجرة من شركة (تاركو) حققت ساعات طيران بلغت (1727) ساعة.. دون التوقف لإجراء الصيانة. علماً بأن الطائرة المعنية وحسب تعليمات المصنع الذي أنتجها يجب أن تخضع لعملية صيانة كاملة كل (600) ساعة طيران.

بعبارة أخرى الطائرة المستأجرة ظلت تطير حوالي ثلاثة أضعاف المدة المحددة لها للخضوع للصيانة..

بالتأكيد أي مسافر عادي يدرك تماماً أن الطائرة تتكون من أجزاء ميكانيكية وكهربائية دقيقة وحساسة للغاية. وقد يتسبب عطل صغير في إهلاك أنفس بريئة لم تكن تدرك معنى أن تتوقف الطائرة لإجراء الصيانة الدورية.. وهي صيانة تشمل إبدال وإحلال أجزاء كثيرة من الطائرة..

من الممكن افتراض وتخيل مثل هذا العبث في شركة (تأجير سيارات).. ومن الممكن تجاوز الفترة المقررة لصيانة السيارة؛ فأقصى خطر متوقع هو أن تتوقف السيارة أو حتى تنقلب رأساً على عقب.. لكن أن يحدث ذلك في طائرة في الفضاء البعيد.. لطائرة فيها مئات المسافرين الأبرياء؛ فالأمر يمثل أقصى ما هو متوقع من الـ(لا) مبالاة والاستهتار.

سلطات الطيران المدني قررت فرض غرامة (100) ألف (مليون بالقديم) جنيهاً على شركة (سودانير) تدفع خلال يومين أو يصدر أمر بتعليق رخصة الطيران وإيقاف (سودانير) عن العمل.

تقرير سلطات الطيران المدني وصف هذا الأمر بأنه (مخالفة خطيرة!!) لإجراءات السلامة.. هل لكم أن تدركوا الآن لماذا تسقط الطائرات في سماء بلادنا؟.. لماذا تحدث الكوارث الجوية التي علاوة على ما نفقده فيها من أرواح بريئة تسمم سمعتنا الدولية؟.

الشركة المؤجرة للطائرة (تاركو) يفترض حسب العقد أنها مسؤولة عن الصيانة وتبعاتها.. لكن ذلك لا يعفي (سودانير) – وحسب إفادة الطيران المدني – من مسؤولية أن تسمح لطائرات غير مطابقة لمواصفات السلامة أن تطير بالمسافرين.

لكن القضية لا تنتهي هنا..

حسب تقرير أهدت لجنة مراجعة خاصة اتضح وجود تلاعب خطير في حساب ساعات الطيران لهذه الطائرات المستأجرة.

العقد يقضى بدفع (1500) دولار عن كل ساعة.. لكن كيف تحسب الساعات؟.. التقرير يقول إن (سودانير) خلال فترة (مجموعة عارف) ظلت تدفع فواتير ساعات طيران وهمية.. غير حقيقية..

خلال الفترة من يناير 2011 وحتى يونيو 2012 بلغ فرق الساعات (الوهمية) للطيران حوالى (690) ساعة.. دفع نظيرها (1,035,015) دولار أمريكي.. (ساعات الطيران هذه مسجلة في الحسابات المالية.. ولا علاقة لها بساعات الطيران الحقيقية المحسوبة في جدول الصيانة التي تظل أعلى من المعدل بثلاثة أضعاف)

<u>نرجع للقصة الماضية!!..</u>

يجدر هنا الرجوع مرة أخرى للقصة التي أوردتها في الحلقة الماضية.. قضية (الفرش Carpet (الذي اختفى من مخازن (سودانير) ليظهر في إحدى طائرات شركة (تاركو). وهو فرش مقاوم للحريق باهظ الثمن استورد خصيصاً من سويسرا لصالح (سودانير)

بكل يسر تقفز إلى ذهن القارئ أسئلة بدهية: ما هي العلاقة بين (سودانير) وشركة (تاركو)؟؟

الأسئلة يفرضها الواقع.. إذا كانت ممتلكات (سودانير) ومن مخازنها تتسرب إلى طائرات (تاركو)

وإذا كانت تقارير المراجعة تؤكد أن ساعات الطيران التي سُددت إلى شركة (تاركو) فيها زيادة فاقت المليون دولار أمريكي.

وإذا كانت طائرات (تاركو) تطير وتطير وتطير بلا توقف.. بين المدن تحمل المسافرين دون أي التفات لجدول الصيانة.. فقط عليها تسجيل ساعات طيران تدفع مقابلها (1500) دولار عن الساعة الواحدة.. هذا المسلك الذي اعتبرته سلطات الطيران المدني عملاً (خطيراً)

فما الذي يجعل هذه العلاقة بين الطرفين (مسمومة) بكل هذه المخالفات؟.. ما الذي يمكن استنتاجه من مثل هذا الأمر؟.

ثمن الطائرة من النوع الذي كانت تستأجره (سودانير) في حدود الـ(200) ألف دولار. يعني أن قيمة (تعلية) ساعت الطيران وحدها كانت كفيلة بشراء حوالي خمس طائرات لـ(سودانير)

إذاً، لماذا ظلت (سودانير) تستأجر تلك الطائرت بهذه القيمة.. وهي قادرة على شرائها؟

أفضل من يجب أن يجيب عن هذا السؤال هو الأستاذ العبيد فضل المولى المدير العام لشركة (سودانير) خلال تلك الفترة.

والحقيقة الأسئلة التي تتطلب إجابات من السيد العبيد فضل الولى كثيرة. فهو المدير العام الذي تولى إدارة معظم الفترة التي امتلكت فيها مجموعة عارف شركة (سودانير)

كما أنه وقبل أن يصبح المدير العام لـ(سودانير) تولى منصب المدير العام لشركة (الفيحاء القابضة).. وكان عضواً في مجلس إدارتها.. أتذكرون شركة (الفيحاء).. التي (قيل!!!) إنها شركة يملكها رجال أعمال سودانيون وتحوز على (21%) من أسهم (سودانير) لترفع المكون السوداني في شركة (سودانير) مع الحكومة إلى (51%)؟.. أو هكذا قال البيان الرسمي من الخطوط الجوية السودانية الذي نشرته هنا في حلقة الأمس (الحلقة الثالثة من هذا التحقيق)

وللدقة – أيضاً- فإن السيد الشريف بدر رئيس مجلس إدارة سودانير في عهد عارف.. شريك للعبيد فضل الولى في البحث عن إجابات أيضاً؛ فهو بدوره ظل واحد من أهم صناع القرار في (سودانير) طوال فترة عارف.. وكان أيضاً عضواً في مجلس إدارة شركة (الفيحاء القابضة) التي استخدمت للكذب على الشعب السوداني وخداعه بأن الخطوط السودانية لا تزال في جيبه.

لماذا وافق السيدان الشرف بدر.. والعبيد فضل المولى على المشاركة في تضليل الشعب السوداني؟.. ثم كيف يفسران الطريقة التي كانا يديران بها شركة الخطط الجوية السودانية (سودانير).. بعد ذلك؟..!! ومنها بالطبع قضية التسعة ملايين درهم في دولة الإمارات.!

<u>صفقة التسعة ملايين درهم:</u>

وهي صفقة غريبة ومثيرة إلى أبعد حد.. قررت (سودانير) استيراد معدات أرضية.. والمعدات الأرضية لعلم القراء هي التي تستخدم في المناولة والإجراءات المتعلقة بشحن وتفريغ وتموين وإجراءات خدمات أخرى تحتاجها الطائرات في المطار. وكانت (سودانير) في حاجة ماسة لمثل هذه المعدات لتخفيض التكلفة الباهظة لهذه العمليات عندما تسند إلى طرف آخر.

وقعت (سودانير) ...اقية (شراء إيجاري) مع (مجموعة عبد الله للمشاريع العامة) في دولة الإمارات بقيمة أكثر من (9) ملايين درهم إماراتي (بالتحديد 2,582,229 يورو)

الاتفاق نص على أن تسدد (سودانير) (2,207,804 درهم) مقدماً على أن تورد المعدات خلال (90) يوماً لميناء بورتسودان.

أوفت (سودانير) بدفع المقدم في يوم 5 أغسطس 2010.. ومع ذلك لم تورد المعدات إلى (سودانير).. وظلت (سودانير) علاوة عى فقدها المقدم الكبير تدفع بصورة مستمرة تكاليف المناولة الأرضية. فهي

تخسر مرتين: مرة لعدم الإيفاء بال...اقية وضياع المقدم.. وأخرى باستمرار هجر المال في الخدمات الأرضية.

أخطر ما في هذه الاتفاقية أن المستشار القانوني للشركة استبعد منها تماماً.. ولم يوقع ويوثق العقد. وليس هناك أي شرط جزائي على الشركة الإماراتية في حال إخلالها بالعقد (وهو ما حدث فعلاً رغم استلامها لمقدم مليوني درهم)

ويقول تقرير المراجعة الذي اكتشف هذه الصفقة بعد ذلك (هل يحق للمدير المالي وإن كان يحمل ...يضاً من المدير العام أن يوقع على اتفاقية مثل هذه الاتفاقية بدون الرجوع إلى الإدارة القانونية؟..) بل وهل وافق مجلس الإدارة على صفقة بهذا الحجم؟.

ونترك عمليات شراء العملة الصعبة من داخل السودان.. وبيعها خارجه إلى الحلقة التالية غداً بإذن الله..

!!

مع سبق الإصرار والترصد، هذه جريمة مزدوجة.. ازدحم فيها الفساد المالي مع الكذب والغش والتدليس في رابعة النهار وأمام الجميع.. ومع ذلك لا أحد حتى هذه اللحظة خضع للمحاسبة.. كأنما الكل إما مشارك أو متواطئ بالفعل أو بالصمت.. أن لم يحرك هذا التحقيق ساكن هذه القضية.. فلا حاجة لأحد أن يذرف الدمع على وطن لا بواكي عليه.

الحلقة الخامسة:

حسب القانون يفترض أن أي شركة تمتلك الحكومة أكثر من 20% منها تخضع لمراجعة المراجع العام (ديوان المراجعة القومية).. والحكومة السودانية كانت تمتلك (30%) من أسهم شركة (سوادنير). ومع ذلك أسندت مراجعة حسابات شركة (سودانير) لمراجع خاص (مكتب السيد المراجع القانوني مبارك على إبراهيم).. وبصراحة لو كنت في مكان إدارة (سودانير) لما سمحت للمراجع العام بمراجعتها.. فحساباتها فاجعة.. لم أر في حياتي مثل هذا العبث بملايين الدولارات كما كان في (سودانير) وفي عهد شريك أجنبي أُتي به خصيصاً لينقذها من حبال مشقنة الانهيار. إذا بها تحت وطأة (عدم) خبرته تسقط جثة مجهولة الهوية.

المدير العام.. عبدالله إدريس!!..

الكابتن عبدالله إدريس تولى منصب المدير العام خلفاً للواء نصر الدين.. الأخير كان المدير العام قبل خصخصة (سودانير) وأيلولتها إلى (مجموعة عارف).. ويبدو أن الشركاء الجدد لم يتقبلوا (استقلاليته) بالرأي.. فتخلصوا منه سريعاً..

خلفه في المنصب الكابتن عبدالله إدريس.. ما ...ق مصادر معلوماتي في شيء ك...اقهم على أن الدمار بدأ من هنا.

في يدي وثائق لعشرات المعاملات المالية التي جرت فى عهد الكابتن عبد الله إدريس.. وثائق غريبة للغاية.. المدير المالي الباكستاني يدير كل الأموال متجاهلا تماما وجود المدير العام السوداني.

المدير المالي (إنعام جاويد) باكستاني الجنسية أحضرته مجموعة عارف.. يبدو أنه كان يدرك تماما المهمة التي كانت مطلوبة منه، وهي السيطرة على المال وإبعاد الجانب السوداني منه تماما. كان المدير المالي يصدق المعاملات المالية ويرسلها بالبريد الإلكتروني للكابتن علي دتشي في الكويت وهو عضو مجلس إدارة شركة سودانير يمثل جانب شركة عارف فيعتمدها ويعيد إرسالها إلى المدير المالي الذي بدوره ينفذ صرف أو تحويل الأموال ولا وجود للكابتن عبد الله إدريس المدير العام في هذه الدورة المستندية .

ارتفعت أصوات سودانية داخل سودانير تحذر المدير العام وتنبهه لهذا التلاعب الخطير.. معي وثائق تثبت أن الكابتن عبد الله إدريس المدير العام تلقى كتابة تنبيهات تحذره من مغبة هذه الغفلة. ولكنه كان يكتفي بكتابة تعليق بسيط عليها (يحفظ). ويتجاهلها تماما.. كان عبد الهأ إدريس يدرك أن السبب الذي أطاح اللواء نصر الدين هو وقوفه في وجه الكابتن على دتشي عضو مجلس الإدارة. ولذلك آثر السلامة ومن هنا بدأت كارثة بيع خط هثرو تحت بصر وسمع وتوقيع عبد الله إدريس (سأعود لتفاصيل القصة لاحقا)

من بين عشرات المخالفات التي وقعت وثائقها في يدي اخترت لكم واحدة فقط لتدركوا خطورة ما كان يفعله المدير المالي بالثنائية التي كان يمارسها مع الكابتن (علي دتشي) عضو مجلس الإدارة الكويتي .

بطريقة ما تفتقت في ذهن الكابتن دتشي فكرة استئجار طائرة (شحن) من الإمارات لتعمل في خدمة (سودانير). تصوروا كم سعر تكلفة الساعة حسب عقد الإيجار!.. (7,500) دولار.. والكارثة ليست في السعر وحده.. بل في بند آخر يلزم سودانير بحد أدنى من ساعات التشغيل الشهري (250) ساعة.. وثبت أن (سودانير) طوال فترة هذا الإيجار لم تستطع تشغيلها أكثر من مائة ساعة. لكن العقد يلوم (سودانير) بسداد قيمة الـ(250) ساعة كاملة حتى ولو طارت ساعة واحدة فقط في الشهر.

لم يكن لأحد أن يعترض.. لا المدير ولا الخفير فالكابتن على دتشي الكويتي بث الرعب في قلوب الجميع.. ولا تنسوا العبارة الشهيرة للمدير المالي الباكستاني التي قالها لموظفيه السودانيين ليكسر صوت احتجاجهم(We have 70%.. and we do whatever we want)

النتيجة كانت فاتورة (1,265,625) يورو.. أي حوالي مليوني دولار أمريكي.. نتجت من هذا التلاعب الهائل. أين المدير العام عبد الله إدريس؟.. ليست لدي إجابة. (أنظر الوثائق)

<u>طائرة شركة بدر للطيران</u>

بتعليمات من المدير المالي الباكستاني إنعام استأجرت سودانير طائرة من شركة بدر للطيران وهي شركة سودانية بحوالي 35 ألف دولار في رحلة واحدة فقط من الخرطوم الي نيالا لنقل معدات وفنيين لإصلاح طائرة تتبع لشركة (إير بلو باكستان). لا أحد يعرف لماذا تدفع سودانير لصالح شركة

باكستانية دون حتى أن تطالبها بقيمة وتكاليف الفنيين والمعدات.. كل التفسير الذي قدمه المدير الباكستاني أن التعليمات جاءته من كابتن على دتشي. (أنظر الوثائق)

لو حاولت أن أسرد المخالفات المالية التي كان ينفذها الثنائي (إنعام – دتشي) فإن حلقات هذا التحقيق ستتخطى المائة حلقة ..

كان واضحاً أن الوضع في حالة سيولة كاملة.. والمدير (السوداني) عبدالله إدريس لن يستطيع الإجابة على سؤال مؤلم: لماذا سكت على كل هذه المخالفات رغم أن مرؤوسيه السودانيين ظلوا يلفتون نظره كتابة لكل ما يدور؟.. لماذا كان يكتفي بكتابة عبارة (يحفظ) في كل التقارير التي تصله؟.

أعرفتم لماذا لم يكن مرغوباً في تدخل المراجع العام.. رغم أنف القانون الذي يلزم مراجعة أي شركة تتخطى أسهم الحكومة فيها حاجز الـ(20%)..؟

مليون دولار لنظام محاسبي

المدير المالي (إنعام).. نفذ عملية تحويل مالي ضخ لصالح شركة إماراتية بحجة استيراد نظام كمبيوتر للمحاسبة.. قيمة التحويل حوالي (مليون دولار).. خصمت من حساب شركة (سودانير).. ولم يورد النظام المحاسبي أين المليون؟؟ كيف تسترد؟.. لا أحد يعلم..

فلنترك عهد المدير العام كابتن عبدالله إدريس.. ونتحرك قليلاً إلى خلفه السيد العبيد فضل المولى..

العبيد تولى منصب المدير العام خلفاً لكابتن عبدالله إدريس في.... لفت نظري في الوثائق التي بين يدي شراء عملة أجنبية (دولار وريال) بصورة مستمرة من (عبير). (أنظر الوثيقة.(

الجدول المنشور يشير إلى عمليات شراء متصلة بالعملة من السوق بأسعار تبدو متفاوتة بصورة مربكة.. فمثلاً في إحدى العمليات جرى شراء الدولار بسعر (8) جنيهات في العام 2012.. وهذا يبدو غريباً جداً قياساً بأسعار الدولار آنئذ.. طريقة شراء الدولار لا يبدو فيها عمل مؤسسي .. بل تظهر كأنما هي عملية تجري عبر وسيط.

لماذا كانت العملة الصعبة تشترى بهذه الطريقة المثيرة للدهشة؟.. وأين كانت تذهب هذه العملة؟.

السفريات الماكوكية إلى القاهرة

حسب الوثائق التي في يدي كان السيدان الشريف بدر رئيس مجلس إدارة (سودانير) والعبيد فضل المولى المدير العام يسافران بصفة مستمرة تكاد تكون أسبوعية (في عطلة نهاية الأسبوع يومي الخميس والجمعة) إلى القاهرة..

المشكلة ليست في السفر المستمر إلى القاهرة. بل في أن السفريات ذات طابع شخصي وتدفع خزينة (سودانير) نثريتها بالدولار (ألف دولار) لكل منهما.. أي ألفي دولار للاثنين معاً.. أين اللوائح المالية؟

لماذا تدفع نثريات رسمية لرحلات غير رسمية؟

أين الإدارة المالية؟؟ الله أعلم..

كان واضحاً أنه لا رابط ولا ضابط للصرف المالي خلال فترة امتلاك (مجموعة عارف) لـ(70%) من أسهم (سودانير) وبدلاً من أن يصبح الشريك الأجنبي المنقذ للشركة الوطنية ذات السبعين عاماً من العمر المديد.. صارت (عارف) بئراً عميقة تبتلع ما تبقى من الرمق.

تمدد هدر المال إلى بعثة الحج الرسمية.. التي يسافر فيها عدد مقدر من منسوبي الشركة وقياداتها على طائلة خزينة (سودانير).. بمن في ذلك رئيس مجلس الإدارة ومديرها العام ومديرها المالي الجديد (استبعد المدير المالي الباكستاني بعد ازدحام مخالفاته واستبدل بمدير مالي سوداني هو السيد عصام كنه.(

أين الطائرات؟؟

طبعاً السؤال الذي ربما ظل يتراقص أمام عيني القارئ طوال رحلته معي عبر سطور هذا التحقيق الاستقصائي هو: أين الطائرات؟ أين طائرات (مجموعة عارف) التي تعهدت بها قبل توقيع عقد الشراكة؟.. هنا فصل آخر من التراجيديا المحزنة.. ربما يحتاج القارئ للتأكد من وجود علبة مناديل ورقية بجواره قبل أن يطالع هذا السيرك العجيب.. بطولة الطيار الكويتي على دتشي.. عضو مجلس إدارة سودانير عن مجموعة (عارف)

قبل أن أدلف لفصل الرعب.. فصل شراء طائرات سودانير.. يلزم أن أنبه القارئ إلى أن (سودانير) حالياً فقدت أسطولها بالكامل تقريباً.. إلا..

إلا من طائرة إيرباص.. لو تمتعت بقوة ملاحظة فربما تقع في نظرك داخل مطار الخرطوم جاثمة على الأرض منذ عامين كاملين.. ليس لأنها لا تطير.. أو بها عيوب فنية.. بل لأنها (غير مرخصة).. مثل أي (ركشة) يشتريها أي مواطن و(يقرشها في البيت) لعدم (الترخيص!!).. تصورا هذا في شركة طيران عمرها (70) عاماً..

كيف؟.. ولماذا؟.. وأين طائراتنا؟!!

سأروي لكم القصة في الحلقة القادمة بإذن الله

سياسات الغمتي

تعمدت اليوم في الحلقة الثالثة من تحقيق (جثة مجهولة الهوية) نشر البيان الذي صدر من الخطوط الجوية السودانية بمناسبة عقد ...اق الشراكة بين (مجموعة عارف) والحكومة السودانية.. أقول تعمدت لأنني قرأت تصريحات منسوبة للسيد وزير النقل يكشف فيها نية الحكومة البحث عن (شريك) آخر جديد.. هذه نذر كارثة أخرى..

الحكومة ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنها غير مؤهلة لاختيار (شريك حياتها).. فهي ليست الشراكة الأولى التي تنهار فيكتشف الشعب السوداني أنه (ياما تحت السواهي.. دواهي).. حتى مجموعة عارف

نفسها تنازع الآن شراكة (فاشلة) أخرى مع الحكومة في موقع آخر.. شراكة دخلت مرحلة (لحن الختام)

أي حديث عن شراكة جديدة في (سودانير) قبل وضع النقاط فوق الحروف.. وأخذ العبرة مما حدث في شراكة (مجموعة عارف) يعني مزيداً من الإصرار على الجريمة.. مزيداً من العبث والاستهتار بحقوق هذا الشعب مالك هذه البلاد وكل أصولها..

صحيح مطلوب نظرة إستراتيجية لمستقبل خطوطنا الجوية.. الأمل لا يزال معقوداً عليها قي تجاوز محنة (جثة مجهولة الهوية) لكن ذلك لن يتم أبداً بأسلوب (الغمتي) على رأي الأستاذ عبد الرحيم حمدي وزير المالية الأسبق.. لكن بكل أسف ورغم التغيير الذي سرى في جسد الدولة في الأسماء لكن لا يزال مطلوباً البرهان على أن السياسات هي الأخرى تبدلت.. انتهى عهد (الغمتي) في الشأن العام ..

الوضع في خطوطنا الجوية السودانية وصل مرحلة من السوء لا يمكن لعاقل تصورها.. تخطى مرحلة هدر الأموال إلى هدر الأرواح.. سأكشف لكم (في الحلقة التي ننشرها غداً) كيف وصل الحال خلال فترة (عارف) إلى مرحلة تهالك كامل للطائرات وصارت في دائرة الخطر المميت بسبب غياب الصيانة (تماماً) حتى صارت الطائرات مشاريع كوارث جوية معلقة في السماء..

فساد مالي سافر تخطى مرحلة المال إلى الأرواح.. مسافرون يعبرون بوابات الخروج إلى كنف طائرات لا يعلمون أنها لا تذهب إلى الصيانة تماماً.. تستمر تستهلك بالطيران المتواصل بلا كلل أو ملل فقط لحصد الأموال حتى ولو حصد الموت من بداخلها..

لا وزير النقل ولا مجلس الوزراء ولا المجلس الوطني بقادرين على منح الضمانات الكافية لصياغة مستقبل (سودانير) على أسس جديدة.. لأن كل هذه الجهات كانت موجودة.. ورأت بأم عينيها (سودانير) وهي تتقلب في جحيم الشراكة القاتلة.. ولم يحركوا ساكناً حتى سكنت حركة سودانير وتحولت إلى خطوط طيران بلا طائرات

الفساد في شركة سكر النيل الأبيض

القصة الكاملة لـ.. وايت نايل قيت!!..

عثمان ميرغني

التيار 9 ابريل 2012

أمس غضب بعض القراء من تأجيل نشر هذا التحقيق.. ومعذورون في غضبهم .. فهم لا يغضبهم التأجيل بقدر خوفهم من (الأقدار) التي تقفز وتحيل بينهم وما يتمنون معرفته من معلومات.. لكن كل

الحكاية أني جمعت معلوماتي من كل الأطراف.. خاصة العالمين ببواطن الأمور .. كلهم بالطبع يرفضون فكرة الإشارة إليهم بالاسم خوف العواقب الوخيمة .. لكني من باب التسهيل على القارئ الكريم.. أقول وبكل اختصار.. تصور أي اسم له علاقة بهذه القضية .. من أعلى درجة إلى أدنى درجة.. كلهم التقيتهم.. بلا استثناء.. حتى بعض عمال المصنع تكرموا وساهموا بمعلومات (شهادة عيان) كانت مهمة للغاية.. أمس الأول وحتى آخر لحظة قبل الدفع بالصحيفة للمطبعة كان التحقيق معداً وجاهزاً للنشر.. وفي اللحظات الأخيرة.. ظهرت مصادر معلومات جديدة من بعض الذي أبدوا رغبة في الإفصاح عن المعلومات التي لديهم.. رأيت أن التأجيل ليوم واحد لا يفسد للودّ– ودّ القارئ- قضية.. فالمطلوب الحقيقة.. ولو تأخرت (24) ساعة.. واضطررت أمس للسفر منذ الصباح الباكر إلى موقع مشروع سكر النيل الأبيض وأمضيت اليوم كله ثم عدت ليلاً لإضافة المعلومات التي تفضل البعض بإضافتها ..

التقيت بعدد من المهندسين في كل الأقسام ثم بعض القيادات الإدارية وعلى رأسها المدير العام السيد حسن ساتي.. ومنذ نشرنا الترويج لهذه القضية وجدت نفسي داخل عاصفة هائجة يتطاير شرر برقها ودوي رعدها.. لا أعلم ما المشكلة.. فما نجمعه من معلومات ونصل إليه في تحقيقاتنا هو كله للنشر.. ليس فيه حرف واحد لـ(التخزين) .. كله في الهواء الطلق. إذن ماهي وأين المشكلة.. لماذا فتحت أبراج المدفعية لتمطر تهديدات ووعيد. طفرت للسطح قضية مصنع سكر النيل الأبيض عندما بوغت الشعب باستقالة مسببة من وزير الصناعة المهندس عبد الوهاب عثمان.. كشف في بيان صحفي أنه يرفع الحرج عن الدولة والشعب بسبب تعطل افتتاح المصنع رغم الإعلان عنه.. بسبب الفشل في الحصول على البرمجيات (Software) اللازمة لتشغيل بعض أجزاء المصنع نتيجة المقاعة الأمريكية.. وكان من الممكن أن يصبح حدث (الاستقالة) في ذاته (أجمل) من حدث (الافتتاح) لولا أن الحكومة يعز عليها مثل هذا المسلك فسارعت لإطفائه كما يطفأ الحريق.. لم يكن أحد يذكر مشروع سكر النيل الأبيض . لا بخير ولا بشر حتى عندما طفق الإعلام الحكومي الرسمي يردد – وقبل أسبوع كامل – خبر الافتتاح المجيد..

لكن الأمر كله انفجر دفعة واحدة بفضل (غضبة) وزير الصناعة.. هل غضب الوزير بكل هذا العنفوان لمجرد قطعة (Software) اكشف أنها منسية .. وبسبب سيتعل الافتتاح لبضعة أيام .. كما جاء في بيان إدارة الصنع التي طالبت الضيوف بالاحتفاظ ببطاقات الدعوة.. ساذج من يظن ذلك.. أين الحقيقة إذن؟؟ الحقيقة.. وأقرؤها لكم من السطر الأخير قبل أن أغوص في التفاصيل.. الحقيقة أن المصالح الخاصة أكثر قوة ورسوخاً من المصلحة العامة.. مشروع سكر النيل الأبيض فاقت تكلفته حتى الآن (1.2) مليار دولار.. شراكة بين عدة جهات أغلبها سودانية .. من بينها أموال المعاشيين في الصندوقين.. صندوق المعاشات وصندوق الضمان الاجتماعي.. والمساهم الأكبر شركة سكر كنانة التي تملك 30%. بكل بساطة هذا المشروع هو رقم (6) منذ بدأت صناعة السكر في السودان، التي فاق عمرها الآن (55) عاماً.. لا يمكن لعاقل راشد أن يصدق بعد كل هذه الخبرة السودانية والعمر المديد في صناعة السكر. أن يبدأ هذا المشروع كما لو كان الأول.. تتخبطه المعضلات من كل جانب.. للدرجة

التي يحدد يوم الافتتاح وتنصب السرادق ومنصات الاحتفال.. ويتعاقد مع موردي المطايب والفنانين.. ثم يكتشف بكل بساطة أن البرمجيات غير متوفرة وأن المعدات لن تعمل بغيرها.. يصبح السؤال المنطقي المباشر.. أين المقاول.. وأين الاستشاري.. وأين الإدارة؟ مثلث من ثلاثة أضلاع هو الذي يشرف على تنفيذ مشروع سكر النيل الأبيض.. المالك.. وهم مجموعة الشركاء و يمثلهم مجلس الادارة.. والاستشاري.. وهي شركة كنانة الهندسية.. والمقاول وهي شركة هندية اسمها اوتام Uttam. الأب الروحي الذي بدأت معه عمليات تنفيذ المشروع هو وزير الصناعة الأسبق د. جلال الدقير.. طبيعي جداً في أي مشروع مثل هذا أن يكون المالك هو الآمر الناهي صاحب القرار النهائي.. ويمثل مصالحه الاستشاري الذي عليه التيقين من مواصفات ودقة عمليات التنفيذ في كل مراحلها.. ويبقى الدور الأخير في يد المقاول الذي يظل تحت الضغط (لم أقل تحت الحذاء) إلى أن يكمل ويسلم المشروع.. لكن الوضع في مشروع النيل الأبيض كان غريباً عجيباً.. بل مقلوباً رأساً على عقب.. المقاول .. وهو الشركة الهندية اوتام.. السيد الأمر الناهي.. أقرب إلى درجة (مالك).. متخطياً بمسافة بعيدة الاستشاري.. وفارضاً شروطه بل ومتجاهلاً في كثير من الأحيان الأضلاع الأخرى من المثلث. من الذي أتى بشركة أوتام الهندية لتحتل هذا المقام الرفيع... وتتولى دور المقاول الوحيد الأوحد.. أسألوا د. جلال الدقير.. والسيد السماني الوسيلة.. من الذي أوحى لشركة اوتام الهندية أنها فوق الجميع..؟؟ هذا المقاول- وهو سبب الكارثة التي حدثت قبيل يوم الافتتاح- أول مرة في تاريخه يمارس مثل هذا العمل.. يتسلم مثل هذا المشروع العملاق.. بكل ما فيه من تعقيدات.. ويعمل بمبدأ (تعلموا الحلاقة في روؤس اليتامى).. وهل هناك أكثر يتماً من الشعب السوداني الذي في كل يوم يتفرج على كارثة فلا يرى إلا دخان لجان التحقيق التي تحقق.. وتحقق.. وتحقق.. ثم تأتي قضية أخرى فتبدأ تحقيق جديد.. تصوروا.. كل الذين جلست معهم.. من كبار المسؤولين (أحجب أسماءهم بناء على وعد شرف ألاّ أشير إليهم) كانوا يؤكدون أن (أوتام) صاحبة خبرة في المجال .. إلا المقاول الذي وضعنا في سلته كل بيضنا الثمين فهو يعترف و(بعضمة) لسانه أن مشروع سكر النيل الأبيض هو أول مشروع كامل ينفذه.. صحيح قد تكون له خبرة بتركيب بوابة حراسة في مشروع آخر.. أو كافتريا في مشروع ثالث.. لكن مشروع كامل كهذا!! القدر السعيد ساق لهذه الشركة رزقها في السودان.. ومن هنا بدأت الكارثة.. كل مصانع السكر السابقة بما فيها سكر كنانة نفسه نفذتها شركات ألمانية وفرنسية.. إلا سكر النيل الأبيض بكل تمويله الباهظ.. سلمناه طوعاً واختياراً لشركة عديمة الخبرة .. لأول مرة تتعاقد على مثل هذا المشروع.. لماذا .. يجب أن يجيب على السؤال رئيس مجلس الإدارة السابق. لم تنته الكارثة عند هذا.. المقاول الهندي بكل خبرته الفطيرة.. صار (المالك) للمشروع.. أقصد يعمل بسلطة (مالك) للمشروع.. بينما انزوى تماماً الاستشاري السوداني الذي وجد نفسه أقرب إلى المراقب المحايد.. ولسان حاله يقول (هي راضية وابوها راضي.. أيش دخلك يا قاضي).. الاستشاري هو شركة كنانة الهندسية المعروفة اختصار بـ(كيتس).. مديرها العام هو السيد ملهم الطيب .. وقد لا يعيب من وضعه أنه ابن خالة السيد حسن ساتي مدير مشروع سكر النيل الأبيض.. إلا من زاوية واحدة.. أن هذه القرابة قد تتسب في (قفل الحلقة) في دائرة أسرية تمنع الشفافية.. وتصبح المعلومات بينهما في خانة (عائلي). ما الذي حدث بالضبط؟؟ واحدة من أهم مراحل المصنع هو الطواحين التي تسحق قصب السكر لاستخراج عصيره.. حسب الرواية الرسمية أن الشركة الموردة لهذه الطواحين بيعت لشركة أمريكية.. فأصبحت البضاعة تحت رحمة قانون المقاطعة الاقتصادية الأمريكية للسودان.. فوصلت إلى المصنع الطواحين..

لكن البرمجيات التي تشغلها لم تصل.. بالله عليكم هل صدقتم الرواية؟؟ احترامي لعقل القارئ يفرض الإجابة بـ(لا) النافية. تفاصيل القصة كما تقول بها الرواية الرسمية التي قيلت لي أكثر من مرة من أكثر من مسؤول رفيع.. المقاول الهندي استجلب الطواحين في شهر أغسطس من العام الماضي 2011.. بعدها بشهر في سبتمبر اشترت شركة أمريكية الشركة الاسكتلندية صاحبة الطواحين.. أعلنت الشركة الأمريكية التزامها بتطبيق المقاطعة الأمريكية.. ويمر شهر أكتوبر.. ونوفمبر.. وديسمبر.. ويناير .. ثم فبراير .. ومارس.. وفجأة في أخر ثلاثة أيام من مارس.. يكشف المقاول الهندي السر.. ويخبر ادارة سكر النيل الأبيض أن المقاطعة الأمريكية ستحرم المصنع من البرمجيات اللازمة لتشغيل الطواحين (التي وصلت منذ أكثر من ثمانية أشهر كاملة). كيف لم يعلم الاستشاري السوداني بأن الأليات التي استلموها لم تكن مزودة بالبرمجيات.. كيف لم يتأكد الاستشاري السوداني من وجود البرمجيات عند لحظة شحن المعدات؟؟ لماذا لم يخبر المقاول الهندي نظيره السوداني بأن البرمجيات لم تستلم؟ وأانها وقعت في كمين المقاطعة الأمريكية؟ صدقوني كل هذه الأسئلة سألتها لكل المسوؤلين.. كلهم طأطأوا الروؤس وسكتوا.. والسكوت علامة الرضاء بأن الأمر سببه (فساد الأمكنة). فالمقاول محصن من المساؤلة.. والمقاول ليس مجرد مقاول.. هو أقرب لسلطة مالك.. هل المشكلة في الطواحين ..بعبارة أخرى.. هل إذا حلت مشكلة (Software) تحل المشكلة كلها . طبعاً لا..!! رغم أنف الشرح الذي تفضل به بعض قيادات المصع عند زيارتي أمس للمصنع.. إلا أن غيرهم الذين خافوا على أنفسهم من الحديث مباشرة معي خلالا لزيارة تفضلوا واتصلوا بي وأبلغوني ما كنت أصلاً متيقنين منه. أن الوحدة المعالجة Process House هي الأخرى ليست جاهزة.. كيف إذن كان الرئيس سيفتتح المشروع.. الإجابة سهلة.. السكر موجود جاهز. ومعبأ في جولات مكتوب عليها (سكر النيل الأبيض).. لكن للدقة ليس مكتوباً على الجوال عبارة (صنع في مصنع سكر كنانة)..!! لا الطواحين جاهزة.. ولا وحدة المعالجة جاهزة.. وحده الذي هو جاهز (صيوان الفرح) بافتتاح مصنع لم يكتمل بعد.. !! المدير العام أطاح بمدير المصنع.. والوزير قدم استقالته.. والمشكلة قائمة.. تماماً مثل السؤال الخطير المفجع.. من الذي أتى بالمقاول الهندي..!! ولماذا ؟؟ نواصل غداً .. بإذن الله..!!

الفساد في مصنع سكر مشكور

كارثة جديدة.. في الطريق إليكم

عثمان ميرغني

25 ابريل 2014

اليوم التالي

أمس الأول جرت البروفة الأولى لكارثة جديدة في الطريق إلى العرض العام.. (مناظر الفيلم) بدأت بمشهد مثير في المجلس الوطني (البرلمان) نشرته صحف الخميس.. يقول الخبر (احتشد عشرات من

مزارعي وملاك مشروع أم أجر الزراعي بولاية النيل الأبيض، بالبرلمان أمس احتجاجاً على ممارسات وزير الزراعة السابق عبد الحليم المتعافي الساعية لإقامة مصنع سكر مشكور في أراضي أم جر غصباً عن المزراعين في مساحة تقدر بـ30 ألف فدان غرب وشرق النيل الأبيض.. وحمل المحتجون لافتات تندد بالمشروع "مزراعو أم جر يرفضون سكر المتعافي) "

الدكتور عبد الحليم المتعافي وزير الزراعة السابق يعود إلى الأضواء من جديد.. هذه المرة بدور البطولة في (فيلم هندي) .. اسماً ومعنى .. سأحكي لكم قصته لتدركوا إلى أي درك وصل الحال ببلدنا (المكتول كمد)

هل سمعتم بقصة (مصنع سكر مشكور) .. ربما لم يطرق أذنكم.. الدكتور عبد الحليم المتعافي رئيس مجلس إدارة (شركة سكر مشكور المحدودة) ..كيف تسلم المتعافي رئاسة مجلس الإدارة لتنتهي صلته بالمشروع الأمر ليس واضحاً على الأقل بالنسبة لي..

المتعافي زار الهند مع وزير المالية السابق الأستاذ علي محمود.. وحصلوا على قرض من بنك الصادرات الهندي الحكومي (١٥٠) مليون دولار لإقامة المشروع.. وحتى هنا ربما الأمر (عادي جداً).. رغم أن صلة المتعافي بالمشروع حتى الآن غير مبررة.. لكن الذي حدث بعد ذلك أن الهند سددت الدفعة الأولى من القرض وقدرها (٢٥) مليون دولار.. وهنا كانت المفاجأة الكبرى!!

حفاظاً على زمن القارئ سأقفز للنهاية.. عقد مجلس إدارة سكر مشكور اجتماعه رقم (١٣) في اليوم الأول من أبريل ٢٠١٤ في مقر وزارة مالية ولاية الخرطوم.. المتعافي حاول تقديم تفسير لمصير هذه الـ(٢٥) مليون دولار.. فقال إنهم كانوا أمام خيارين إما أن يقبلوا بالتمويل الهندي مشروطاً بمقاول هندي يحدده صاحب امتياز التمويل.. وترتفع تكلفة التنفيذ.. أو الخيار الثاني وهو دفع مبلغ يسمى من باب التزويق (عمولة) وبالعربية المباشرة تسمى (رشوة) لإقناع الممول الهندي بفتح التنافس لكل الشركات الهندية التي ترغب في تشييد المصنع..

حسب ما قاله المتعافي إن الرشوة كانت في حدود ٣٪ من التمويل لكنها ارتفعت الى ٥٪ ثم ٧٪ ورست على (١٥٪) اي ما يعادل ٢٢,٥ مليون دولار (اثنان وعشرون ونصف مليون دولار).. دفعت لمقابل التنازل عن شرط الإصرار على مقاول بعينه.. ومع ذلك لا يزال السؤال باقياً بعناد.. مبلغ الـ(٢٥) مليون دولار... هل سيسدد الشعب السوداني قيمة هذه الرشوة ..حتى إذا سلمنا جدلاً بحكاية دفع الرشوة .. فالتمويل باسم حكومة السودان وهو دين على عاتق الشعب السوداني ..

القانون الهندي صارم جداً في هذا الاتجاه يلزم أي ممول حكومي بفتح التنافس على المشروعات الممولة حكومياً .. بل من فرط الشفافية في بلد مثل الهند يذهب القانون الهندي إلى أبعد من ذلك ويسمح لأي مواطن هندي الاطلاع على تفاصيل مثل هذه الصفقات التي يدخل فيها المال العام ليتثبت المواطن الهندي من سلامة التصرف في الأموال العامة لحكومة الهند ..

السؤال المباشر للسيد وزير الصناعة.. هل هو على علم بتفاصيل هذا (الفيلم) الذي لا يزال تحت الإنتاج.. ماهي علاقة المتعافي بهذا المصنع .. بل ومن الأصل من يملك شركة سكر مشكور..

نحن في انتظار رد وزير الصناعة..

مع سفير دولة الهند

اليوم التالي

30 ابريل 2014

عثمان ميرغني

نهار أمس.. قضيت أكثر من ساعة في لقاء وحديث صريح مباشر مع السفير الهندي بمقر السفارة.. الموضوع طبعاً هو قضية مصنع مشكور للسكر.. الصورة الواضحة ازدادت وضوحاً..

السفير الهندي كان واضحاً كالشمس في نفيه بصورة قاطعة أن تكون شركة OIA الهندية هي من أتى بالتمويل لمصنع مشكور.

السفير أكد ما قلته في المناظرة التلفزيونية–ليلة أمس الأول- مع الدكتور المتعافي في برنامج (حتى تكتمل الصورة) الذي يعده ويقدمه الأخ الطاهر حسن التوم.. قال السفير إنّ أيّ قرض حكومي يجري التفاوض عليه بين الحكومتين وجهاً لوجه.. ممثلتين في وزارتي المالية.. وبصورة سرية لا يطلع عليها أحد.. الحكومة الهندية لا تتدخل في أولويات البلد المستفيد من التمويل.. لكنها تشترط أن يكون للمشروع جدوى اقتصادية واجتماعية.. وأن تكتمل اجراءاته بمنتهى الشفافية.

قال السفير إنّ شركة OIA ليس لها علاقة بتمويل الحكومة الهنديّة من قريب أو بعيد.. لكن من أتى بها هو الجانب السوداني!!! بعد اكتمال الموافقة على التمويل وبدء اجراءاته الفنية الروتينية.

المتعافي في حديثه التلفزيوني.. مارس درجة من التضليل المتعمد، وقال إنّ سفيرنا في الهند خضر هارون هو من اتّفق مع شركة OIA أن تتكفل باستصدار تمويل من الحكومة الهندية.. وأصبحت هذه الشركة هي (صاحبة امتياز التمويل..)

نفس هذه الأوهام قالها المتعافي في إجتماع مجلس إدارة شركة سكر مشكور.. وأكد في الإجتماع أنّ الوفد المفاوض كان أمام خيارين؛ إما تنفيذ المشروع بتكلفة عالية.. أو دفع (رشوة)، أسماها (عمولة)، تعادل (15%) من قيمة التمويل، أي (22.5 مليون دولار أمريكي).. وأنّهم اختاروا الخيار الثاني (خيار الرشوة) لأنّه أوفر لحكومة السودان.. إذ يوفّر حوالى (20) مليون دولار.

هاتفياً تحصلت على إفادة من شركة OIA الهندية.. أكدوا رواية سفير دولة الهند في الخرطوم.

من الواضح تماماً أن هذا المشروع (الحكومي!!) ليس فيه إلا المتعافي.. فلو كان هناك عمل مؤسّسي ناضج.. لما كان هناك مجلس الإدارة هذا، الذي ينسج له المتعافي الأوهام فلا يهش ولا ينش عن المال العام.

ومن هنا تأتي دائماً الكوارث في العمل والمال العام.. أن تختفي المؤسسات والقرارات المؤسسية ويتعملق الأفراد بمنتهي (العبقرية!!!!) فيتحول المشروع العام والمال العام إلى مجرد ضيعة شخصية مملوكة لصالح القرار..

على الدكتور المتعافي أن يقدم استقالته من رئاسة مجلس إدارة شركة سكر مشكور.. فهو أصلاً بلا صفة دستورية أو تمثيلية تسمح له بذلك.. فوجوده (يهدد!!) استمرار تمويل الهند لهذا المشروع.. فكثرة القيل والقال.. والهواجس.. والشبهات التي تلف الطريقة التي يتعامل بها مع ملف المشروع باتت محل ريب..

انتهى عهد الوصاية على الشعب.. الذي يظل لا يعلم كيف تدار أعماله العامة.. ويدفع ثمناً باهظاً مقابل ذلك.. فواتير لا يعلم أحد من استهلكها..

أرجو من الدكتور المتعافي أن لا يكابر أكثر مما فعل.. هذا الشعب ما بات يحتمل مزيداً من العبث بمصائره..

فساد قيدات الحزب الحاكم بالسودان

بعد تنامي الكشف عن تورط عدة مسؤولين في عمليات فساد أنهكت اقتصاد البلاد، توقع مراقبون أن يخسر الحزب الحاكم في السودان قواعده الشعبية إذا لم تحصل ثورة تصحيحية داخله تقود لتغيير اللوائح والتخلص من بعض القيادات.

الجزيرة نت

14/5/2014

عماد عبد الهادي-الخرطوم

نقلت خمس قضايا ضد مسؤولين حكوميين بالسودان الحديث عن الفساد من السر إلى العلن، حيث تم توجيه نقد لاذع للحزب الحاكم كون أغلب من وجهت لهم أصابع الاتهام من قادته المعروفين.

ورغم ما ظلت ترددده الحكومة من أنها ستعمل على مكافحة الفساد الذي "تسبب في هدم جزء كبير من أركان الدولة السودانية" فإن معارضين يرون أن منهجها في معالجة قضايا الفساد هو ما دفع بها للازدياد.

فالقضية الأولى أشارت إلى أن مسؤولين تمكنوا من بيع خط يمتلكه السودان بمطار هيثرو الذي يربط الخرطوم بالعاصمة البريطانية لندن، ويعتبر من أقدم وأهم الخطوط المربحة للخطوط الجوية السودانية.

وتم بيع خط هيثرو أثناء تولي الشريف أحمد عمر بدر وزير الاستثمار ووالي ولاية الجزيرة السابق رئاسة مجلس إدارة الخطوط الجوية السودانية.

أما القضية الثانية فتتعلق بتجاوزات مالية وفنية وقانونية أدت لإدخال بذور قمح فاسدة وغير مطابقة للمواصفات إلى البلاد وتوزيعها على مشروعي الجزيرة والرهد الزراعيين، مما أخرجهما من دائرة الإنتاج.

واتهم في القضية -التي بلغت قيمتها نحو عشرة ملايين يورو وأدت لفشل الموسم الزراعي عام 2008- عدد من المسؤولين الحكوميين، بينهم وزير الزراعة حينها عبد الحليم المتعافي قبل أن تبرئه إحدى المحاكم.

أما القضية الثالثة فهي حصول رئيس المحكمة الدستورية عبد الله أحمد عبد الله ووزير العدل السابق عبد الباسط سبدرات ووكيل وزارة العدل السابق عبد الدائم زمراوي على مبالغ مالية لتحكيمهم في

نزاع بين الشركة السودانية للأقطان وإحدى الشركات الخاصة المملوكة لأحد مسؤولي شركة الأقطان نفسها.

وأدى كشف تداول الأمر إلى استقالة رئيس المحكمة الدستورية قبل أن يأمر وزير العدل النائب العام باستعادة الأموال التي حصل عليها المحكمون، مع إعادة القضية للمحكمة من جديد.

اعتراف وتحلل

بينما تمثلت القضية الرابعة في استيلاء مسؤولين في مكتب والي ولاية الخرطوم عبد الرحمن الخضر على مليارات الجنيهات بطرق ملتوية قبل أن تقبل جهات عدلية تحللهم والعفو عنهم بعد استعادة ما اعترفوا به من مبالغ مالية.

لكن وزارة العدل تدخلت وأمرت بالقبض على المتحللين والسير في إجراءات المحاكمة بعدما أصبح أمر التحلل محل تندر وتهكم من العامة.

فيما تمثلت القضية الخامسة في نشر جريدة الصيحة المستقلة وثائق تتهم عصام الدين عبد القادر الزين وكيل وزارة العدل الحالي والمدير العام لمصلحة الأراضي السابق بالاستيلاء على أراضٍ سكنية واستثمارية قدرت قيمتها بنحو خمسة ملايين دولار.

ويقول أستاذ العلوم السياسية بجامعة النيلين حسن الساعوري إن استمرار كشف ضلوع قياديي الحزب الحاكم في عمليات الفساد سيفقده التأييد السياسي الذي يحظى به حاليا.

ويرى أن استمرار حملة كشف الفساد في البلاد بالطريقة الحالية "يعني خروج المؤتمر الوطني من دائرة التنافس السياسي مستقبلا."

"الطيب مصطفى:الحزب الحاكم سيخسر تأييد قواعده لو أراد الاستمرار دون بتر أيادي من اتهموا بالفساد واستغلال النفوذ"

ويقول للجزيرة نت إن محاكمة المفسدين من عدمها لن تمنع تخلي بعض أنصار الحزب الحاكم عن السير معه إلى الأمام، لأن استشراء الفساد أصبح حقيقة ماثلة للعيان.

ويؤكد أن عددا كبيرا من أنصار الوطني أبدوا استياء من الفساد الذي ضرب جزءا كبيرا من مؤسسات القطاع العام، مشيرا إلى أن الموضوع وضع علامة استفهام بشأن مصداقية قيادة الحزب السياسية.

ملف الفساد في مكتب عبد الرحمن الخضر والي الخرطوم

موظفو مكتب عبد الرحمن الخضر اختلسوا 900 مليار جنيه

22 أبريل 2014

التغيير

كتب : صالح عمار

هاهي قصة أخري من قصص الفساد، في عهد المشروع الحضاري وربط قيم السماء بالارض، تخرج للعلن وتتداول تفاصيلها وسائل الاعلام ذات الصلة بالمؤتمر الوطني نقلاً عن لجنة التحقيق الرسمية المشكلة حول الموضوع.

وعندما تطلع علي التفاصيل لن تستطيع تفسير ماحدث إلا باسترجاع قصة النبي (الخضر) في القرآن الذي كان يفاجئ سيدنا موسي بافعال تفوق تصوره وإحتماله فكان الفراق بينهما، وهكذا ايضا هي قصة موظفي مكتب والي الخرطوم عبدالرحمن (الخضر) الذي تفيد الإحصاءات ان حجم ماتم حصره حتي اللحظة من إختلاساتهم وصل مبلغ 900 مليار جنيه!، مع الفرق المعلوم بالطبع بين (الخضرين) وان النبي (الخضر) اوضح فيما بعد الحكمة مما قام به بينما مايزال (خضر) الانقاذ ووالياها علي الخرطوم يلوذ بالصمت .

وتفيد تسريبات ان والي الخرطوم اجتمع قبل ايام بحكومة ولايته وبرر لهم ماحدث بأن موظفي مكتبه "خانوا الامانة واستغلوا ثقته فيهم ومعرفته القديمة بهم فقاموا بالاحتفاظ بتوقيعه واستخرجوا خطابات لمصلحة الاراضي ووزارة الزراعة وقاموا باستخراج اراضي زراعية وسكنية بأسماء وهمية وباعوها لمصلحتهم وبلغ عائد فوائدهم ٤٢٠ مليار.وأخذوا أموال من أموال الولاية بلغت ٥٠ مليار والآن هم محجوزون في نيابة الثراء الحرام."

فيما قال مسئول آخر : "الوالي يكذب" واستدل المسئول بأن الرئيس البشير اخبره شخصياً برواية مختلفة ووفقا لهذه الرواية فإن "قيمة الفوائد بلغت ٦٠٠ مليار والمبلغ النقدي من الولاية ٩٠ مليار وان الرئيس قال للوالي انت علي علم بالأمر منذ اكثر من عام من الامن الاقتصادي وبالرغم من ذلك لم تتخذ اي اجراء ضدهم، فرد الوالي وقال انا ثقتي بهم عالية لأنني كنت اعتقد انها وشاية ومكايدة."

وسواءً صحت الرواية الاخيرة او لا فالثابت ان اموالاً ضخمة تفوق الخمسمائة مليار وتصل حتي 900 مليار تم نهبها بواسطة موظفي (الخضر)

ولاشك ان اسئلة مشروعة تتبادر لذهن كل من يقرأ الخبر : كيف يستطيع موظفون إختلاس مليار واحد ولايتم إكتشافهم إلا بعد ان يصلوا المليار الذي كانوا بعده علي خطوات من الترليون؟ وإذا كان الموظفين في مكتب (الخضر) يختلسون مثل هذا المبلغ فكم ياتري حجم مايمكن ان يكون (الخضر) نفسه قد قام بابتلاعه وهو المسنود بالحصانات واللحية؟ وكيف يحدث ذلك في ظل ادعاءات ان هذه دولة إسلامية يؤدي مسؤولوها القسم علي المصحف الشريف قبل توليهم اي موقع بعدم خيانة الامانة؟.

لماذا لا يقدم والي الخرطوم استقالته؟!..وقيع الله حمودة شطة

الانتباهة

نشر بتاريخ الخميس، 01 أيار 2014 08:07

الذي حدث في مكتب والي الخرطوم جريمة فساد كاملة الأركان، حدثت فيها عمليات تزوير وانتحال شخصية الوالي، غش وخداع، واختلاس من المال العام، مال الدولة ومال الشعب، وخيانة أمانة وغدر واستغلال النفوذ والمواقع العامة، لتحقيق مكاسب ومصالح ذاتية، وهذا يخالف الشرع والقانون والأخلاق ومبادئ الخدمة المدنية وإرث وشهامة وقيم أهل السودان في حفظ الأمانة والعهود والعهد والصدق، الذي عرفوا به قديماً وحديثاً في الداخل والخارج، وتلك شامة بيضاء على جبين كل سوداني تربى على هذه القيم من الأسرة إلى المدرسة، ومن المجتمع إلى مكان أداء العمل، حيث الوظائف العامة والخاصة .

والي الخرطوم عبد الرحمن الخضر مسؤول مسؤولية مباشرة وتامة عن اختيار من يعمل معه من الوزارة إلى مكتبه إلى أصغر موظف يمكن أن يكون عاملاً معه في حكومة ولاية الخرطوم، وهذا شيء معلوم، فإذا كان هو أي ـ الوالي مسؤول أمام الله تعالى من جميع أحوال سكان ولاية الخرطوم.. مسؤولية راع عن رعيته في السراء والضراء، فمن باب أولى أن يكون مسؤولاً عن موظفيه داخل هرم حكومة ولاية الخرطوم، الأمر الذي لا يمكن أن يعفي السيد الوالي عن أي تصرف يصدر من أحد موظفيه طالما هو المسؤول الأول والقيِّم على الأداء العام لهؤلاء بطريقة مباشرة أو عبر إداراتهم فالأمران سيان، وهل يستطيع الوالي أن ينفي مسؤوليته في اختيار فريق مكتبه الخاص وقد جرت العادة أن كل وزير أو والٍ أو مدير عام في مؤسسة ما أو غيره هو من يحدد أعضاء فريق مكتبه الخاص؟ هو أمر يدعو المسؤول العام في الدولة أن يراعي ضوابط هذا الاختيار الأخلاقية والقانونية مقرونة بالمؤهلات والمهارات اللازمة لمن يراد توظيفه في هذه المواقع الحساسة، لكن للأسف لا ضوابط ولا أخلاق عند كثير من الناس في هذا الجانب، سوى القرابات والوساطة والمحسوبية والمحاباة ومراعاة المصالح الخاصة، التي أفسدت الخدمة المدنية وضيّعت الحقوق العامة ونشرت الظلم والضغائن، وفي المقابل سمحت هذه التجاوزات الإدارية والفنية بدخول عناصر فاسدة وعاجزة لا ضمير لها ولا تربية ولا ورع ولا دين ولا أخلاق يردها عن الاختلاس والسرقة والنهب والربا والتزوير، وأكل أموال الحرام وأكل أموال الفقراء والأيتام بهدف تحسين المظهر الاجتماعي العام أمام الناس بتشييد المنازل

والتطاول في البنيان وقيادة السيارات الفارهة والمكاتب المهيأة، متجاهلون أو جاهلين المسؤولية أمام الله ملك الملوك الذي بطشه شديد..! آكلين من السحت مربين أطفالهم وأهليهم من الحرام الذي هو حسرة وندامة يوم القيامة.

والي الـخرطوم يكشف تفاصيل جديدة في قضية فساد موظفي مكتبه

08/05/2014

المجهر السياسي

تقرير : فاطمة مبارك

عادت قضية موظفي مكتب والي الخرطوم للساحة من جديد من خلال تنوير دعت له أمس إدارة الإعلام بجهاز الأمن والمخابرات، وحسب حديث مدير الإعلام بالجهاز «العبيد صالح» أن الجهاز عقد هذا التنوير بغرض تصحيح كثير من الشائعات التي ظلت تطلق في الساحة وتغذي الرأي العام بمعلومات مغلوطة.

بينما ابتدر والي الخرطوم دكتور «عبد الرحمن الخضر» حديثه بتذكير الناس بأبعاد قضية موظفيه دون إبداء أي رغبة في التستر على أحد منهم، لكن هذا لم يخف الأثر الذي بدا واضحاً على والي الخرطوم من هذه القضية التي كشفت حجم الثغرات الموجودة في مكتبه وشغلت الرأي العام خلال الأيام الفائتة، كذلك فهم معظم الحضور أن هذا التنوير ربما تم في إطار تبييض وجه الوالي وحكومته على خلفية ما أثير في الساحة حول نية عزله من ولاية الخرطوم..

دكتور «عبد الرحمن الخضر» كان حريصاً على تفنيد الشائعات التي سرت عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ولم يخف كذلك امتعاضه من بعض الكتاب الذين اعتمدوا عليها كمصدر للمعلومات، ومن بين ما نفاه والي الخرطوم وورد في المواقع هو عدم وجود صلة قرابة بينه وبين المتهمين، لكنه قال: (أحدهم صلتنا به قديمة وتنقل في عدد من المواقع آخرها كان في وزارة الصحة (الشؤون المالية والإدارية) والمركز القومي للإنتاج الإعلامي وأخيراً جاء إلى مكتب الوالي)

وأقر الوالي بعدم معرفته لكل موظفيه. وقال: (المتهم الثاني كذلك ليس له صلة قرابة معي وكان ممثلاً للشرطة في وزارة المالية ويتميز بالنشاط) كما جزم الوالي بعدم حضوره لحفلة زفاف تخص أحد المتهمين مطلقاً لا في كافوري ولا غيرها. وقال (واحدة من الإشارات التي قادت إلى خيوط القضية شقة لأحد المتهمين بالعمارات) بينما أكد صحة المعلومة التي تحدثت عن جمعه لأفراد حكومته، مشيراً أن هذا تم من باب التنوير للعضوية الأساسية، وزاد بقوله: (رب ضارة نافعة لأن ما حدث دفعنا لمراجعة المكاتب)

وأبدى والي الخرطوم استياءه من الأخبار التي أشارت إلى أن رئيس الجمهورية طلب منه تقديم استقالته، وأن هذا الموضوع سيتم خلال ساعات بجانب إشاعات أخرى تحدثت عن أنه أصيب بصدمة

وتم حجزه في المستشفى، مضيفاً أن هذه الأنباء تسببت في إزعاج بعض أفراد أسرته بالخارج وداخل السودان. ونوه إلى أن الرئيس قال لهم (امضوا في التحقيقات ولا تأخذكم بالمتهمين الرأفة). واستبعد أن يكون عدم ذكر أسماء المتهمين تم بغرض التستر عليهم أو على أشخاص مسؤولين آخرين. وقال (نحن أحلنا الموضوع لوزارة العدل ولا أدري لماذا لم تذكر الأسماء لذلك تسأل هي عن ما تم، لكن عموماً ما ينشر في الإعلام لا يبشر بخير وفي كثير من الأحيان يدفع الإنسان لعدم الكلام، أما ما يقرأه الناس في مواقع التواصل الاجتماعي فإنني مقتنع بأنه يتم في إطار الخصومة السياسية). وعن المتهمين أكد الوالي عدم علمه بمكان حبسهم، كما لم يسمح لأحد بمقابلتهم أو الحديث معهم ولا أسرهم.

الأمن: لن نسمح بالشائعات

من ناحيته أوضح اللواء «محمد مختار» مدير أمن ولاية الخرطوم أنهم (قاموا باعتقال شخص في الولاية وتفتيش مكتب فيها دون تنوير الوالي بذلك وعندما نورناه دعانا إلى المضي قدماً في القضية)- أو كما ذكر. واستبعد «مختار» وجود تزوير في قضية مكتب الوالي حينها. وقال: (إذا قلنا هناك تزوير نكون غير دقيقين)، واعتبر أنفسهم بمثابة الشاكي الموجود في خانة الاتهام. واختتم «العبيد صالح» مدير الإعلام بجهاز الأمن والمخابرات التنوير برسائل قال فيها: (لن نسمح لأي شائعة أن تسري ولتعكر صفو الجو الإعلامي وسيكون ديدننا هو طرح أي قضية تحوم حولها الشائعات من خلال دعوة المسؤولين لتوضيح أبعادها للناس). وألمح إلى إمكانية عودة الرقابة حال اعتماد وسائط الإعلام على المصادر التي تبث الشائعات.

الوالي يذكر بأبعاد القضية

المعلومات الأولية عن المتهمين خرجت من أجهزتنا في الولاية.

وتم التعامل معها بتكوين لجنة تحقيق داخلية لم تتوصل لشيء وطلب من الجهاز المتابعة.

تكشفت بعد تحقيق طويل خيوط الموضوع.

تلخصت المخالفات والتهم الأولية في استغلال العلاقة مع أجهزة الأراضي في الولاية والاستفادة من ذلك في الحصول على عدد كبير من الأراضي بالإضافة إلى الشك في الطريقة التي كانوا يحصلون بها على ذلك.

بعد المداولة مع جهاز الأمن ورئيس الإدارة القانونية بولاية الخرطوم قرر الوالي مخاطبة وزارة العدل.

وزارة العدل محامي الحكومة ومستشارها ومندوبها بالولاية هو رئيس الإدارة القانونية بالولاية ومستشار الوالي.

وزارة العدل شكلت لجنة تحقيق عدلية بسلطات وكيل نيابة باشرت التحقيق مع المتهمين بعد القبض عليهم بواسطة جهاز الأمن والمخابرات واعتبرت تحقيقات جهاز الأمن هي البينات الأساسية اللجنة برئاسة المستشار «خالد أنس» وينوب عنه المستشار «ياسر أحمد.«

وخلصت اللجنة إلى التعامل مع القضية وفقاً لقانون الثراء الحرام والمشبوه وأعلنت على الملأ قرارها بتاريخ السبت (4/24) وتلخصت الإفادة في استحالة إثبات التزوير (تزوير توقيع الوالي حيث لم يتأكد ذلك بعد ولكن هنالك شك في تزوير توقيع مدير المكتب) وكذلك عدم وجود اعتداء على المال العام الذي بعهدتهما بمكتب الوالي.

وهذا مجمل اجتهاد اللجنة برئاسة المستشار «خالد» بموجب ما علمناه منهم.

،بعد الإعلان والضجة التي ثارت حوله طلب السيد وزير العدل الأوراق وقام بمراجعة الموضوع وأصدر قراره بإعادة القبض على المتهمين وتوجيه تهم شملت التزوير وغيرها وبناءً على ذلك أودع المتهمون حراسة المباحث المركزية بالخرطوم بحري ولم يسمح لأحد بمقابلتهم أو الحديث معهم من تاريخ ذلك القرار.

وطلب وزير العدل من نيابة المال العام تولي الموضوع وإعادة التحقيق الذي لا يزال جارياً حتى هذه اللحظة بعد نقلهم إلى حراسة أخرى.

بعد تكملة التحقيق الأولي طلب الوالي من جهاز الأمن استكمال التحقيق وتوسيع دائرة التقصي مع من يرد اسمه في التحقيقات من العاملين بالأراضي أو المتعاملين معهما.

تناولت التحقيقات مقابلة ما يزيد على ثلاثين شخصاً موظفين بالأراضي أو متعاملين معها (سماسرة وتجار) حيث ثبت تورط اثنين بصفة أساسية ألقى القبض عليهم ودارت شبهات حول آخرين سيتم معالجة أمرهم إدارياً.

أصدر الوالي قراراً بإيقاف العمل في بيع الأراضي الاستثمارية وطلب من وزير التخطيط العمراني دراسة الموضوع والنظر في مراجعة ضوابط أسس البيع.

الأراضي الاستثمارية هي أراضي يتم تقدير قيمتها بواسطة لجنة دائمة بوزارة التخطيط العمراني وتقوم بالإعلان عنها في المزادات أو في نافذة بيع الأراضي الاستثمارية وشراءها بأسعار اللجنة متاح لكل شخص ومن حق مدير عام الأراضي تقسيط السداد إلى أجل محدود بعد سداد مقدم معلوم.

وثبت أن متهمي مكتب الوالي ومن عاونهما من مصلحة الأرضي انحصرت مخالفاتهم في هذا النوع من الأراضي مستغلين معرفتهم بها وبالإجراءات المنظمة لذلك. وثبت من التحقيق أن جملة المال الذي اكتسبه المتهمون بمكتب الوالي بغير وجه حق (17.835.000) وهو عبارة عن مبلغ نقدي (2.350.000) جنيه وما تبقى قيمة ستة قطع أراضي وأربعة سيارات.

(الخضر) يقدم مرافعته للإعلام

المبادرة بالتحقيق الأولى جاءت من الوالي بالتنسيق مع جهاز الأمن بالولاية.

وتحويل الأمر للجهات العدلية جاء بخطاب من الوالي بتاريخ 2014/3/22م.

وطلب الوالي اعتماد نتائج تحقيق جهاز أمن الولاية ببينات أساسية ضد موظفيه المتهمين وبالتالي هو من قدم المتهمين للعدالة لاستكمال التحقيق القانوني.

وبعد هذه المرحلة وزارة العدل هي مستشار الحكومة القانوني (عبر مندوبها بالولاية) هي الجهة التي تكيف المخالفات قانوناً وهي التي تقرر بشأنها. ولذلك هي المسؤولة الآن وحيث إنه لم يصدر منها ما يمنع النشر فإن المعلومات الواردة في هذه الإفادة قصدنا تنوير الرأي العام بها.

خلاصة افادات الوالي

< ليس هنالك أي صلة قرابة بين الوالي والمتهمين الاثنين.

< المتهم الأول عمل بمواقع كثيرة وذو خبرة وآخرها في الشؤون الإدارية لوزارة الصحة الاتحادية ومنها جاء لمكتب الوالي عبر لجنة كونت لاختيار بعض العناصر التي أضيفت لمكتب الوالي.

< أما المتهم الثاني فيتبع للشرطة، انضم لمكتب الوالي بطلب من الوحدة الأمنية بالمكتب ولا صلة للوالي به أو باستقدامه وكانت محطته الأولى بالولاية هي وزارة المالية بولاية الخرطوم.

< كما لم يشهد الوالي حفل زفافه مطلقاً الذي أقامه بنادي الشرطة أو بمنزل أحد معارفه ولا يملك داراً بكافوري أو غيرها حسب علمنا وإنما شقة في إحدى العمارات وهي واحدة من الإشارات التي حسبت عليه ابتداء.

< جملة المبالغ التي وجهت التهم فيها هي ما ذكرته لجنة وزارة العدل برئاسة المستشار «خالد أنس» وهي إجمالي المبالغ التي يظن أنهم تحصلوا عليها بطريق غير مشروع ولا صحة لما ذكر من مبالغ تصل إلى أربعمائة أو ستمائة مليون أو غيره

< أشار الخضر الى أن مكتب الوالي بولاية الخرطوم مؤسسة متكاملة تتبع لأمانة الحكومة ويشرف عليه أمين عام الحكومة وهو المسؤول عن ضبط العمل الإداري فيه وأقسام المراجعة المالية هي المسؤولة عن متابعة العمل المالي فيه.

< التحقيقات التي تمت بمصلحة الأراضي والمعلومات التي تحصلت عليها الأجهزة قادت إلى إصدار قرار بإيقاف بيع الأراضي الاستثمارية مؤقتاً وأدت إلى وضع ضوابط جديدة لا تسمح بتكرار ما حدث وتضبط الممارسة فضلاً عن إظهار الشفافية في مثل هذه المعاملات.

> كان من الفوائد الاتفاق على إصدار مرشد للمتعاملين مع الأراضي من المواطنين لإلمام الكافة به.

تفاصيل جديدة في فضيحة الفساد بمكتب الخضر

الانتباهة

26 ابريل 2014

أعلنت اللجنة العدلية المكلفة بالتحقيق مع بعض منسوبي مكتب والي الخرطوم عبد الرحمن الخضر المتهمين باستغلال نفوذ الوالي، أعلنت تفاصيل جديدة حول فضيحة الفساد واستغلال النفوذ والحصول على أموال دون وجه حق في بيع وشراء أراضٍ، وكشفت لأول مرة عن استجواب والي الخرطوم

مرتين حول المستندات المنسوبة إليه والتي تم استغلالها بواسطة المتهمين لعمل تخفيضات في أراضي استثمارية وتخصيصها لآخرين لإبعاد الشبهات عنهم، وفيما جزمت اللجنة بعدم تورط الوالي في القضية، قالت في مؤتمر صحفي أمس إن الخضر أبدى تعاونه الكامل مع اللجنة لجهة عدم رغبته فيما سمته بـ«الغتغتة»، ورأت أن المتهمين ارتكبوا الجريمة بذكاء واستفادوا من مواقعهم باستخراج خطابات وإرسالها إلى وزارة التخطيط عبر موظف ـ لم تكشف عنه ـ بغية توصيلها لتخصيص أراضٍ استثمارية، وذكرت أن المتهمين باعوا تلك الأراضي التي بلغت وقتها «5» قطع أراضي وقاموا بشراء أخرى حتى بلغت «9» قطع أراضي في مواقع مميزة ـ لم توضحها ـ إضافة إلى «5» عربات «2 أسبورتاج ـ آكسنت ـ كوريلا ـ فيستو» تم شراؤها باسم مواطنين ليست لهم صلة بالحكومة أو قرابة للمتهمين من الدرجة الأولى تمت الاستعانة بهم لإبعاد الشبهات، وأعلنت اللجنة عن استردادها مبلغ «17.835.000» مليار جنيه عبارة عن أراضي وعربات وأموال نقدية نتجت عن استغلال الموظفين لمواقعهم واستخراج خطابات باسم الوالي لعمل تخفيضات في أراضي استثمارية حققوا منها مكاسب لأنفسهم ولسبعة مواطنين تم استغلال أسمائهم للتمويه.وقال عضو اللجنة المستشار ياسر أحمد صالح إن المتهمين ارتكبوا الجريمة بذكاء واستفادوا من مواقعهم باستخراج الخطابات وإرسالها إلى وزارة التخطيط عبر موظف لتوصيلها لتخصيص أراضي استثمارية. وأشار إلى أن الوالي خاطب وزارة العدل لتشكيل اللجنة بعد توفر معلومات في مارس الماضي تشير إلى ثراء الموظفين المشتبه بهم دون وجود اختلاسات أو خلل في العهدة طرفهم، بل أن المبالغ التي كانت تحت تصرفهم لا تمكنهم من امتلاك ربع ما جاء في التقرير، وبعد تشكيل اللجنة وإجراء التحريات اللازمة عبر سلطات النيابة ومكافحة الثراء الحرام تأكد تضخم في الثروات والممتلكات للموظفين وتم رصد وحجز «24» قطعة أرض وردت في تقرير المبلغ ممثل جهاز الأمن من بينها ممتلكات لم يستطع المتهمون تبرير كيفية حصولهم عليها، كما وجدت ممتلكات ليست لها علاقة بالثراء الحرام، وأشار صالح عن إحالة القرار لحكومة ولاية الخرطوم لاتخاذ الإجراءات الإدارية المناسبة مع الموظفين بعد قبولهم للتحلل من الثراء الحرام، لافتاً إلى توجيه مسجل عام الأراضي بتسجيل الأراضي باسم حكومة السودان وتوريد المبالغ لخزينة الدولة، ونفى صالح تعامل اللجنة بفقه السترة وقال: «لو كنا بنعمل بفقه السترة لما أعلنا الأمر أمام الإعلام».

على خلفية إلقاء القبض عليهم... فساد موظفي الخضر.. العدالة على المحك

3 مايو 2014

السودانى

تقرير: محمد البشاري

الكل صوب مدافعه نحو وزارة العدل على خلفية ظهور نتائج لجنة التحقيق فى قضية تجاوزات واستغلال النفوذ التى قام بها اثنان من موظفي مكتب والي الخرطوم وإطلاق اللجنة المعنية بالتحقيق لسراح المتهمين عقب تحللهم من المبالغ المليارية التى اختلسوها، ويبدو ولأول مرة تشهد قضية فساد

إجماعا من الكافة حول أخطاء ارتكبتها لجنة التحقيق بعدم تطبيقها للقانون الرادع للمشتبه بهم، المدفعية الثقيلة وسهام النقد أجبرت وزير العدل للخروج للعلن بقرار يقضي بفتح دعوى جنائية جديدة وإلقاء القبض على المتورطين فى فساد مكتب الخضر.

انحناء للعاصفة

وزير العدل محمد بشارة دوسة سارع للانحناء أمام عاصفة النقد التي واجهها قرار لجنة التحقيق بإصداره لقرار طلب من خلاله ملف لجنة التحقيق فى القضية بغرض المراجعة والفحص لامتصاص سهام النقد التى وجهت لوزارته بشأن إخلاء سبيل متهمين متورطين فى قضايا اختلاس مال عام ينبغي إخضاعهم للقانون الجنائي لسنة 1991م وليس قانون الثراء الحرام الذي طبقته لجنة التحقيق. دوسة تداول مع مستشارين قانونيين يتبعون له حول ملف لجنة التحقيق بشأن قضية موظفي مكتب الخضر وخلال (48) ساعة فقط من وقت طلب ملف لجنة التحقيق توصل دوسه ومستشاروه إلى إصدار أمر بالقبض على المتهمين في قضية فساد مكتب والي الخرطوم وفتح دعوى جنائية في مواجهة الموظفين المتهمين والحجز على الأموال وإحالة التحريات لنيابة المال العام للمواصلة فيها تحت إشراف لجنة من كبار وكلاء النيابة، ونص القرار على أنه استنادا لسلطات وزير العدل تحت المادة (3/55) من قانون الإجراءات الجنائية قام وزير العدل بفحص ومراجعة إجراءات محضر وقرار لجنة التحقيق في المخالفات المنسوبة للموظفين في ولاية الخرطوم وعلى إثره أصدر وزير العدل أمرا بفتح دعوى جنائية فى مواجهة كل المشتبه فيهم وفقا للقانون الجنائي لسنة 1991م تحت المواد(21) الاشتراك الجنائي و(26) المعاونة و(89) مخالفة الموظف العام للسلوك الواجب اتباعه و(123) التزوير و(124) تحريف المستند بواسطة الموظف العام بجانب المادة(2/177) خيانة الأمانة من الموظف العام.

إلقاء القبض

وعلمت(السوداني) أن نيابة المال العام التي وجهها وزير العدل بتنفيذ القرار واتخاذ الإجراءات قامت أمس بتنفيذ أمر القبض بإلقاء القبض على(4) متهمين وأودعتهم الحراسة، وأشارت المتابعات الى أن نيابة المال العام حتى يوم أمس لم تتسلم ملف التحقيق مع المتهمين من وزير العدل لكنها قامت بتنفيذ أوامر القبض بناءً على توجيهات الوزير وتنتظر استلام الملف للشروع فى التحريات مع المتهمين وفقا للمواد الواردة في قرار وزير العدل.

وتتراوح عقوبات المواد الواردة فى قرار وزير العدل بحسب الجرم حيث نص القانون على أن عقوبة تهمة المادة (21) الاشتراك تنفيذا لاتفاق جنائي وفقا للنص تقول إذا ارتكب شخصان أو أكثر جريمة تنفيذا لاتفاق جنائي بينهم يكون كل واحد منهم مسئولا عنها كما لو ارتكبها وحده ويعاقب بالعقوبة المقررة لها، بينما نصت عقوبة المادة (26) المعاونة على أنه كل من يعاون على ارتكاب أي فعل يشكل جريمة بقصد تسهيل وقوعها تطبق بشأنه أحكام جريمة التحريض ويعاقب بالعقوبة المقررة للمحرض بحسب الحال، ونصت عقوبة المادة (89) المتعلقة بمخالفة الموظف العام للسلوك الواجب اتباعه على أنه يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنتين أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا، فيما نصت عقوبة

جريمة التزوير الواردة فى المادة (123) على أنه إذا وقع الفعل من موظف عام فى سياق وظيفته يعاقب بالسجن مدة لا تجاوز (7) سنوات كما تجوز معاقبته بالغرامة، ونصت عقوبة المادة (124) المتعلقة بتحريف المستند بواسطة الموظف العام بمعاقبته بالسجن مدة لا تتجاوز (7) سنوات كما تجوز معاقبته بالغرامة، غير أن آخر مادة وردت في قرار وزير العدل هى المادة (2/177) المتعلقة بخيانة الأمانة للموظف العام التى تتراوح عقوبتها بين السجن لمدة (14) سنة مع الغرامة أو بالإعدام .

اعتراف بالأخطاء

لكن مراقبين لتطورات القضية والملف اعتبروا مراجعة الوزير لقرار لجنة التحقيق التي يرأسها مستشاروه حق منحه له قانون الإجراءات الجنائية لكنهم اعتبروا قراره بالأمر بإلقاء القبض على المتهمين وفتح دعوى جنائية فى مواجهتهم إلغاءً لكل الإجراءات السابقة التي اتخذتها لجنة التحقيق، غير أنهم أرجعوا السبب الرئيسي في طلب الوزير للملف للفحص والمراجعة بغرض إسكات سهام النقد التي انتاشت وزارته من كل جانب والانحناء للعاصفة القوية عقب ظهور نتائج لجنة التحقيق في فساد موظفي مكتب والي الخرطوم مما دفعه للانحناء أمام قوة العاصفة. مصادر عدلية تحدثت لـ(السوداني) وأبدت دهشتها من تشكيل لجنة التحقيق من مستشارين لم يصلوا إلى درجات قيادية تمنحهم الخبرة الكافية للتحقيق في قضية موظفي مكتب الوالي باعتبارها أضحت قضية رأي عام، واعتبرت المصادر قرار وزير العدل بأنه يحمل اعترافا بوجود أخطاء وقعت فيها لجنة التحقيق بعدم تطبيقها للقانون الجنائي فى حالة موظفي مكتب الخضر.

بالمقابل قال خبير قانوني فضل حجب اسمه لـ(السوداني) أمس إن قرار وزير العدل يعتبر تغييرا جوهريا في مسار الدعوى الجنائية، واعتبر القرار بأنه سليم وغير معيب وفقا للقانون لجهة أن وزير العدل استخدم سلطاته الواردة في قانون الإجراءات الجنائية التي تجوز له طلب فحص أي أوراق متعلقة بالبلاغات ولجان التحقيق، ومضى ليقول إن دوسة وبعد اطلاعه على ملف لجنة التحقيق تبين له أن الوقائع الواردة تشكل مخالفات، مشددا على أن طلب وزير العدل للملف لفحصه وإصدار قرار فيه جاء نتاج الأحاديث القوية التي وردت في وسائل الإعلام حول القضية، وأبدى الخبير القانوني استغرابه من اتجاه لجنة التحقيق لتطبيق قانون الثراء الحرام بالرغم من منحها سلطات النيابة العامة التي تخول لها عمل تحقيق جنائي، ورفض توصيف قرار وزير العدل بأنه تشكيك في كفاءة مستشاري اللجنة، وأعاب الخبير القانوني على اللجنة تدنيها في الدرجة الوظيفية .

الافراج عن منسوبي مكتب الخضر دون فتح بلاغات جنائية وانهاء القضية بالتحلل عن الأموال المكتسبة

نشرت يوم 27 أبريل 2014

التغيير: الخرطوم

أخلت لجنة التحقيق مع منسوبي مكتب والي ولاية الخرطوم سبيل المتهمين واكتفت فقط باسترداد جزء من المال العام المنهوب المقدر بحوالي 900 مليار جنيه دون فتح بلاغات جنائية ضدهم.

قال نائب رئيس اللجنة ياسر أحمد صالح، في مؤتمر صحفي السبت بالخرطوم إن الخضر هو من أحال تقرير الجهات الأمنية لوزارة العدل الذي حوى معلومات تشير إلى ثراء الموظفيْن المشتبه بهما دون وجود أي خلل مالي داخل المكتب.

أشار لقبول لجنة التحقيق التحلل من المشتبه بهما عن الأموال التي تحصلوا عليها بدون وجه حق وفقاً لأحكام المادة (13) من القانون المذكور، حيث تم استرداد مبلغ 17,835 مليون جنيه هي قيمة تسع قطع أراضٍ سكنية وخمس عربات 2,4 مليون جنيه نقداً.

وأكد إرجاع الأراضي للدولة والأموال إلى خزينة الدولة، وفي حال رفض المتهمين التحلل من المال الحرام فإن خيار اللجنة الثاني هو اللجوء للمحكمة وفقاً للقانون.

وأوضحت اللجنة أنها أعلمت مكتب الوالي بتفاصيل القضية وان الموظفين تحللا وليس عليهما اي جرم ويمكن ان تتخذ فيهما ما تراه من إجراءات إدارية.

وشكلت وزارة العدل لجنة تحقيق في قضية فساد مالي تورط فيها اثنان من موظفي مكتب والي ولاية الخرطوم باستغلال نفوذهما في استخراج خطابات باسم الوالي لعمل تخفيضات في أراضٍ استثمارية وتخصيصها لأنفسهم. وأعلنت نتائج التحقيق في وقت وجيز علي عكس ما يحدث في مثل هذه اللجان التي تأخذ أوقاتا طويلة.

وأشارت اللجنة الى أنه بعد التحقيقات الواسعة التى طالت أشخاصا لا صلة لهم بالولاية فإن الوقائع التى توفرت تجعل القانون الواجب التطبيق هو قانون الثراء الحرام والمشبوه لسنة 1989م نظراً للذكاء والحيل الشديدة التي إستخدمها المتهمون بتسجيل الاراضي والعربات والاموال تحت أسماء وهمية فاذا ذهبت للمحكمة يصعب إثباتها ضدهم.

واعلن نائب رئيس اللجنة ان اللجنة إستجوبت الوالي مرتين للادلاء بافادته حول صحة بعض المستندات وقال ان الوالي كان متعاوناً مع اللجنة وأشار الى الجهد الكبير الذي بذلته لجنته بالتعاون مع الاجهزة الامنية في تتبع حركة المال بعد ان تحول المتهمين للمتاجرة في الأراضي والعربات مبيناً ان عدد الاراضي التى حصلوا عليها بطريقة غير مشروعة (5) غير ان عمليات البيع والشراء أوصلتها الى (9) قطع .

ملف تقاوي القمح الفاسدة

ح نجيب غيرها

السوداني

18 نوفمبر 2013

الطاهر ساتي

قبل ثلاث سنوات، عندما وزعت شركة الأقطان مبيدها الفاسد لمزارعي مشروع الجزيرة، وطالبت الصحف الحكومة بمحاكمة المفسدين، كتبت ما يلي بالنص..(عباس الترابي)، يرأس مجلس إدارة الشركة التي إستجلبت هذا المبيد، ويرأس إتحاد المزارعين الذين تضرروا من هذا المبيد، وكذلك عضو نافذ في مجلس إدارة المشروع التي وزعت هذا المبيد، ثم عضو نافذ في مجلس تشريعي الولاية التي تضرر زراعها من آثار هذا المبيد، وكذلك يشغل منصب امين امانة الزراعة بالحزب الحاكم المناط به محاسبة الجهاز التنفيذي على جريمة هذا المبيد..كل هذه المؤسسات - التشريعية والرقابية والتنفيذية والحزبية - مختزلة في شخص اسمه (عباس الترابي) ..هكذا المؤسسية في بلادي، ولذلك نسأل الذين يطالبون الحكومة بمحاكمة المفسدين :(من يحاسب من!؟؟)..

واليوم - أي بعد ثلاث سنوات من قضية المبيد الفاسد - ينتج مشروع الجزيرة طامة أخرى، وهي المسماة بقضية (تقاوى القمح الفاسدة)..تقاوى قمح هذا الموسم لم تنبت بمشروع الجزيرة، ولايزال عباس الترابي - رجل المناصب التشريعية و الرقابية والتنفيذية والحزبية - يتحدث من موقع القيادة الفاشلة بالنص : (نلتزم باستبدال التقاوى الفاسدة بأخرى صالحة)، هكذا يلتزم بعد أن كشفت الأرض ضعف النمو لسوء التقاوى وبعد أن أهدرت سلطات البلد أموال الناس في تلك التقاوى..(خلاص حصل خير، حنجيب غيرها)، لسان حال عباس الترابي..قالها، وكأن الموسم ينتظر وعده أو كأن سيادته ليس بمسؤول - مع آخرين - عن أموال الناس المهدرة في جلب وزرع و سقي بذور لم تنبت زرعاً ولن تثمر (سنابلاً!!)

المهم، رحلة التقاوى الفاسدة..في موسم 2005، وفي إطار إتفاق التعاون بين الوزارتين، قدمت وزارة الزراعة التركية للوزارة السودانية منحة قدرها (3000 طن تقاوى قمح محسنة)..وبعد إختبارها، أجازت البحوث الزراعية من أصناف المنحة التركية صنفين (إمام و نبتة)، وتم زرعهما و (نجح الموسم)..ومنذ موسم 2005، توالى إستيراد تقاوى الصنفين - إمام ونبتة - من هيئة إنتاج التقاوى التابعة لوزراة الزراعة التركية، وظلت تجتاز الإختبار وتحقق النجاح المطلوب بالجزيرة وحلفا والشمالية والنيل الأبيض وغيرها..وفي موسم 2012، كالعادة حدث العجز في تقاوى القمح، فتم إستيراد ذات التقاوى التركية بواسطة البنك الزراعي (8.300 طن)، بقيمة قدرها (5.000.000 دولار)، ولكن بعد (فوات الآوان)..وهذا لايحدث إلا في السودان!!..

أي، كما تفاجأت وزارة الزراعة بموسم القمح، تلكأت وزارة المالية أيضاً في إجراءات سداد تلك القيمة، ولذلك حضرت التقاوى ولم تجد الموسم..وقت الزرع لاينتظر الكسالى و (العاجزين عن التخطيط).. تم تخزين تلك التقاوى- بواسطة البنك الزراعي - بمخازن الجزيرة وحلفا وغيرها من المشاريع لحين هذا الموسم (2013)، إذ فترة صلاحيتها حتى موسم (2015)..ولكن في شهر مايو الفائت، فاحت رائحة فساد تقاوى مخازن الجزيرة وتم التأكد من فسادها بواسطة لجان فنية، و الوزارة تعلم ذلك وكذلك إدرة مشروع الجزيرة ثم البنك الزراعي و (عباس الترابي أيضاً)..ومع ذلك، بعلم وإشراف سلطات وزارة والإدارة والبنك وعباس الترابي، تم توزيع التقاوى المؤكد فسادها للمزارعين بالجزيرة، وكان طبيعياً ألا تنبت الأرض هناك غير (العدم والفراغ)..وبعد كل هذا القبح المسمى هنا بالتخطيط والتنفيذ، يخرج أحدهم مخاطباً الناس والبلد بمنتهى البساطة والبراءة (حصل خير، ح نجيب غيرها)..لك الله يا وطناً بلغ الحرمان بشعبه حد التفكير في أن يقتات من بيت النمل، ليس لقلة مواردك ولكن لفساد (ولاة أمرك !!)

تقاوي فاسدة تفشل موسم القمح بمشروعي الجزيرة والمناقل

الوطن القطرية

25 نوفمبر 2013

تكبّد آلاف المزارعين بمشروعي الجزيرة والمناقل- أكبر المشاريع المروية بولاية الجزيرة وسط السودان- خسائر مالية فادحة جراء تقاوي قمح فاسدة تمت زراعتها ولم «تنبت»، الأمر الذي يهدد بنزع أراضي بعض المزارعين بناء على إقرار تم توقيعه مع إدارة مشروع الجزيرة في حال فشل الموسم الزراعي أو السجن إذا عجزوا عن سداد المديونيات المالية من البنك الزراعي الذي يمول المزارعين. وأبدى المزارعون في أقسام (المعيلق، الترابي، أم دقرسي) ومكاتب أخرى في وسط المشروع، سخطهم من إدارة المشروع لعدم إجرائها الفحص على التقاوي والتأكد من صلاحيتها قبل زراعتها، خاصة أن هنالك العديد من المزارعين قاموا بسداد أقساط التأمين مقدما، وتكفّلهم بتحضير الأراضي من حرث وتروية على نفقتهم الخاصة. ويقول المزارعون: إن سبب عدم «إنبات» التقاوي أنها إما أن تكون استوردت فاسدةً أو أن طريقة التخزين الخاطئة لعام كامل هي التي تسببت في إفسادها. وقال محمد أبو شمة، سكرتير تحالف المزارعين عن أقسام (الماطوري، الهدى، المنسي) في حديثه لـ الوطن: إن الإنبات لم يتجاوز 18 %، مما يشير إلى أن طريقة التخزين التي قامت بها إدارة المشروع هي التي أدت إلى فساد التقاوي، وأكد رفض المزارعين لزراعة القمح من جديد في حال تغيير التقاوي. وكشف أبو شمة عن نية المزارعين رفع قضية لتعويضهم عن الأضرار والخسائر

المالية التي لحقت بهم جراء تحضير الأراضي لزراعتها. وأوضح البنك الزراعي الذي مول استيراد التقاوي بقيمة 10 ملايين دولار من تركيا، أن مهمته تقتصر فقط على التمويل، وأنه غير مَعني بالجوانب الفنية للمستورد التي هي من اختصاص وزارة الزراعة. وأكد مسؤول بالبنك الزراعي استعدادهم لاستبدال المحصول للمزارعين بتقاوي بديلة في حال اكتشاف عدم صلاحية التقاوي بصورة علمية. وفي الأثناء أعلن وزير الزراعة د. عبدالحليم المتعافي، تحمّله المسؤولية كاملة إذا ثبت أن هنالك خللا من جانب الوزارة، وتعهد بمعالجة القضية. (اتحاد مزارعي السودان) تعهد بتعويض المزارعين واستبدالها بتقاوي جديدة بعد فراغ اللجنة الثلاثية من التقصي والتحقيق من الفحص، والتأكد من فساد التقاوي. وحمّل الاتحاد وزارة الزراعة والري مسؤولية عدم اختبارهما جودة التقاوي قبل زراعتها، باعتبارها من مهامها الفنية. وعبر المزارعون عن غضبهم الشديد من الاعتذار الذي قدمه مدير مشروع الجزيرة عثمان سمساعة، بتلافي فشل المؤسم الزراعي، علما بأن المزارعين تكفلوا من مواردهم الخاصة تحضير الأراضي للزراعة من حرْث وتروية بمئات الجنيهات، وهو ما لن تتكفل به إدارة المشروع في حال زراعة الأراضي مرة أخرى لهذا المؤسم، حيث تبلغ تكلفة مساحة الفدان لمحصول القمح من عمليات التحضير وحتى الحصاد تبلغ حوالي 1750 جنيها سودانيا. وقد أثيرت قضية التقاوي الفاسدة داخل البرلمان السوداني بعد أن طالب عدد من النواب استجواب وزير الزراعة عبدالحليم المتعافي عن أسباب ضعف الإنبات وتخزين تلك التقاوي والتدابير التي تنوي الوزارة اتخاذها بشأن ذات القضية. وطالب البرلمان الجهات المعنية بتشكيل لجنة لتفصي الحقائق أُوكلت رئاستها إلى نائب رئيس اللجنة الزراعية بالبرلمان إبراهيم بابكر، الذي قال: إن اللجنة ستقوم بالتحقيق في نوعية التقاوي بكل المشاريع الزراعية دون استثناء. وأوضح ممثل اتحاد المزارعين محمد أحمد إبراهيم، أن لجنة التحقيق كشفت ضعف إنبات تقاوي القمح بمشروع الجزيرة، بنسبة 25 % إلى 50 %، وحمّل المسؤولية المباشرة لوزارة الزراعة والبنك الزراعي، الذي قال: إنه ثبت عمليا في الغيط فساد التقاوي؛ بسبب مشاكل في التخزين. ويتهم تحالف مزارعي الجزيرة والمناقل- وهو جسم معارض للحكومة، ويضم الآلاف من المزارعين- الحكومة بالسعي لتدمير المش روع، ونهب أراضي المزارعين من خلال عدة إستراتجيات؛ من بينها تقاوي القمح الفاسدة التي أعطيت للمزارعين دون التأكد من جودتها. وطالب القيادي بتحالف المزارعي إبراهيم محي الدين، بتكوين لجنة تحقيق مستقلة وتقديم المسؤولين إلى القضاء، وإقالة وزير الزراعة ومدير المشروع. ودعا اتحاد المزارعين بتعويض المتضررين من استعمال التقاوي التي تعتبر خسارة للمزارعين. وأشار الى أن الوقت ما زال يسمح بزراعة القمح، بيد أنه نسأل: من أين يجد المزارعون التقاوي السليمة والمنتِجة؟!

قضية الساعة الآن ..تقاوي القمح الفاسدة خطة باسم (عودة الأمل) للاستيلاء علي المشروع!

كتب / حسن وراق

الراكوبة

11-18-2013

المزارعون : مع المتعافي زراعة مافي!

() رحيل ومحاسبة الوزير ومدير المشروع مطلب شعبي!

() تحالف المزارعين يكشف مخطط التقاوي الفاسدة!

تقاوي القمح الفاسدة التي وزعت بواسطة البنك الزراعي لمزارعي الجزيرة والمناقل لموسم العروة الشتوية تكشف بوضوح حجم التآمر والتخريب الرامي إلي تدمير ونهب أراضي المزارعين والملاك وهي آخر ما تبقي بالمشروع بعد أن فشلت إدارة المشروع التي لعبت دور (السمسار) الوسيط عبر لجنة بابكرالتقي لتوفيق أوضاع الملاك و التي تسببت في خسائر مالية لبنك المال المتحد التي دفعت لبعض الملاك في بيع باطل وراءه احد أعضاء مجلس إدارة البنك وهو المسئول كبير في مجلس إدارة المشروع.

بعد فشل لجنة التقي كان لابد من إيجاد وسيلة جديدة (عودة الأمل) للهجوم علي الأرض التي لا تقدر بثمن فكان المخطط الاستراتيجي الذي يقم علي إفقار المزارع وإثقاله بالديون وإفقار التربة لتقليل إنتاجيتها عبر العديد من الوسائل ومنها التحضير السيئ للأرض عبر شركات ما يعرف بالخدمات المتكاملة وافتعال اختناقات الري واستخدام المبيدات والأسمدة والتقاوي الفاسدة.

قبل بداية الموسم الشتوي أعلن وزير الزراعة في خطته التأشيرية والتي من المفترض أن تكون نتاج خطة متكاملة، زراعة 300 ألف فدان قمح للموسم الشتوي بمشروع الجزيرة ليترك المجال ضمن تقسيم الأدوار إلي إدارة مشروع الجزيرة والتي ما تزال تقوم بدور السمسار لبيع أراضي المزارعين لتصدر إقرارا لتمويل زراعة القمح مقابل نزع الحواشة في حالة عجز المزارع سداد تكلفة القمح.

قام تحالف المزارعين بفضح دور إدارة المشروع ومخططها في الاستيلاء علي الأرض واصدر تعميما لجميع المزارعين بعدم التوقيع علي هكذا إقرار مطالبا إدارة المشروع ضمان المزارع لدي البنك الممول مقابل الإنتاج كما كان في السابق ولكن هذه المرة فالخطة المستهدفة ارض المزارع، خطة شيطانية بتوزيع التقاوي الفاسدة والتي كشف عنها أيضا تحالف المزارعين عبر شبكة عضويته الممتدة

علي طول وعرض المشروع مبينا أن هنالك خطرا يهدد المزارعين وطالبهم بعدم زراعة القمح تجنبا للخسائر بعد أن تأكد أن نسبة إنبات هذه التقاوي في أحسن الأحوال في منطقة الجزيرة لا يتعد 37٪ وفي المناقل 22٪ وذلك في حالة الزراعة في الفترة الأمثل التي لاتتجاوز 13 نوفمبر.

ظل اتحاد مزارعي عباس الترابي المحلول والذي لا يمثل شرعية بقرار حكم المحكمة الإدارية ومسجل تنظيمات العمل (نائما علي الخط) ولم ينبس ببنت شفة طوال المواسم السابقة ولا يعرف أحوال وظروف المزارعين ولم يعترض علي الإقرار المذل الذي سيتسبب في ضياع ونزع حواشة المزارع. بعد أن ذاع وعم خبر فساد تقاوي القمح وامتنع المزارعون زراعته متجهين نحو زراعة المحاصيل الشتوية الاخري المجهدة للتربة، أفاق اتحاد الترابي من غيبوبته و أصدر بيان (متخلف) ليستر به عورته، وجد المزارعون قد تجاوزوا اتحاد السلطان واتخذوا من التحالف قيادة حقيقية تضيء لهم الطريق وتنقذهم من كمائن الإدارة وسوء قصد المسئولين.

بدأت فضيحة التقاوي الفاسدة تكشف عن سترها وبدأ المختصون والمسئولون يتحدثون بصراحة ويعتبرون أن ما حدث جريمة لتدمير الاقتصاد الوطني شأنها شأن جريمة الأقطان والتي يحاكم المتهمون فيها أمام القضاء. جريمة التقاوي الفاسدة تستوجب مقاضاة المتهم الأول الوزير المتعافي وهو رئيس مجلس إدارة المشروع بالإضافة إلي المهندس سمساعة مدير المشروع ومدير البنك الزراعي . الكل يعلم أن التقاوي الفاسدة والمستوردة من تركيا باسم العينة (إمام) وصلت العام الماضي بعد بدء الموسم ليتم تخزينها في ظروف رديئة لم تراع متطلبات التخزين المتبعة لتستخدم بعد عام كامل دون أن يتم إعادة فحصها أو تجربتها في الأبحاث لتعكس عدم الإنبات وقام البنك مؤخرا بعد باستخدام نوعية جديدة باسم العينة (مزدانة) لم تثبت نجاح حيث أفاد المزارعون بأنه لم يحدث إنبات حتى الآن لمزدانة التي زرعت قبل أسبوع وقبل فوات الأوان تجري محاولات لتجريب نوعية جديدة باسم (نيلين) وسط تزمر واستياء من الخسائر التي تكبدها المزارعون الذين باعوا ممتلكاتهم ومنقولاتهم.

في محاولة منه للتملص من المسئولية صرح السيد المتعافي وزير الزراعة بحديث (مضحك) قائلا إن التقاوي المحسنة لا تغطي كل المزارعين في كل الدول وهذا حديث معمم وخادع وغير حقيقي وإذا صدقنا هذا الهراء فلماذا اصدر سيادته خطة تاشيرية لزراعة 300 ألف فدان ولم يوفر لها البذور المحسنة ؟ أما كان من الاجدي ان لا يحدد المساحة قبل أن يتأكد من مخزونه من البذور المحسنة وهذه أبجديات الإدارة التي تعوز الوزير الذي عاد يحمل القصور للمزارع مفترضا أن تكون لديه جزء من التقاوي خاصة به أو فليزرع محصولا آخر غير القمح ولعل هذا يعكس تهربا واضحا من المسئولية لا تعفه من المساءلة القانونية والادارية.

وزير الزراعة عبدالحليم المتعافي وهو طبيب عمومي و في ذات الوقت رئيس مجلس إدارة مشروع الجزيرة، كان تحالف مزارعي الجزيرة والمناقل قد اعترض علي جمعه بين المنصبين واصفا ذلك كالجمع بين الأختين لان مجلس إدارة المشروع مسئول لدي وزير الزراعة فكيف يكون الوزير المتعافي الخصم والحكم ومن الذي يحاسب مجلس إدارة المشروع إذا كان الوزير نفسه من يرأس الإدارة. بشهادة المزارعين إن مشروع الجزيرة لم يشهد أسوأ أيامه إلا في عهد المتعافي الذي يجب أن يذهب فورا ومعه المدير الحالي الذي جاء من خارج المشروع ولم يعمل به من قبل.

لا يوجد مبرر واحد تسند بموجبه وزارة الزراعة لطبيب عمومي (فاشل) مثل المتعافي خبرته في الزراعة لا تقارن بكفاءات وخبرات من عملوا في الزراعة وهي صميم تخصصهم ،أصبحوا خبرات عالمية في تخصصات دقيقة من حملة الدرجات العلمية الرفيعة ومن الكفاءات الإدارية الذين تسابقت عليهم الدول والمنظمات العالمية و جلهم من كوادر مشروع الجزيرة الذين وصفهم المتعافي بقوله (ما نزال في سنة أولي زراعة) هذا الحديث المستفز يطعن في كفاءة الكوادر الزراعية الرفيعة التي نهضت بالزراعة في مشروع الجزيرة وبقية المشاريع ولم تكن الزراعة في سنة أولي إلا عندما تولي أمرها الهواة ومن لاعلاقة لهم بها ومن لم يفن زهرة شبابهم فيها ولم يدرسوا بكلية الزراعة التي انشئت عام 1938 وكانت مثار إعجاب وإعجاز كليات الزراعة علي صعيد العالم ، حديث المتعافي الغير موفق يجب أن يتصدي له الجميع وخاصة أهل مكة.

ما جاء في حديث الطبيب العمومي عبدالحليم المتعافي وزير الزراعة في صحيفة السوداني لا يجب أن يترك ليذهب سدا لأنه مشحون بالمغالطات والتبريرات الواهية وما ذكره يكذبه الواقع خاصة في مشروع الجزيرة وهو يقول، أنهم حلوا مشكلة العطش والكل يعلم أن مشكلة المشروع في الري و العطش ناتج من ضعف البنيات التحتية للري من قنوات وبوابات واطماء وتطهير وليس عبثا أن تزدهر تجارة وابورات الليستر لسحب المياه إلي الحواشات مباشرة من الترع الرئيسية بالإضافة إلي أن شركات التأمين تقوم فقط بتغطية التأمين علي الغرق وليس العطش (الحريق) لعلمها بان مشكلة المشروع في العطش الناجم من الري و نظامه الذي دمر بواسطة شركات الخدمات المتكاملة التابعة للنافذين في الحكم في إطار المخطط العام لتدمير المشروع. الوزير المتعافي يسمي الأشياء بغير اساميها وهو يصف هذا العام (بعودة الأمل) لمشروع الجزيرة وللمزارعين. أي أمل هذا ومساحات القطن وهو المحصول الرئيسي الذي صمم المشروع من اجله لم تتجاوز هذا العام 10 ألف فدان بعد أن كانت 400 الف فدان! أي أمل هذا الذي يراود الوزير وتقاوي القمح الفاسدة تخرج العروة الشتوية من إنتاج القمح هذا العام، أي أمل يراود السيد الوزير، الطبيب العمومي (بعودة الأمل) هذا العام لمشروع الجزيرة وكل قنوات الري أصابها البلى والتدمير! أي أمل هذا والعمال الزراعيون بالمشروع وهم روح الزراعة هجروا المشروع إلي مناطق تعدين الذهب و ممارسة الأعمال الهامشية بالمدن! نعم نقولها للمتعافي انه عام يبشر (بعودة الأمل) ولكن للاستيلاء علي المشروع ومعاودة الكرة من جديد ولكن هيهات وكما يقول أهلنا في الجزيرة (كان ليك) وغيرك كان اشطر.

فساد وكيل وزارة العدل عصام الدين عبد القادر

الخميس 9 رجب 1435هـ الموافق 8 مايو 2014م ● يومية - سياسية - شاملة تصدر عن ش

إبان توليه منصب مدير عام الأراضي

وكيل «العدل» يستولي على قطع قيمتها (٣٠) مليارًا

الخرطوم ـ الصيحة

كشفت وثائق تحصلت عليها (الصيحة) عن امتلاك مدير الأراضي السابق عصام الدين عبد القادر الزين، وكيل وزارة العدل الحالي لعدد من القطع السكنية والتجارية تُقدر قيمتها الإجمالية بـ (٣٠) مليار جنيه ـ بالقديم ـ وبحسب تواريخ العقود المبرمة بين عصام الدين عبد القادر كطرف ثان والطرف الأول سواء كان حكوميًا أو غيره فإن حصوله على تلك القطع كلها كان إبان توليه منصب مدير عام الأراضي بولاية الخرطوم، عدا قطعة واحدة هي القطعة رقم (٧١) وتلاحظ من خلال العقود الرسمية التي حصلت الصحيفة على نسخ منها ان الطرف الثاني عصام الدين عبد القادر الزين مدير عام الأراضي وقتها يورد صفته في تلك العقود إما مستشارا في وزارة العدل او موظفًا فيها ولا يظهر على انه مدير عام الأراضي، وأن الطرف الأول ممثل الحكومة في بعض القطع هو مقرر لجنة الخدمات الاستثمارية سيف الدين عثمان محمد.

وبحسب المستندات ذاتها فإن عصام عبد القادر الزين حصل على القطع ادناه سواء عن طريق الشراء اوالتصديقات الحكومية إبان توليه منصب مدير عام الأراضي وذلك على النحو التالي :

١ ـ القطعة رقم ٦/١٩٠ مربع (٦) الشجرة تجاري ـ درجة ثانية ـ مساحة ٢٠٠ م مربع ابرم العقد في ابريل ٢٠٠٤

٢ ـ القطعة رقم ١٢٠٠ مربع ٨١ الجريف غرب تجارية في ٤/٥/ ٢٠١٠ (المساحة ٢٦٥ متر مربعًا)

٣ ـ القطعة رقم ١٩/ ٢٥ مربع ١٣ الرياض سكنية في ٤/٦/ ٢٠١١ (المساحة ٣٨٤ مترا مربعًا)

٤ ـ القطعة رقم ١٩٣ مربع (٧٠) المعمورة في ٢٨/ ٤/ ٢٠١١ (المساحة ٦٣٣ مترًا مربعًا)

٥ ـ القطعة رقم ٥٨ مربع (١٧) جبرة سكنية – ٤٠٠ متر مربع

٦ ـ القطعة رقم ٧١ مربع (١٧) جبرة سكنية ٤٠٠ متر مربع بتاريخ ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٥

تفاصيل مثيرة في أعدادنا القابلة.

وكيل العدل يقر بإمتلاكه (6) قطع اراضي سكنية وأستثمارية بالخرطوم

الطريق

11 مايو 2014

نفي وكيل وزارة العدل السوداني، عصام الدين عبد القادر، إستحواذه على قطع سكنية وإستثمارية بالعاصمة السودانية الخرطوم تقدر قيمتها بـ(30) مليار جنيه بطرق غير قانونية.

ونشرت صحيفة "الصيحة" -حديثة الصدور- تقريرا عن امتلاك وكيل وزارة العدل لست قطع اراضي ابان توليه منصب مدير عام الاراضي في السودان.

وأوقفت السلطات السودانية اليوم الاحد، على اثر ذلك رئيس تحرير الصحيفة ياسر محجوب واودعته الحبس فور انتهاء تنوير صحفي لوزير العدل، وابلغ مسؤول في الصيحة (الطريق) ان رسميان اوقفا رئيس التحرير في طريق عودته الة مقر الصحيفة وابلغوه بانه مطلوب بموجب أمر قبض.

وأقر عبد القادر، بأنه كان يمتلك (6) قطع أراضى واحدة تم شراؤها قبيل تقلده منصب مدير الأراضي، و(3) منها قال إنه اشتراها من قبل مواطنين وليس من السلطات الحكومية ولم يتحصل عليها عبر

تصديقات حكومية. وقطعتي أراضي استثمارية تم شراؤها من قبل لجان الخدمات الاستثمارية "ولا يتبع لها موظفين من مصلحة الأراضي وبالاسعار المتاحة للمواطنين."

ونفى عبد القادر، الذى تحدث في مؤتمر صحفي في شان يخصه بمبني وزارة العدل السودانية اليوم الاحد، أن تكون كل تلك القطع موجودة بحوزته حاليا. وقال "ما اثير يجافي الحقيقة."

ودعا عبدالقادر، وزير العدل محمد بشارة دوسة، أن يستعجل فحص إقرارات ذمته قبيل شغل منصب وكيل الوزارة المتمثلة في إمتلاك منزل بضاحية جبرة، ومنزل آخر بضاحية الكلاكلة ومنزل ثالث بحي الرياض.

وطالب عبد القادر، وزير العدل بأن يتم فحص اقرارات ذمته بغرض التثبت والتيقن من صدقية ممتلكاته عبر لجنة مختصة. وقال "نحن نجلس فى مواقع مهمة وحساسة ولا نقبل لانفسنا اي شكل من اشكال الشبهات."

ورأى، أن اجراءات التحقيق معه هي سلطة وتقديرات وزير العدل وتابع "ليس هناك ثمة مخالفة تستدعى التحقيق". وقال "اذا وجدت اللجنة ما يستدعى التحقيق الإضافي فالإجراءات معروفة."

وغادر الوكيل، التنويراً الصحفي دون أن يكمل الصحافيون ورؤساء تحرير الصحف الحاضرين أسئلتهم المتعلقة بالقضية.

ورفض الصحافيون خطوة وكيل الوزارة بالمغادرة قبل طرح الاسئلة عليه، الامر الذى ادى لتذمر وسط الصحفيين.

ملف أراضي اسرة البشير و بعض قيادات الوطني

(حريات) تنشر قائمة ببعض قطع اراضي اسرة عمر البشير

May 17, 2014

اكثرمن (50) قطعة في مواقع مميزة

المدينه	الحي	المربع	القطعه	المساحه	المالك
بورتسودان	المغتربين	1	130	600	احمد حسن احمد البشير
الخرطوم بحرى	كافورى	9	904	550	البشير عبدالله حسن احمد البشير
الخرطوم بحرى	كافورى	9	1023	600	مجمع النور الاسلامي/ناظر الوقف علي حسن احمد البشير
بورتسودان	المطار	8	342	300	محمد حسن احمد البشير
الخرطوم	كافورى	8	134	750	محمود حسن احمد البشير

بحرى					
الخرطوم بحرى	كافورى	9	545	750	هاجر محمد حسن احمد البشير
الخرطوم بحرى	كافورى	11	339	540	هديه عبدالله حسن احمد البشير
الخرطوم بحرى	كافورى	11	87	1520	وقف لصالح مجمع النور الاسلامي /ناظر الوقف علي حسن احمد البشير
الخرطوم بحرى	كافورى	9	545	750	يوسف محمد حسن احمد البشير
الخرطوم	التنعيم	00	1332	665	أحمد حسن أحمد البشير
الخرطوم	الدبلوماسي	1	121	483	العباس حسن أحمد البشير
الخرطوم بحرى	كافورى	9	545	750	سارة محمد حسن أحمد البشير
الخرطوم	الدبلوماسي	1	536	446	عبد الله حسن أحمد البشير
الخرطوم	جريف غرب	24	300	710	عمر حسن أحمد البشير
الخرطوم بحرى	كافورى	12	214	600	محمد عثمان حسن أحمد البشير
الخرطوم بحرى	كافورى	9	545	750	هند محمد حسن أحمد البشير
الخرطوم بحرى	كافورى	11	102	1520	العباس حسن احمد البشير
الخرطوم	برى اللاماب	9	182/1	449	العباس حسن احمد البشير
الخرطوم بحرى	كافورى	9	849	473	امنه حسن احمد البشير
الخرطوم بحرى	كافورى	4	781	500	اميمة احمد البشير حسن احمد البشير
الخرطوم	الثالثه	24	47	400	حسن احمد البشير
الخرطوم بحرى	شرق كوبر	5 ط	3	318	حسن احمد البشير
الخرطوم بحرى	كافورى	11	339	540	حسن عبدالله حسن احمد البشير
الخرطوم	كافورى	9	1091	4469	حكومة السودان خصصت تخصيص نهائي لمجمع

بحرى					حسن احمد البشير الإسلامي
الخرطوم بحرى	كافورى	9	808/7	200	حكومه السودان:- خصصت تخصيصا نهائيا بموجب الماده 1/42/ا من قانون التخطيط العمرانى والتصرف فى الاراضى لسنه 1994 لوزاره الشئون الاجتماعيه والثقافيه -ولايه الخرطوم لقيام مخبز- وقف لمسجد الشهيد/ عثمان حسن احمد البشير
الخرطوم بحرى	كافورى	11	297	540	زينب حسن احمد البشير
الخرطوم	برى اللاماب	9	159	460	عثمان حسن احمد البشير
الخرطوم بحرى	كافورى	11	2	945	على حسن احمد البشير
الخرطوم بحرى	كافورى	11	52	1800	عمر حسن احمد البشير
الخرطوم بحرى	كافورى	12	12	1200	وداد بابكر عمر مضوى
الخرطوم بحرى	كافورى	5	787	414	وداد بابكر عمر مضوي
الخرطوم بحرى	كافورى	8	729	600	علوية بابكر عمر مضوى
الخرطوم بحرى	حى الصحوه	–	110	370	مكه بابكر عمر مضوي

والفساد في الانقاذ فساد بنيوى وشامل يرتبط بكونها سلطة أقلية ، تحكم بمصادرة الديمقراطية وحقوق الانسان ، وتحطم بالتالي النظم والآليات والمؤسسات الكفيلة بمكافحة الفساد ، كحرية التعبير ، واستقلال القضاء ، وحيدة اجهزة الدولة ، ورقابة البرلمان المنتخب انتخاباً حراً ونزيهاً . كما يرتبط بآيدولوجيتها التي ترى في الدولة غنيمة ، علاقتها بها وبمقدراتها بل وبمواطنيها علاقة (امتلاك) وليس علاقة خدمة . وبكونها ترى في نفسها بدءاً جديداً للتاريخ ، فتستهين بالتجربة الانسانية وحكمتها المتراكمة ، بما في ذلك الاسس التي طورتها لمكافحة الفساد.

ويجد فساد الانقاذ الحماية من رئيس النظام الذى يشكل مع اسرته اهم مراكز الفساد ، كما يتغطى بالشعارات الاسلامية ، ولذا خلاف ارتباطه بالمؤسسات ذات الصبغة الاسلامية كالاوقاف والزكاة والحج والعمرة ، فانه كذلك فاق فساد جميع الانظمة في تاريخ السودان الحديث ، وذلك ما تؤكده تقارير منظمة الشفافية العالمية – السودان رقم (173)من(176) بحسب تقرير 2012 ، وتؤكده شهادات اسلاميين مختلفين.

وحين تنعدم الديمقراطية ، لفترة طويلة ، كما الحال في ظل الانقاذ ، يسود أناس بعقلية العصابات ، ويتحول الفساد الى منظومة تعيد صياغة الافراد على صورتها ، فتحول حتى الابرار الى فجار ، واما أدعياء (الملائكية) فانهم يتحولون الى ما أسوأ من الشياطين.!

(حريات) تنشر قائمة ببعض قطع اراضي قطبي المهدي احمد السنوسي

May 14, 2014

المدينة	الحي	المربع	رقم القطعة	الملاك	مساحة المالك
الخرطوم	**الرضوان**	**000**	**230**	**قطبي المهدي احمد السنوسي**	**753**
الخرطوم	**الرضوان**	**000**	**215**	**قطبي المهدي احمد السنوسي**	**605**
الخرطوم	**الرضوان**	**000**	**284**	**قطبي المهدي احمد السنوسي**	**608**
الخرطوم	**الرضوان**	**000**	**285**	**قطبي المهدي احمد السنوسي**	**854**
الدامر	**الدامر**	**40**	**89**	**قطبي المهدي احمد السنوسي**	**2785**
الخرطوم	**الرضوان**	**000**	**217**	**قطبي المهدي احمد السنوسي**	**720**
الخرطوم	**العزوزاب**	**2**	**38**	**ماريا قطبي المهدي احمد**	**229**
الخرطوم بحرى	**شمبات**	**9**	**138**	**قطبى المهدى احمد**	**400**
الخرطوم	**جريف غرب**	**81**	**294**	**قطبى المهدى احمد**	**720**
الخرطوم	**الاندلس**	**4**	**52**	**قطبى المهدىاحمد سنوسى**	**500**
الخرطوم	**الدبلوماسي**	**1**	**1631**	**ماريا قطبى المهدى**	**356**

(حريات) تنشر قائمة ببعض قطع أراضى عبدالله مسار فى العاصمة

June 3, 2014

تحصلت (حريات) على قائمة ببعض قطع أراضى عبدالله مسار – الوزير السابق – بالعاصمة وحدها (مرفقة)

وعبدالله مسار من (المندغمين) فى نظام المؤتمر الوطنى وليس احد قياداته او كوادره الاصلية ، اضافة الى انه من ابناء دارفور المهمشين حتى فى اروقة السلطة ، فاذا كان هذا بعض ما تكشف عن املاكه فى الخرطوم فيمكن تقدير حجم النهب الذى نهبته نخبة المؤتمر الوطنى وحلفائها للبلاد.

الولاية	المدينة	الحى	المربع	القطعة	المساحة	الملك
الخرطوم	امدرمان	ابوسعد	سوق مربع 18 ابوسعد	53	150	عبدالله مسار
الخرطوم	امدرمان	ابوسعد	سوق مربع 18 ابوسعد	52	150	عبدالله مسار
الخرطوم	الخرطوم	الازهرى	2	931	160	عبدالله مسار
الخرطوم	الخرطوم	الازهرى	2	932	160	عبدالله مسار
الخرطوم	الخرطوم	غرب السوق الشعبى	7	30/8	407	عبدالله مسار
الخرطوم	الخرطوم بحرى	الحلفايا	12	137	360	عبدالله مسار

حريات) تنشر قائمة ببعض قطع أراضي ربيع عبد العاطي

May 20, 2014

(حريات)

تحصلت حريات على نمر ثلاث قطع اراضي لربيع عبد العاطي (مرفقة) .

المدينه	الحي	المربع	القطعة	المساحه	المالك
الخرطوم	جبرا	2	15	320	ربيع عبدالعاطي عبد
الخرطوم	جبرا	9	628	400	ربيع عبد العاطي عبد
الخرطوم	الشهيد طه الماحي	–	747	400	ربيع عبدالعاطي عبد

وربيع عبد العاطي كادر متواضع في هرمية سلطة المؤتمر الوطني ، سبق واعترف في لقاء مع الصحفي صالح عمار بصحيفة (التغيير) بانه يمتلك عددا من العقارات الي درجة انه يعتاش من مدخولها الشهري (... انا اعيش من مدخراتي لاني كنت 14 سنة خارج السودان، وفي كل سنة من هذه السنوات كان لدي قطعة ارض، ومن حسن الحظ ان الاراضي صارت اسعارها اضعافا مضاعفة ومن ضمنها قطعة إشتريتها في شارع الستين ...) .

ويقول ربيع ان السلطة لم تمنحه مترا واحدا !! كانما هذا دليل براءته من الفساد، هذا في حين ان المؤشرات تؤكد بان السلطة منحته المليارات التي اشترى بها الامتار ! حيث علق متداخل بسودانيز اونلاين (أهالينا مغتربين بالـ 20 سنه في السعودية ما عملو قطعتين إنت كنت شغال وزير المالية في السعودية ؟؟) . واضاف متداخل اخر (اول شى ربيع ده كان شغال موظف فى شقق مفروشة لا يتعدى راتبه الاربعه الف ريال ثانيا : القطع الاربعتاشر منهم عشرة فى مدينة الشهيد طه الماحى كما يسمونها وربيع لما رجع من هنا سنة 90 لم يكون طه الماحى قد مات لان طه الماحى مات فى الطائرة التى كانت تقل الزبير محمد صالح وسقطت ومات فيها الزبير واخرون من ضمنهم العميد طه الماحى.. ربيع للذين لا يعرفونه فهو ابن عم على عثمان محمد طه وهذا هو كل الذى يتكل عليه .. ازيدك من الشعر بيت السيارة التى يقودها ربيع من نوع اوودى جماركها فقط اكثر من 800 مليون) .

(حريات) تنشر قائمة ببعض قطع أراضي عثمان يوسف كبر والي شمال دارفور

May 22, 2014

(حريات)

تحصلت (حريات) على أرقام ثلاث قطع أراضي في مواقع مميزة بالخرطوم لوالي شمال دارفور عثمان يوسف كبر (مرفقة) .

المدينه	الحي	المربع	القطعة	المساحه	المالك
الخرطوم بحرى	كـافورى	6	803	826	عثمان محمد يوسف كبر
الخرطوم	الدبلوماسي	1	389	889	عثمان محمد يوسف كبر
الخرطوم بحرى	الحاج يوسف	23	536	300	عثمان محمد يوسف كبر

وسبق وقال الوالي كبر في حوار مع صحيفة (المجهر السياسي) 15 مايو 2013 : (لا امتلك منزل خاص ولا حساب في بنك وأسكن بالايجار).

(حريات) تنشر قائمة ببعض قطع اراضي علي محمود محمد عبد الرسول وزير المالية السابق

May 14, 2014

(حريات)

المدينة	الحي	المربع	رقم القطعة	المساحة	الملاك
الخرطوم	المجاهدين	–	334	500	امل علي محمود محمد عبد الرسول
الخرطوم	الاندلس	20	1455	204	علي محمود محمد عبد الرسول
الخرطوم	الاندلس	20	1454	204	علي محمود محمد عبد الرسول
الخرطوم	المجاهدين	–	334	500	عمر علي محمود محمد عبد الرسول
الخرطوم	المجاهدين	–	334	500	محمد علي محمود محمد عبد الرسول
الخرطوم	المجاهدين	–	334	500	محمود علي محمود محمد عبد الرسول
الخرطوم	المجاهدين	–	334	500	نسيبه علي محمود محمد عبد الرسول
الخرطوم	الراقي	00	306	550	على محمود محمد عبدالرسول
الخرطوم	المجاهدين	–	334	500	على محمود

					محمد عبدالرسول

(حريات) تنشر قائمة ببعض قطع اراضي ازهري التجاني الشيخ وزير الاوقاف السابق

May 14, 2014

المدينة	المربع	رقم القطعة	الحي	الملاك	مساحته
أمدرمان	ا الثامنه	582	الثوره	ازهري التجاني الشيخ	420
الخرطوم	6	320	برى اللاماب	ازهرى التجانى الشيخ	320
الخرطوم	25 الاولى	95	المنشية	ازهرى التجانى الشيخ	570
الخرطوم بحرى	9	741	كـافورى	ازهرى التجاني الشيخ	439

(حريات) تنشر قائمة ببعض قطع اراضي نور الدائم ابراهيم زوج شقيقة عمر البشير

May 14, 2014

(حريات)

(حريات) تنشر قائمة ببعض قطع اراضي نور الدائم ابراهيم زوج شقيقة عمر البشير

المدينة	الحي	المربع	القطعة	المساحة	الملاك
الخرطوم بحرى	كـافورى	11	119	1600	نور الدائم ابراهيم محمد
الخرطوم بحرى	الوادى	38	576	300	نور الدائم ابراهيم محمد
الخرطوم بحرى	الوادى	63	311	400	نور الدائم ابراهيم محمد

الخرطوم بحرى	كافورى	1	633	960	نور الدائم ابراهيم محمد
الخرطوم	غرب الخرطوم	شارع 45	43	456	آمال نور الدائم ابراهيم
الخرطوم بحرى	الخوجلاب	36	979	500	على نور الدائم ابراهيم محمد
الخرطوم بحرى	كافورى	11	55	1440	نور الدائم ابراهيم محمد
الخرطوم بحرى	كافورى	4	510	1500	نور الدائم ابراهيم محمد
الخرطوم بحرى	كافورى	9	510	550	نور الدائم ابراهيم محمد
الخرطوم بحرى	كافورى	سوق 11	13	375	نور الدائم ابراهيم محمد
أمدرمان	أبوسعد	29/البقعة	148	400	نور الدائم ابراهيم محمد
الخرطوم بحرى	كافورى	11	4	1600	نور الدائم ابراهيم محمد
الخرطوم بحرى	كافورى	11	296	540	نور الدائم ابراهيم محمد
الخرطوم بحرى	كافورى	11	351	540	نور الدائم ابراهيم محمد
الخرطوم بحرى	كافورى	11	350	540	نور الدائم ابراهيم محمد
الخرطوم بحرى	كافورى	11	352	540	نور الدائم ابراهيم محمد
الخرطوم بحرى	كافورى	11	354	540	نور الدائم ابراهيم محمد
الخرطوم بحرى	كافورى	11	353	540	نور الدائم ابراهيم محمد
الخرطوم بحرى	شمبات	شمبات الشماليه	51	365	نور الدائم ابراهيم محمد
الخرطوم بحرى	كافورى	7	89	400	نور الدائم ابراهيم محمد
الخرطوم	كافورى	7	91	400	نور الدائم

بحرى					ابراهيم محمد
الخرطوم	شرق الامتداد	ج/9/10	1/16	198	نور الدائم ابراهيم محمد /وقف خيري لاذاعة الكوثر والدراما الاسلامية تحت نظارة عامر عبدالحميد سيداحمد طيلة حياته ثم الاكبر من اولاده ثم الذي يليه في السن طالما كان رشيدا فان انقرضوا فالناظر هواكبر العصبات فيما ان كان رشيداوالا تكون لاكبر المستحقين ان كان رشيدا
أمدرمان	أبوسعد	حي المال والأعمال	282	418	نور الدائم ابراهيم محمد عبد الله
الخرطوم بحرى	كـافورى	11	93	1225	نور الدائم ابراهيم محمد عبد الله
الخرطوم بحرى	كـافورى	11	97	1400	نور الدائم ابراهيم محمد عبد الله
الخرطوم بحرى	كـافورى	11	146	1400	نور الدائم ابراهيم محمد عبد الله
الخرطوم بحرى	كـافورى	14	25	535	نور الدائم ابراهيم محمد عبد الله
أمدرمان	أبوسعد	2/مدينة النور	1170	641	نور الدائم ابراهيم محمد عبد الله
الخرطوم	كـافورى	14	23	1080	نور الدائم

بحرى					ابراهيم محمد عبدالله
الخرطوم بحرى	كـافورى	7خدمات	51	260	نور الدائم ابراهيم محمد عبدالله
الخرطوم بحرى	كـافورى	11	293	1620	وقف خيرى لكفالة الايتام - ناظر الوقف (نور الدائم ابراهيم محمد عبد الله)
كسلا	بانت	1	100	400	وقف خيرى لكفالة الايتام - ناظر الوقف (نور الدائم ابراهيم محمد عبد الله)
الخرطوم بحرى	كـافورى	9	551	750	نورالدائم ابراهيم محمد
الخرطوم	ابو ادم	6	895	310	نورالدائم ابراهيم محمد
أمدرمان	أبوسعد	40/البقعة	1876	500	نورالدائم ابراهيم محمد
الخرطوم بحرى	كـافورى	9	780	839	نورالدائم ابراهيم محمد
الخرطوم بحرى	كـافورى	سوق 9	808/1	225	نورالدائم ابراهيم محمد
أمدرمان	أبوسعد	2/مدينة النور	1171	630	نورالدائم ابراهيم محمد عبد الله
الخرطوم بحرى	كـافورى	14	3	3217	نورالدائم ابراهيم محمد عبد الله
الخرطوم بحرى	شمبات	شمبات الشماليه	57	359.5	نورالدائم ابراهيم محمد عبدالرحيم
الخرطوم بحرى	شمبات	شمبات الشماليه	57/1	239.5	نورالدائم ابراهيم محمد عبدالرحيم
الخرطوم بحرى	كـافورى	3	1532	363	نورالدائم ابراهيم محمد عبدالله

الخرطوم بحرى	كافورى	سوق 11	6	323	نورالدائم ابراهيم محمد عبدالله
الخرطوم بحرى	كافورى	سوق 9	808/4	300	نورالدائم ابراهيم محمد عبدالله
الخرطوم بحرى	كافورى	9	418	1800	وقف خيرى لكفاله الايتام/ناظر الوقف نورالدائم ابراهيم محمد عبدالله

(حريات) تنشر قائمة ببعض قطع أراضي عبد الرحمن الخضر والي الخرطوم

May 18, 2014

المدينه	الحي	المربع	القطعة	المساحة	المالك
الخرطوم	شرق الخرطوم	/12 الشاطئ	182	799	عبدالرحمن احمد الخضر
الخرطوم	الفردوس	58	10	628	عبدالرحمن احمد الخضر
الخرطوم	الفردوس	58	9	385	عبدالرحمن احمد الخضر

(حريات) تنشر قائمة ببعض قطع اراضي مصطفى عثمان إسماعيل

May 14, 2014

المدينة	الحي	المر بع	رقم القطعة	المساحة	المالك
الخرطوم	اللاماب ناصر	5	190	400	محمد مصطفى عثمان اسماعيل
الخرطوم	الميزان	ـــ	52	456	محمد مصطفى عثمان اسماعيل
الخرطوم	جبرة	13	518	620	مصطفى عثمان

					اسماعيل
الخرطوم	الشجره	6	184	641	مصطفى عثمان اسماعيل
الخرطوم	الشجره	6	187	500	مصطفى عثمان اسماعيل
الخرطوم	الازهرى	27	180	966	مصطفى عثمان اسماعيل
الخرطوم	الازهرى	27	181	722	مصطفى عثمان اسماعيل
الخرطوم	الازهرى	27	182	610	مصطفى عثمان اسماعيل
الخرطوم	الازهرى	27	183	971	مصطفى عثمان اسماعيل

شركة المتعافى تحوز على قطع أراضى تبلغ مساحتها (6242) متر فى العاصمة وحدها

June 2, 2014

(حريات)

تحصلت (حريات) على قائمة ببعض قطع أراضى شركة مام التى يملكها الوزير السابق والقيادى بنظام المؤتمر الوطنى عبد الحليم اسماعيل المتعافي وشقيقه ، بالعاصمة (مرفقة)

وتؤكد القائمة ان شركة مام تحوز على (6242) متر بالعاصمة.

وجدير بالذكر ان عبد الحليم المتعافى سبق وقال فى حوار مع الطاهر حسن التوم في برنامجه (حتى تكتمل الصورة) (أنا ما كيشة وزول مفتح كويس ومسجل حاجاتي باسم أخواني ... ليست هناك رخص تجارية باسمى ولكني مساهم مع إخوتي في مجموعة استثمارات وأراقب من بعيد). كما تجدر الاشارة الى ان المتعافى واشقائه من اسرة فقيرة.

المالك	المساحه	القطعه	المربع	الحي	المدينة
شركة مام العالميه المحدودة	664	1/2	/3د	شرق الخرطوم	**الخرطوم**
شركة مام للمقاولات والانشاءاتالمحدوده	481	247	9	برى اللاماب	**الخرطوم**

شركة مام للمقاولات والانشاءاتالمحدوده	484	246	9	برى اللاماب	**الخرطوم**
شركة مام للمقاولات والانشاءات المحدودة	499	244	9	برى اللاماب	**الخرطوم**
شركة مام للمقاولات والانشاءات المحدودة	2045	3	1/أ	شرق كوبر	**الخرطوم بحرى**
شركة مام للمقاولات والانشاءات المحدودة	570	74	35	الازهرى	**الخرطوم**
شركة مام للمقاولات والانشاءات المحدوده	1499	132	—	بقر 22 شمبات	**الخرطوم بحرى**

أحمد بلال وعبدالله البشير من مافيا توطين العلاج التى نهبت ملايين الدولارات

July 1, 2014

(حريات)

أكد عدد من المتداخلين بالمواقع الالكترونية ، ومن بينهم الأستاذ سعد مدنى ، بان سبب معاداة وزير اعلام حكومة المؤتمر الوطنى أحمد بلال لحرية الاعلام تورطه فى فساد نظام الانقاذ.

وتشير (حريات) الى ان الاعلام سبق وكشف بان أحمد بلال أحد عناصر مافيا ماسمى بتوطين العلاج من الداخل ، والتى يشترك فيها عبد الله البشير شقيق المشيرعمر البشير ، وكمال عبد اللطيف وزير الموارد البشرية السابق ، وعبد الله سيد احمد وكيل وزارة الصحة السابق ، والتى نهبت حوالى 150 مليون دولار عبر توريد اجهزة فاسدة وغير مطابقة للمواصفات.

وسبق وأقر بابكر عبد السلام مسؤول امانة الفكر والثقافة بالمؤتمر الوطنى ولاية الخرطوم ، بحسب ما أوردت صحيفة (الصحافة) فبرير 2012 ، أقر بفساد توطين العلاج فى الداخل قائلاً (... ان من اكبر (فضائح الانقاذ) توطين العلاج بالداخل، واشار الي ان الدولة صرفت على توطين العلاج بالداخل (150) مليون دولار وزاد «لو صرفوا خمس المبلغ على برامج الرعاية الصحية الاولية لبلغنا شأنا في الصحة. (...

ووضع د. محمد عبد الرازق – رئيس لجنة التحقيق حول الفساد المالى بمستشفى الخرطوم – النقاط على الحروف ، فى تصريح لصحيفة (السودانى) ابريل 2012 (كشف رئيس لجنة التحقيق حول الفساد المالي والإداري بمستشفى الخرطوم د. محمد عبدالرازق عن تجاوزات كبيرة داخل أروقة المستشفى العريق مبيناً تورط شخصيات نافذة بالدولة فيه، لافتاً إلى تقديمهم تقريراً مفصلاً حول التجاوزات لوزير الصحة بالولاية د. مأمون حميدة بغية تقديمها لوزارة العدل للتحقيق فيها، لكن وزير الصحة أمر

بتشكيل لجنة أخرى في مسعى منه لطمس الحقائق والتستر على المفسدين –حسب قوله-وقال عبدالرازق في حديث لـ(السوداني) إن التقرير الذي أعدته لجنته كشف أن أجهزة توطين العلاج بالداخل التي سبق أن أشار إليها تقرير المراجع العام 70 % منها متعطلة وتم استيرادها عن طريق شركة تتبع للوكيل الأسبق للصحة وآخرين وأن شركة (الفراكيم) التي سبق أن جلبت هذه الأجهزة مملوكة لشخصيات نافذة بالدولة تعاقدوا مع أنفسهم وجلبوا الأجهزة التي كانت خسائرها باهظة بلغت المليارات ... مشيراً إلى إعفاء الشركة باتفاق إطاري بين مدير المستشفى عبد الله عبد الكريم وبين شركة الفراكيم لتتدخل شركه جديدة وهمية وأردف (الشركة الجديدة مالكها الحقيقي هو مدير مستشفى الخرطوم)

وأضاف محمد عبد الرازق فى حديث آخر لصحيفة(الوطن) بأن شركة الفاراكيم مملوكة للدكتور أحمد بلال عثمان- وزير الصحة آنذاك- ووكيل الوزارة عبدالله سيدأحمد وآخرين.

واورد النور احمد النور بصحيفة (الصحافة) (وفي فضيحة أخرى كشف تقرير رسمي أن أعمال شينكو التجارية – التي يمتلكها شقيق المسؤول السابق بوزارة الصحة الإتحادية – كانت تبيع وحدة الغاز الطبي (أوكسجين)، طوال فترة المسؤول السابق، لمشافي الخرطوم، بمبلغ قدره (75 جنيها)..والفاتورة النهائية التي تحمل الرقم (2604)، والمعنونة لمستشفى بحري التعليمي بتاريخ (31 أكتوبر 2010)، تكشف ذاك السعر..ولكن في هذا العام (2012)، تباع ذات الوحدة، من ذات الغاز الطبي، بواسطة شركات مختلفة، لمشافي الخرطوم ذاتها بمبلغ لايتجاوز قدره (36 جنيها)..نعم، لقد ارتفع سعر الدولار وكل السلع، ولكن انخفض سعر الأوكسجين بمشافي الخرطوم بعد إعفاء وكيل وزارة الصحة مباشرة، وبعد توقف تلك الشركة عن مد المشافي بالأوكسجين..!!).

وعن فساد الزبير بشير طه ... نحدكم

فساد غير قابل للنفي!! . .

الطاهر ساتي

9 مايو 2014

تقرير المراجع العام لم يُزعج حكومة ولاية الجزيرة، ولكن أزعجتها الصحف التي نشرت بعض التقرير وليس كله .. فالبيان الذي أصدره الناطق الرسمي باسم حكومة الجزيرة في صحف البارحة يعكس الوجه الحكومي المنزعج من نشر أبرز مخالفة مالية، واجتهد الناطق الرسمي في نفي تلك المخالفة ولكن – لسوء حظ منطقه – أكد وقع المخالفة واعترف بها .. اعتدى المدير العام لصندوق تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة على أموال قدرها المراجع العام ب (366.050 جنيه) ، وكان يجب ملاحقته المدير نيابيا وقضائيا ليسترجع المبلغ ثم يُحاكم بالسجن والغرامة، كما ينص القانون، ولكن هذا ما لم يحدث ..والأدهى والأمر أن الوالي البروف الزبير بشير طه وجه – قبل أن يكتمل الإجراء القانوني ضد المعتدي – وزير ماليته بتسديد ذاك المبلغ المعتدى عليه إنابة عن المعتدي، وهذه مخالفة

واضحة لكل قوانين الأرض والسماء .. ما ذنب أهل الجزيرة ليسددوا – انابة عن المختلس- فاتورة المبلغ المختلس؟ .. فالمال الذي دفعته وزارة المالية – انابة عن المدير – هو مال عام يخص أهل الجزيرة جميعا، فبأي حق يستر به والي الجزيرة ذاك المدير ؟، أوهكذا السؤال الذي لن يجد ناطقا رسميا يرد عليها بالمنطق والقانون، وليس ب (اللولوة) و (اللف والدوران)، كما لسان حال بيانه .. !!

تلك المخالفة لم تدهشني، وليست ببدعة أن يسدد والي الجزيرة فواتير المال المختلس من بنود المال العام .. ولم – ولن – تسقط من ذاكرة الناس والتاريخ والصحف حادثة جامعة الخرطوم عندما كان البروف الزبير بشير مديرها، لقد إختلس أحد العاملين تحت إدارته مالا عاما بالجامعة واعترف به وتم فتح بلاغ في نيابة الأموال العامة، ولكن قبل اكتمال مرحلتي التحري والتقاضي و – بتوجيه من البروف الزبير ذاته – تم حفظ البلاغ والسماح للمختلس بأن يواصل عمله ويسترجع المبلغ المعتدى عليه خصما من راتبه و (خلاص) ..ذاك ماحدث، والتفاصيل بارشيف الزاوية، ولذلك لم يدهشني أن يسدد والي الجزيرة ثغرة فساد مدير الصندوق خصما من بنود حقوق أهل ولايته .. ولذلك، نعيدها لحكومة الجزيرة ولمجلسها التشريعي ولناطقهم الرسمي، بالنص الصريح : (واليكم هو الذي ارتكب أبرز المخالفات المالية في العام المالي 2010) ، كما يوضح تقرير المراجع العام ..تلك هي الحقيقة، وليس هناك من داع لإهدار المزيد من المال العام في (بيانات النفي..!! (

وبالمناسبة، تلك مخالفة طفيفة ونشرها لم يزعج غير الوالي .. ولكن الطامة التي يجب أن يُزعج نشرها المجلس التشريعي وكل أهل الجزيرة هي النصوص التالية : لحكومة الجزيرة شركات وأسهم في شركات، قدر المراجع عددها ب (13 شركة)، بعضها خاسرة وأخرى ذات أرباح طائلة وكل هذا ليس مهما .. ولكن المهم جدا هو أن إستثمارات هذه الشركات لاتظهر في الدفاتر المالية ذات الصلة بوزارة المالية، ولذلك لاتظهر في الحسابات الختامية لحكومة الولاية، أي كل أموال تلك الشركات – بما فيها من أرباح وخسائر – لاتدخل في القنوات المالية الرسمية التي يجب أن تصب وتظهر في بحيرة (الحساب الختامي)، هذا مايجب أن يُزعج سادة برلمان الجزيرة وكل أهل الجزيرة .. ثم، ظلت حكومة الولاية تصرف لكل وزير ولكل معتمد مبلغ قدره (3 ملايين جنيه شهريا) طوال العام 2009، تحت مسمى (بدل ضيافة) ، وكشفها المراجع العام ووصي بايقافها لانها مخالفة لقانون شاغلي المناصب الدستورية وامتيازاتهم .. ولكنهم – منذ أغسطس الفائت – تحايلوا على تلك المخالفة بتغيير اسم ذاك البدل الي (بدل طبيعة العمل)، ليستمر الصرف غير المشروع، ولايزال مستمرا، ولايزال المراجع العام يحصر حجم (الأموال المصروفة بغير وجه حق) .. وعليه يانواب الجزيرة وأهلها : هذه بعض المخالفات، وهي للعلم فقط إن كنتم لاتعلمون، ونأمل الأ تهدر حكومتكم المزيد من المال العام في (بيانات النفي) ..

فساد مهول : بيعٍ (224) ماكينة من مصانع النسيج الحكومية تعمل بصورة جيدة على أساس انها خردةً!

May 25, 2014

(صحف – حريات)

كشف تقرير سري للمراجع العام عن فساد مشروع ما يسمى بـ (إعادة تأهيل مصانع النسيج الحكومية) ، حيث كشف عن بيع (224) ماكينة نسيج تعمل بصورة جيدة في مصانع النسيج على أساس انها خردةً في الأسواق.

وجاء في التقرير الذي نشرته صحيفة (الإنتباهة) ان هناك تجاوزات خطيرة في مشروع إعادة تأهيل مصانع النسيج الحكومية، حيث بلغت التكاليف التي ترتبت على إنفاذ المشروع ما يقارب (20) مليون يورو و (1.7) مليون دولار، وما يقارب (49) مليون جنيه.

واتهم المراجع وزارة الصناعة بعدم الحرص على المتابعة الأمر الذي قاد لتكبد تكاليف إضافية وأكد أن الأمر يمثل إهداراً للمال العام. في وقت دعا فيه لاسترداد كل أموال مشروع التكامل الزراعي الحيواني الصناعي لإنتاج الألبان البالغة «17» مليون جنيه، واعتبر المشروع تجنيباً للمال العام. وفي غضون ذلك هاجم بشدة عقداً بين الوزارة وشركة هندية بما يقارب «18» مليون يورو لتأهيل ثلاثة مصانع نسيج، مؤكداً أن كل بنود العقد لصالح الشركة الهندية، واعتبر المراجع التعاقد مع المورد قبل الاستشاري من أكبر الأخطاء التي وقعت فيها الوزارة، الشيء الذي ضاعف التكاليف على مالية الدولة.

واستفسر المراجع عن مصير عربات تتبع للشركة العامة للغزل، كاشفاً عن أيلولتها لجهات مجهولة!

وسبق كشف تقرير للمراجع العام بشأن إعادة تأهيل مصانع النسيج الحكومية عن العام المالي 2012م تحصلت عليه «الإنتباهة»، عن تجاوزات في إرساء العطاءات الخاصة بتحديث صناعة النسيج باختيار هيئة جامعة الخرطوم الاستشارية على الرغم من أنها في الدرجة الثالثة، بينما كانت لجنة الفرز قد اختارت شركة المرسلات باعتبارها الأعلى تقديراً فنياً واقتصادياً.

ووصف المراجع ما تم بأنه غير سليم وغير مبرر ولا يراعي المصلحة العامة، وتساءل التقرير عن دواعي الاستمرار في دفع قيمة عقد الاستشاري بالدولار على الرغم من فسخ العقد مع الاستشاري الألماني، وأكد أن الدفع بالدولار لجهة محلية ذو أثر سالب وغير سليم، واتهم المراجع الشركة الهندية بمخالفة بنود العقد مع الوزارة لشحنها ماكينات التنشئة من الهند بدلاً من بلد المنشأ ألمانيا، وأكد التقرير وجود تأخير كبير في تنفيذ العقد، وكشف عن قيام المورد بتزوير بعض مستندات الشحن الأصلية بالماسحة، بينما اتهم المراجع المورد بالعجز عن موافاة الاستشاري بالعقود الخاصة بالأجهزة الكهربائية، وكشف التقرير عن قيام الشركة الهندية بتوريد معدات تتبع لجهات أخرى ضمن معدات النسيج.

الفساد في الخطوط البحرية السودانية

لم يكتمل البيع!!..

06-08-2014

الطاهر ساتي

يوم الأثنين الفائت، تكلم الكابتن مصطفى مختار، المدير العام لشركة سودانلاين، لهذه الصحيفة بالنص القائل : (أكملت الشركة بيع آخر باخرتين تبقتا من الأسطول البحري السوداني، فالباخرة دارفور في مراحل البيع النهائية، أما الباخرة النيل الأبيض فقد إكتملت إجراءات بيعها وغادرت)، هكذا كان نص النعي الأليم لبواخر أعظم أسطول بحري في العالمين العربي والإفريقي .. ومع ذلك، بعض هذا الحديث غير صحيح ..نعم تخلصت الشركة من بواخر الأسطول، ولكن لم تكتمل إجراءات التخلص من الباخرتين دارفور والنيل الأبيض بعد، ولم تغادر الباخرة النيل الأبيض ميناء بورتسودان، أو كما قال المدير العام!! ..

اليوم - 7 يونيو 2014 - تقبع الباخرة النيل الأبيض في المربط رقم (11)، بميناء بورتسودان، ولم تغادر هذا المربط بمقدار متر، فلماذا تحرص إدارة الشركة على مخاطبة الرأي العام بعبارة (إكتمل بيعها وغادرت).؟.. أما الباخرة دارفور، فهي محجوزة في قناة السويس منذ يوليو 2013 وإلى يومنا هذا، وستظل محجوزة هناك لحين سداد مديونيات الوكيل المصري (توكيل سي ترانس)، ولن تستطيع الشركة بيعها ما لم تفك حجزها بعد سداد مديونياتها، فكيف باعت الشركة باخرة محجوزة بأمر سلطة قضائية؟، أو كما قال المدير العام.. ما حدث لبواخر الأسطول، وما يحدث في أمر الباخرتين دارفور والنيل الأبيض، فيهما من التجاوز ما يُحير قوانين البلد وما يستدعي تحرك المراجع العام ونيابة الأموال العامة بأمر وزارتي (العدل والنقل!!)

في العام 2012، تم طرح الباخرتين دارفور والنيل الأبيض للبيع، رغم تأكيد فحص الإدارة الفنية على صلاحيتهما و أن توقفهما عن العمل (ليس لأسباب فنية)..تم طرحهما للبيع بواسطة لجنة التخلص من الفائض التابعة لوزارة المالية، وأعلن العطاء في الصحف، وفاز عطاء رجل أعمال عراقي ك (أعلى سعر)، ولكن قبل التوقيع على عقود البيع، تدخلت وزارة النقل و أوقفت بيع الباخرتين لأسباب لم تُعلنها.. ولكن اليوم، وهذا ما يستدعي تدخل وزارت العدل والنقل والمالية، تسعى شركة سودانلاين لبيع الباخرتين - لشركة هندية - بكامل التجاوز للجنة التخلص من الفائض و لوائح الشفافية وقواعد المنافسة

ومنها (طرح العطاء)..لم يتم طرح العطاء، بل يجتهدون في بيع الباخرتين لشركة هندية بنهج (أم غومتي!!)

وعليه، إلى البرلمان ومجلس الوزراء ، ما يلي .. لم يصدر عن الإدارة الفنية تقريراً بعدم صلاحية الباخرتين النيل الأبيض ودارفور، بل يؤكد التقرير الفني على صلاحيتهما، وبهذا ضربت الشركة (أول قواعد البيع) بعرض الحائط ..ثم، لم يصدر عن الإدارة التجارية تقريراً يوضح عدم الجدوى تشغيل الباخرتين، فالشاهد أن البواخر كانت تعمل وتربح حتى تاريخ توقفها لأسباب غير فنية، حسب شهادة الإدارة الفنية، وبهذا ضربت الشركة (ثاني قواعد البيع) بعرض الحائط.. ثم، لم تفتح الشركة عطاء البيع عبر الصحف وغيرها من وسائل الإعلام للتتنافس الشركات في الهواء الطلق بأسعارها، بل فاجأ المدير العام للشركة الناس والصحف بحديث فحواه (اشترتها شركة هندية)، ولم يفصح كيف اشترتها؟ وبكم اشترتها؟، وعبر أي عطاء إشترتها؟، وبهذا ضربت الشركة (أهم قواعد البيع) بعرض الحائط.. وعليه، لم يكتمل البيع، ولو تدخلت السلطات العليا بلجان التحقيق والتحري، سوف تكتشف بأن الحدث بشركة سودانلاين لايختلف كثيراً عن الحدث ب (شركة الأقطان)..!!

فساد الهيئة المنوط بها مكافحة الفساد : فساد في هيئة المواصفات والمقاييس

April 23, 2014

(الجريدة)

تبرأت الهيئة النقابية للعاملين بالمواصفات والمقاييس من التهم التي وجهها المراجع العام للهيئة والمتعلقة بالاعتداء على المال العام واتهمت في الوقت ذاته من أسمتهم حاشية المدير العام الوافدين إلى الهيئة بالتصرف في المبالغ الواردة في بلاغين الأول بمبلغ (6,015,000) دولار، (ستة مليون وخمسة عشر ألف دولار)، والثاني بمبلغ (1,700,000) دولار (مليون وسبمعائة ألف) دولار بجانب مبلغ (3,350) يورو، ثلاثة ألف وثلاثمائة وخمسين يورو، وناشد بيان صادر عن الهيئة حصلت (الجريدة) على نسخة منه رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الوطني بضرورة التدخل ووقف الفساد بهيئة المواصفات حسب البيان وأكد البيان صحة ما أورده تقرير المراجع العام من اعتداء ومخالفات وقال إن الأموال ما زالت تنهب من المجموعة الوافدة مع المدير العام الذي تتمتع بحمايته عبر واجهات الشراء والتعاقد والترحيلات والصيانة. وطالب البيان بضرورة السير في التحقيقات لاسترداد ملايين الدولارات المنهوبة من أموال الشعب وشدد على ضرورة محاكمة المتهمين الذين ما يزالون يتمتعون بالرحلات والسفريات الخارجية.

الفساد بولاية الجزيرة

ولاية الجزيرة ولاية عصابة النصب والإحتيال

الراكوبة

04-24-2014

عماد شبارقة

ولاية الجزيرة تعتلي عرش الفساد تحت قيادة أمير مؤمنيها البروفيسور الزبير بشير طه، وكما تابع القراء خلال الاسابيع المنصرمة وروائح الفساد التي ازكمت الانوف وكان بطلها وزيرة مالية ولاية الجزيرة، وفي الوقت الذي توقع فيه الكثيرين أن تشكل له محاكمة فورية لتتم محاسبته ،فاذا بوالي الجزيرة يعني وزير ماليته الفاسد المفسد نائبا له، كأن ولاية الجزيرة أصبحت ضيعه من ضيعاته يتصرف فيها بيعا ورهنا وتعيينا.

وكما أكرم السيد الوالي وزير ماليته واصل مسيرة فساده النتن تمت ترقية مستشارة والذي تم دفع مبلغ 10ملايين و780 الف جنيه ثمنا لتكلفة مكالماته ليصبح وزيرا للثقافه والاعلام.

وتواصل سيل الفساد لتتم ترقية (أ.ي) من الدرجة السادسة الى الدرجة الاولى لانه متزوج من ثلاث نساء ليصبح مديرا للاستثمار بالولاية وكل مؤهلات هذا الامير أنه ابن شيخ يتم اللجوء اليه في عمليات الدجل والشعوذة. ويواصل والي الجزيرة فساده ليقوم بترقية معتمد أم القرى الى وزير للبيئة في الولاية، رغم علم السيد الوالي بأن هناك اكثر من 10 بلاغات جنائيه مفتوحه ضد وكلها تتعلق بارتداد شيكات مصرفيه ,

أما وزير المالية فلدية ملف حافل بمغتنيات من أراضي ومال لايقدر بثمن وشراكة مشبوهة مع كرار التهامي والمحامي (الحرامي) عمر نقد و محمود المشرف و عصام الخواض (دريم لاند) و معاوية البرير و عبد الله عباس (صاحب الخرفان) و أمير كيلا (صاحب التسويةالمشهورة(

وسوف ننشر كل المستندات الخاصة به قريبا فـ (ص.ط) الآن لديه حساب شخصي في بنك أبوظبي الوطني جملته (370.000) دولار و حساب آخر في بنك بيبلوس جملته (400.085) دولار بالإضافة إلي عمارتين تحت الإنشاء بالخرطوم و واحدة بمدني والمقاول الذي يعمل معه في البناء هو (أ.ق) وكل هذه عمولات من معاوية البرير وآخرون في ملفات (تخفيضات تغيير الغرض)و الزبير

الدرويش ما جايب خبر لأنه الوزير ورئيس النيابة قاما بقتل ملف تزوير لشقيق الوالي (ياسر بشير طه) بالبلاغ رقم (4334) بتاريخ 25 / 12 /2012 لعدد (90) قطعة ارض بمربع (306) بمدني وتمت سرقة ملف القضية من داخل المحكمة بصفقة مع رئيس الجهاز القضائي وكوفيء في مقابل ذلك بحصوله على قطعة أرض بحي المنيرة

تقرير رسمى يكشف ازدياد الاعتداء على المال العام فى ولاية الجزيرة

الخرطوم 12 ديسمبر 2013- كشف تقرير المراجع العام لولاية الجزيرة بوسط السودان ، عن ارتفاع الاعتداء على المال العام، 1.5%، وبلغت جملة جرائم المال ماقيمته (1.402.870) جنيه للفترة من 2012/9/1، وحتى 2013/8/31، مقارنة بـ(1.381.746.92) العام السابق، وبلغت جملة المال المسترد 468.815.6 جنيه والمبلغ الواجب استرداده 934.054.78 جنيه.

وقالت مدير جهاز المراجعة بولاية الجزيرة، آمنة عوض الكريم منسي، خلال خطاب المراجعة حول الأداء المالي والحسابي للعام 2012 الاربعاء ، إن تفاصيل جرائم المال العام بالولاية في المحليات، بلغت مبلغ 515.039.33 جنيه، ويمثل نسبة 37% من جملة المبلغ، وفي الوزارات بلغت جملة المبلغ 391.359 جنيه، ويمثل نسبة 28% من جملة المبلغ، وكذلك الهيئات الولائية مبلغ 95.733.60 جنيه، ويمثل نسبة 7% من جملة المبلغ.

وكشف التقرير عن تجنيب 502.662 جنيه، عبارة إيرادات، بجانب الشيكات المرتدة بمبلغ 5.375.885؛ فضلا عن اشارة التقرير الى عدم التقيد بموجهات الموازنة وقانون الاعتماد المالي (تخفيض رسوم مجازة من المجلس)، وتعدد فتح حسابات البنوك في كل من محلية الكاملين ـ وزارة التخطيط العمراني ـ أمانة الحكومة، بجانب تخفيض رسوم تغيير الغرض وتقسيطها، علاوة على صرف حوافز خصماً على الأمانات بمبلغ 138.131 جنيه.

وفي شركة الجزيرة للطباعة والنشر بلغت جملة جرائم المال 310.942.00 جنيه، بنسبة 22% من جملة المبلغ المعتدى عليه، و فى مشروع الدواء الدوار مبلغ 89.796.45 جنيه، يمثل نسبة 6% من جملة المبلغ.

وتحدث التقرير عن المخالفات المالية بمحلية مدني الكبرى؛ فعند حصر أجرة الدكاكين والأكشاك والعقارات التابعة للمحلية وإداراتها، لوحظ أن هنالك متأخرات إيجارات حسب العقود المبرمة مع المحلية، لم تحصّل أو ترصد بدفاتر الحسابات حتى تاريخه، وبلغت 705.353.5 جنيه.

وكشف التقرير عن زيادة رصيد الدائنين عن العام السابق بنسبة 68%، وأوصى التقرير الولاية بتسديد ما عليها من ديون، وكشف التقرير عن الحج والعمرة للعام 1433هـ، أن هناك مبلغ أمانات يجب أن يرد للحجاج، إلا أنه تم صرفه على بنود تسيير وزارة الشؤون الاجتماعية بالولاية.

وكشف أيضاً صرف مبلغ 138.250 ريال سعودي، خاص بذوي الاحتياجات الخاصة واجب التوزيع، إلا أنه لم يوزع وتم صرفه على تسيير الوزارة بالقطاع، واشار التقرير الى استخراج مبالغ بوزارة الشؤون الاجتماعية لجهات اعتبارية بأسماء أفراد.

تفاصيل فساد كبرى الدباسين

June 17, 2014

(أسعد التاى – سائحون)

بمناسبة الشروع في تكوين لجنة تحقيق حول كبري الدباسين نهدي للجنة التحقيق فصول من القصة. كبري الدباسين يربط بين الخرطوم بداية الكلاكلة وامدرمان نهاية الصالحة. تم توقيع عقد مع شركة اوزشين التركية لانشاء كبري الدباسين ثم كبري بحري توتي ..مشروعين في عقد واحد ..تكلفة كبري الدباسين 35 مليون دولار تقريبا. استشاري المشروع شركة شسلر بلان الالمانية باتعاب اشراف 4% من قيمة العقد.

شركة اوزشين

لصاحبها التركي تورغوت و حضر للسودان عن طريق صديقه الطبيب التركي الذي كان زميلا و صديقا شخصيا للمتعافي اثناء عمله بالسعودية .. و قام المتعافي بتعيينه مستشارا له بولاية الخرطوم ..فاشار عليه باتاحة الفرصة لشركة اوزشين لتجد لنفسها موطئ قدم في سوق المقاولات بالسودان الهامل بعد ان اثبتت نجاحها في تركيا في نشاطها الاساسي و هو تجارة السكر ..اكرر ..نشاطها في تركيا تجاارة السكر.. بالاضافة لعقد انشاء كباري الدباسين و بحري/توتي فازت الشركة بعقد انشاء احد ابراج القيادة العامة بالتضامن مع شركة سودانية..

كيف تم اختيار شركة اوزشين؟ اين تقرير لجنة فرز العطاءات؟ وهل تم طرح المشروع في عطاء اصلا؟ المهم بدأ العمل في المشروع في العام 2004 تقريبا

الفشل لا يولد الا الفشل

يعتبر كبري الدباسين من اطول الكباري في السودان 1650 متر ..و بعرض 3 حارات لكل اتجاه .. والمسافة بين الركائز (العلب) 60 متر..تعقيد النظام الانشائي للكبري (هيكل تحتي خرساني و هيكل علوي من الحديد).. و ضخامته بالاضافة الى عدم خبرة الشركة المنفذة ادى الى مواجهتها لصعوبات

في التنفيذ .. ظهرت المشاكل الفنية بصورة صارخة عند بداية تجميع الهيكل الحديدي و ذلك عن طريق اللحام ..وهي عملية في غاية التعقيد والصعوبة..

قام الاستشاري الالماني بتنبيه الشركة والمالك (وزارة الشئون الهندسية) للمشاكل الفنية و اشتدت الخلافات بين اطراف المشروع (المقاول والاستشاري والمالك)... مما ادى لتباطؤ العمل في المشروع ثم توقفه الكامل، رفض الاستشاري الانصياع لضغوطات المالك لغض الطرف عن الخلل الفني في اعمال المقاول و وصل الخلاف لدرجة انهاء عقده.

طول فترة الايقاف و توقف ضخ الدولارت للمقاول و تراكم المديونيات عليه (رواتب العمال والمهندسين، استحقاقات مقاوللي الباطن، ايجار الاليات (التي لا يملك المقاول منها مسمار) و حتى ديون الكهرباء (بلغت 43 مليون بالقديم) و ديون المخبز المجاور للمشروع بلغت 13 مليون بالقديم).. كل ذلك ادى لاتخاذ المقاول التركي (تورغوت) قرارا بالهروب من السودان و في بطنه ملايين الدولارت دفعتها الوزارة مقدم للتنفيذ و مقدم توريد الاف الاطنان من الحديد ..عدا عن ملايين الدولارات قيمة اعمال غير مطابقة للمواصفات قام بتنفيذها في الموقع.

بحثا عن مخرج قامت الوزارة بتعيين شركة سودانية للتحقق من مطابقة اعمال اللحام المنفذة بالموقع للمواصفات.. و بما ان معرفة الشركة السودانية لطبيعة هذه الاعمال مثل معرفة حبوبتي للغة الصينية فقد قامت الشركة السودانية بالتعاقد مع شركة تركية (تاانى تركية) للقيام بهذا الاجراء و اكتفت الشركة السودانية بالدفاع بالنظر (مراقبة الاختبارات اللا اتلافية بالموقع و مرافقة العينات لتركيا لاجراء الاختبارات الاتلافية) ثم استلام التقرير و تسليمه للوزارة باليسار و قبض قيمة العمل باليمين و تسليم الشركة التركية الفيهو النصيب.

جاء تقرير الشركة التركية مخيبا لامال الوزارة على الرغم من انها... ..(في الحتة دي استاذنكم انو يكون خشمي عندي...)

المهم جاء التقرير مبينا للعديد من الاخطاء الفنية والادارية التي صاحبت عملية اللحام.. وحمل توصيات لتجويد الاداء مستقبلا و توصيات للمعالجة.

شركة AKM

بعد طول توقف تبرع الطبيب التركي صديق المتعافي باكمال المشروع بايدي تركية ايضا انقاذا لسمعة صديقيه (التركي الهارب والمتعافي) ..فقام بانشاء شركة AKM و وقع عقدا مع الوزارة لاكمال المشروع و احضر ابنه عبدالمحسن من الولايات المتحدة لادارة المشروع.

تم اسناد الاشراف على اعمال الشركة الجديدة للشركة الاستشارية السودانية التي قامت باعمال الاختبارات للحام. لم تستمر الشركة الجديدة طويلا ..عملت قرابة العام انجزت خلالها جزءا يسيرا من الاعمال الخرسانية و ظلت مشكلة الاعمال الحديدية و التسوية مع المقاول القديم تراوح مكانها .. فخلع المقاول الجديد من المشروع.. و توقف العمل مرة اخرى.

شركة تارغت

في العام 2011 تم توقيع عقد استكمال المشروع مع شركة تارغت للتنمية الحضرية ..وهي شركة سودانية.. و بدا العمل فعليا مطلع العام 2012. *العقد مع الشركة السودانية بالتضامن مع شركة صينية مهمتها تنفيذ الهيكل الحديدي. تم تغيير التصميم القديم كليا و اجراء تعديلات على الاعمال المنفذة. تم تعيين الشركة الاستشارية السودانية ديك زاتا (اسبان للاستشارات الهندسية) للاشراف على الاعمال الخرسانية للمنشا التحتي substructure و تعيين شركة نيوتك للاستشارات الهندسية للاشراف على الاعمال الحديدية واعمال المنشا العلوي ..superstructure و قام المقاول بتعيين استشاري مصري للقيام باعمال التصميم. يعني 2 مقاولين و 3 استشاريين شغالين حاليا ..ليبلغ عدد الشركات التي ادخلت رجلها في المشروع 4 شركات مقاولات و 5 شركات استشارية!

التسوية مع المقاول الهارب

استمرت التفاهمات و المحاكم والاجاويد مع المقاول الهارب سنين عددا .. واخيرا تم الوصول لتسوية معه و خرج الوزير عبدالله احمد جمد الشايقي بتصريحات تقطر عسلا من الفرح و قال ان الولاية لم تدفع قرشا واحدا مقابل هذه التسوية (لو شبكتي زبطت و عم قوقل سركن معاي بجيب ليكم التصريحات دي)

اسئلة حائرة

*كيف تم اختيار المقاولين والاستشاريين؟

*هل تم طرح عطاءات؟

*كم بلغت تكلفة المشروع حتى الان؟؟؟؟

*ماهي طبيعة التسوية التي تمت مع المقاول الهارب؟؟؟؟

*كيف تم اسناد اعمال بابراج القيادة العامة لهذا المقاول؟؟؟

*هل تم دفع مستحقات السودانيين الذين عملوا مع المقاول؟؟؟؟

*هل صحيح ان المقاول الهارب عاد للسودان و ذهب للوزراة يحمل توصية من علي عثمان باتاحة الفرصة له لاكمال المشروع و لكنه هرب عندما علم بنية المباحث القبض عليه؟؟؟؟

*هل تم مراجعة كل العقودات المتعلقة بالمشروع قبل توقيعها بواسطة وزارة العدل؟

*ماذا ورد بشأن المشروع في تقرير المراجع العام؟؟؟؟

*ما الذي جناه المتعافي من استجلاب اصدقائه الاتراك للولاية؟؟؟؟

هدية للجنة التحقيق: قائمة باسماء الاشخاص والشركات التي لها علاقة بالمشروع و يمكن ان يكون بطرفهم معلومات تفيد التحقيق

*عبدالحليم اسماعيل المتعافي ... والي الخرطوم السابق

*عبدالرحمن الخضر .. والي الخرطوم الحالي

*المهندس/عبدالله حمد الشايقي .. وزير شئون هندسية سابق و في عهده تمت التسوية

*المهندس الدكتور/احمد قاسم احمد ...وزير البنى التحتية مرتين

*المهندس الدكتور/احمد قاسم احمد للمرة الثانية باعتباره مدير سابق لهيئة الطرق والجسور.

*المهندس الدكتور/ احمد قاسم احمد للمرة التالتة باعتباره احد ملاك شركة (العاني والشماع الاستشارية) و التي حاولت ادخال رجلها في المشروع بترشيحها للخبير العراقي و احد ملاكها (كوان العاني) ليقدم خدمات استشارية للمشروع.

*المهندس/ عماد فضل المرجي مدير عام الوزارة الذي تم في عهده توقيع العقد

*العقيد مهندس/ خالد محمد خير ..المدير الحالي لهيئة الطرق والجسور.

*المهندس / عبدالقادر همت مدير المشروعات بهيئة الطرق والجسور ثم مدير الهيئة ثم مدير عام الوزارة.

*السيد/ اسامة عبدالسميع ياسين .. مدير الادارة العامة للطرق والجسور بالوزارة في عهد الوزير المرحوم عبدالوهاب عثمان الذي قام بتوقيع العقد مع شركة اوزشين.

*المهندس/ عبدالواحد عبدالمنعم مدير ادارة الكباري بالوزارة والمسئول عن مشاريع الكباري.

*المهندس/ عبدالواحد عبدالمنعم للمرة التالتة باعتباره مالكا للعربة المؤجرة لمدير المشروع التركي والذي قام هو بترشيحه لشركة تارغت (لو كنت مكانه لتمنيت ان ينتهي المشروع في 30 عام مادام ايجار العربة 4.5 مليون جنيه في الشهر)

*المهندس/عباس ابوشامة المبارك .. مدير المشروع من طرف المالك وزارة الشئون الهندسية.

*المهندس/ عباس ابوشامة المبارك للمرة الثانية بصفته شريكا في شركة اسبان للاستشارات الهندسية التي تشرف على جزء من المشروع (لو كنت مكانه لتمنيت ان ينتهي المشروع في 50 عاما ما دام الدخل الشهري لشركتي 50 مليون نظير الاشراف على المشروع بثلاثة مهندسين لا تتجاوز رواتبهم 1مجتمعين 12 مليون)

*المهندس/ اشرف .. وزارة الشئون الهندسية.

*المهندس / حمدي .. وزارة الشئون الهندسية.

*مندوب شركة شسلر بلان الالمانية .. اول استشاري مشرف على المشروع.

*المهندس الدكتور/ الطيب الريح خلف الله .. عضو مجلس ادارة الكباري بالوزارة و عضو المجلس الاستشاري للوزير عبدالوهاب عثمان رحمه الله الذي تم في عهده توقيع عقد المشروع.

*الهندس الدكتور /الطيب الريح خلف الله للمرة التانية باعتباره مدير شركة اسبان للاستشارات الهندسية التي اشرفت على اعمال الاختبارات التي اجريت بواسطة شركة بي جي ام التركية.

*المهندس الدكتور/ الطيب الريح خلف الله للمرة التالتة باعتباره مديرا لشركة اسبان للاستشارات الهندسية التي اشرفت على الاعمال المنفذة بواسطة شركةAKM التركية.

*المهندس الدكتور / الطيب الريح خلف الله للمرة الرابعة باعتباره مديرا لشركة اسبان للاستشارات الهندسية التي اشرفت على جزء من الاعمال المنفذة بواسطة شركة تارغت.

*المهندس /طارق شاكر ..مدير الادارة الفنية ثم مدير المشروعات بهيئة الطرق والجسور.

*السيد تورغوت مدير شركة اوزشين التركية.

*السيد مدير شركة AKM التركية و صديق المتعافي

*المهندس/فؤاد محجوب ..مدير شركة تارغت للانشاءات.

*المهندس/ ابراهيم الخضر .. المدير السابق للمشروع ..شركة تارغت

*المهندس/ محمد الطيب حامدوك ..مدير المشروع ..شركة تارغت

*ممثل الشركة الصينية

*ممثل شركة انفرا المصرية

* المهندس/ سعيد محمد سعيد .. مدير المشروع ..شركة نيوتك.

بالمستندات.. مدير المساحة محمد صالح موسى مهنا يمتلك عشرات الاراضي السكنية والتجارية

الراكوبة

07-13-2014

تمكنت (الراكوبة) من الحصول على مستندات رسمية تؤكد إمتلاك مدير المساحة بوزارة التخطيط العمراني بولاية الخرطوم محمد موسى صالح مهنا على عدد كبير من قطع الأراضي التجارية والسكنية الفاخرة وتقدر قيمة أي منها بمئات الملايين، وكشفت الوثائق التي حصلت عليها (الراكوبة) أن كل تلك القطع مسجلة باسم مدير المساحة، ومعلوم ان محمد صالح مهنا عمل مهندس مساحة في منتصف التسعينيات قبل ان يصبح مديرًا للمساحة في العام 2005 وحتى الآن.

كشف ببعض الأراضي التي تؤيدها المستندات المرفقة:

القطعة 1/601 مركز الشهيد طه الماحي التجاري درجة أولى وحصل عليها في 2 مارس 2011.

القطعة رقم 273 مربع 85 المعمورة(سكنية) وحصل عليها في يناير 1999.

القطعة رقم 1/16 أركويت مربع 43 وحصل عليها في ديسمبر 2000.

القطعة رقم 101 مربع 6 الشجرة المساحة 528م. م البائع الفاتح وحصل عليها في 29 يونيو 1994

القطعة رقم 190 /13 الشجرة وحصل عليها في أبريل 2004 وهو نفس المربع الذي مُنح فيه مدير الأراضي السابق عصام الدين عبد القادر قطعة أرض مماثلة.

القطعة رقم 435 مربع 90 الجريف غرب وحصل عليها في ديسمبر 2009

الفساد الإداري بولاية غرب دارفوردليل لغياب هيبة الدولة

احمد ادم

21.03.2013

موقع حركة العدل و المساوة jem

أصبح الفساد الإداري والمالي في كل المؤسسات بولاية غرب دارفوريمشي على قدمين ولم يكن هناك مجلس مراقبة أو محاسبة إلي حتى تاريخ تعين حيدر قلوكما والياً لغرب دارفور، ولم يقدم حيدر شيئاً ملموس للولاية وغالباً ما نسمع بأنه ذاهب إلي زوجته في الخرطوم وراجع من الخرطوم وفي أحدى الأيام قال حيدر قلوكما أنه لم يكن محتاج للمال لمدة أربعين عام هو وأفراد أسرته علماً بأن أسرته في معسكرات النزوح واللجوء وامه (حواء نازحة بمعسكر ابوالذر) ونائبه المدعو أبو القاسم الأمين بركة يشغل عدة مناصب أنه وزير التخطيط العمراني ، ونائب الوالي وهو تشادي الجنسية ومن المعروف أنه أكبر حرامي ومجرم وله عصابات متخصصة في سرقة العربات بولاية غرب دارفور ومعه مجموعة موسى أم بلو رجل أمي وجاهل وهو ضمن المعارضة التشادية المدعومة من المؤتمر الوطني بعد توقيع وثيقة الاتفاق بين الرئيس البشير وإدريس دبي أتى موسى إلي السودان تم تعينه مستشاراً للوالي وهو أحد قيادات المؤتمر الوطني في الولاية ، ومن ثم أصبح يحدد حكومة الولاية بأن لا يتم إقالة أياَ من أفراد أسرته وعندما حاولت الحكومة عزل مدير عام التأمين الصحي (أحد أفراد أسرته) قال أم بلو أنه يقتل أي مدير جديد يتم تعينه ، وهو متعاون مع أبو القاسم نائب الوالي ووزير التخطيط العمراني الذي باع كل أراضي الجنينة ، ولم يكتفي بذلك فقام ببيع الأماكن العام والسياحية والأماكن الرياضية والأندية الشبابية ومثال لذلك المركز القومي للإنتاج الإعلامي تم بيعه 600 مليون كما سرق

أمول المدينة الرياضية التي كان من المفترض أن تبني بها والأدهى والأمرتم بيع منتزه جبل السلطان السياحية المسمى (جبل أمير) أروع منطقة سياحية في مدينة الجنينة حيث يأتي الأجانب لزيارتها أولاً : لجمالها وزيارة متحف السلطان قام وزير التخطيط العمراني والمفسدين بالولاية بتخطيط المنطقة السياحية (جبل أمير) إلي منازل سكنية ومن ثم بيعها وتوزيعها بين أفراد المؤتمر الوطني المدعو أبو القاسم له أكثر من 400 منزل لأنه هو الذي يخطط وفي أي تخطيط سكني يسجل أبو القاسم أراضي لنفسه وله أكثر من 5 صيدلية ناهيك عن الممتلكات والأموال التي وضعت في البنوك والمباني في العاصمة والمسجل باسم محبوبته ومتعاون أيضاً معه وزير المالية محمد عثمان هاشم وهو معروف بعدم النزاهة والشفافية واليد الغير أمينه تم تعينه من قبل أبو القاسم وزيراً للمالية لكي يكون تحت يده لتنفيذ الخطط الإجرامية من النهب والسرقة باسم الولاية وزير المالية له ممتلكات لا تحصى ولا تعد له سبعة شقق مفروشة في العاصمة 6 عمارة تحت البناء و7 صيدليات منها في العاصمة والولايات 8 عربة ترحيل الخرطوم فاشر جنينة نيالا ناهيك عن الأموال الغير معروفة المتابع يعلم تماماً بأن هنالك فساد مالي بين الوزراء فيما بينهم ، وزير الصحة أحمد مدني التابع للتحرير والعدالة لم يقدم أي عمل ملموس وبسببه عاشت الولاية فراغ دستوري لمدة تسعة شهور متتالية حتى تاريخ اللحظة لم يتم دفع مرتبات الكوادر الصحية الذين تم تعينهم بتاريخ 1 – 7- 2012 م أكثر من 170 موظف لم ينالوا مستحقاتهم المالية منذ أكثر من 9 شهور متتالية حتى تاريخ اللحظة لم يتم دفع مرتبات الموظفين وفي ذات التاريخ تم تعين الكوادر الصحية في كل مدن السودان نالوا مستحقاتهم إلا ولاية غرب دارفور ، علماً بأن المرتبات نزلت في خزينة المالية وتم تقسيمه بين نائب الوالي أبو القاسم الأمين بركة ووزير المالية محمد عثمان هاشم ، ووزير الصحة أحمد مدني

أسماء الذين تم سرقت مرتباتهم منذ تاريخ التعين 1-7- 2012م

– 1فاديه عطا عبد الحي إدريس 2 – بخيت عيسى النور أحمد 3 – تماضر موسى موساي أحمد 4- محمد إسحاق محمد 5- ماريا مبارك أحمد 6- مروة أبو بكر محمد أحمد 7- محمد إبراهيم محمد حسن 8- نور الشام سليمان هارون 9- انتصار محمد خميس 10- سلوى موسى عبد الله 11- محمد نصر أوري سرقو 12- قمر الدين عبد الرحمن آدم 13- ميادة قمر الدين محمد إسماعيل 14- الحافظ حماد إبراهيم عبد الله 15- إسلام محمد الحاج بشار 16- حسن آدم محمد عبد الرحيم 17- نور الشام آدم محمد 18- محمد أحمد الحاج يعقوب 19- مودة عبد الله نصر الدين 20- أم سلمه عبد الله إدريس 21- صالح سليمان تقي مكي 22- هنادي عثمان أحمد عبد الله 23- أحمد على سليمان عبد الرحمن 24- سحنون قمر محمد 25- صالح آدم أحمد محمد 26- محمد عمر يوسف قدير 27- عبد الله خميس محمد داؤد 28- تيسير آدم بحر 29- آدم زكريا عبد الله 30- عبد الله حسين آدم محمد 31- هويدا خريف عبد الرحمن 32- أنور محمد الدوم 33- فاطمة يونس الخير 34- وفاء محمد الصالح التجاني 35- سهام عبد الله عربي فضل 36- فتحية محمد حسن آدم 37- نجلاء عمر أحمد محمد 38- عامر خير حسن زنبور 39- محمد حسن عثمان 40- محمد آدم يوسف عيسى 41- عاصم آدم أرباب 42- محمد آدم عبد الرحمن نورين 43- محمد المصطفى السيد موسى 44- فرح عبد الرحمن آدم أحمد 45- شيماء عمر آدم محمد 46- فرح ابر هيم حسن آدم 47- رشيدة أحمد حسن آدم 48- أكابر محمد إبراهيم حسن

49- سهام محمد بشير أحمد 50- محمد أزرق آدم محمد51- أم الحسن أحمد عيسى 52- عمر أبو بكر آدم تيراب 53 – زكريا أبو الحسن عبيد 54- عبد العزيز مختار يعقوب 55- وصال محمد الفاضل إسحاق 56- يسن عبد الله يحي آدم 57- نور الدين حقار بركة 58- تجاني أحمد فضيل أبكر 59- حنان إسحاق تربو 60 – محمد أحمد محمد فضل 61- سمية محمد إبراهيم إسماعيل 62- أبو بكر هارون إبراهيم بركة أحمد 63 – محمد أبكر محمد على 64- محمد إبراهيم محمود محمد 65- أميرة أحمد محمد يعقوب 66- ميمونة الساير الزبير يوسف 67- رحيل عبد الله محمد 68- نجلاء عمر أحمد محمد 69- محمد إسحاق 70- ربيعة هارون 71- مادبو عمر مادبو 72- الحافظ حماد 73- مصطفى مبارك مصطفى حسين 74- الحافظ حماد 75- نور الدين بركة 76- فيحاء أبكر 77- مشاعر عبد المجيد 78- سناء محمد آدم 79- أم سلمه عبد الله إدريس 80- ندى عبد الله إبراهيم آدم 81- صفاء محمدين محمد 82- سهام عبد الله عربي

بالإضافة هناك 35 موظف في وزارة الثورة الحيوانية ، والزراعة 40 والمالية 25 والتخطيط العمراني 7 سنكشف لكم لاحقاً جملة الفساد الإداري بالولاية.

بالأسماء والأرقام: فضائح ميراث غضب وسلطة مثقلة بالفساد المالي والإداري يزفها الرئيس السوداني للسيسي العائد من التمرد بدارفور

أحمد مالك

08.02.2012

موقع حركة العدل و المساوة jem

فضائح ممارسات فساد في إقليم دارفور، كشف عنها مصدر موثوق ،أثارت التساؤل عن ماهية تلك السلطة الإقليمية التي تقلدها الدكتور تيجانى السيسى، رئيس حركة التحرير والعدالة ، العائدة لحظيرة الحكومة السودانية بموجب اتفاق بالدوحة، فهل تلك السلطة صولجان أم مزلقان سقطت فيه الحركة؟ هذا ما ستكشف عنه الأيام القادمة. وقد أفضى مصدرنا بمعلومات هامة تتعلق بوقائع فساد تزكم الأنوف وفضائح إدارية في ملف المياه بدارفور، مما يجعل منه تجسيدا حيا لاستشراء الفساد المالي والإداري وشراء الذمم داخل الإقليم، الأمور التي يبدو أن الرئيس السوداني، قد غفل عنها في خطابه أمام أهل الإقليم،حينما تحدث عن الفساد الخارجي وذكر تسول المنظمات الدولية باسم أهل دارفور،فيما تعيث جهات داخلية فسادا في الإقليم تحت بصر وسمع الجميع .

عدا إعلان العفو العام عن منسوبي حركة التحرير والعدالة، وعلى أساس هذه المعلومات تصبح وعود الرئيس الأخرى التي أعلنها لأهل دارفور،بعودة السلام ونيل حقوقهم وتنمية الإقليم، عبر مفوضية الأراضي وصندوق إعمار دارفور، ومحفظة التمويل الأصغر،عوامل أخرى لممارسة الفساد والظلم وإذكاء نار الحرب والخراب والتشرد بدارفور، ما لم تتم المساءلة والمحاسبة.

وقد كشف مصدرنا، عن فضيحة فساد كبرى في مشاريع مياه بدارفور(وهو مهندس عمل بهذا المجال)، الذي هو ضمن مسئوليات السلطة الإقليمية بدارفور، وتحت مباشرة مفوضية الإعمار وإعادة التوطين، وقال بأن العمل كان من المفترض أن يبدأ في هذه المشاريع منذ عام 2009،حينما تم تسليم تكلفتها للشركات المنفذة وهى مبلغ 40 مليار دولار، جاءت كمنحة من دول الخليج، لتطوير شبكة المياه بدارفور،بإنشاء ثلاثة أحواض لتنقية المياه بالإضافة لإقامة شبكة توزيع في ولايات دارفور الثلاثة (بمدن الفاشر ونيالا والجنينة) ، وسمى المقاول الرئيسي للمشروع بمجموعة شركات كوباكت والتاية، فيما كان المقاول من الباطن،شركة تدعى (مان الوطنية)، وهى تتبع لمجموعة شركات حكومية مسجلة باسم أخوة للرئيس عمر البشير. وأفاد المصدر بوجود مستندات تثبت تسلم شركة (مان) للأموال.

وأكد المصدر، وهو من المهندسين الذين وقعوا على الاستلام، أن النتيجة كانت أن ما تم تنفيذه من العمل بمشروع مياه دارفور، لم يتعدى نسبة ال50%، من جملة الأعمال المتفق عليها ضمن العقد والتمويل، منذ ثلاثة سنوات حتى اليوم، فى حين أن الفترة اللازمة لانجاز المشروع كاملا،لا تتعدى عام ونصف!!!! كما أشار إلى أنه لم يتم التقيد بمعايير الجودة والكفاءة الهندسية في الجزء المنجز، وعلل المصدر بان هذا يعود لبيع المقاول الرئيسي، (شركة مان)، للمشروع لمقاول أصغر بعد استيفاء أرباحها من الفرق.

كما كشف المصدر عن فضيحة أخرى تتعلق بمشروع آخر وهو :"حفر آبار ارتوازية بولاية غرب دارفور " ، وقال بأنه كان قد سبق ذلك المشروع مشروع آخر لحفر الآبار، تم تمويله من جهة ما، وتم تنفيذه بالفعل عن طريق السلطة الانتقالية ومفوضية الإعمار ومنظمة (ويست) التي يبدو أنها فرعا تنفيذيا لمنظمة اليونيسيف.

وأضاف بأن ما خفي على الملأ ، وتكتمت عليه مفوضية الإعمار، في مشروع الآبار هذا، هو أن الحكومة الصينية، قدمت تمويلا ثانيا، بلغ حوالي (18) مليار جنيه، لمشروع حفر آبار ارتوازية بغرب دارفور، في الفترة بين نوفمبر وديسمبر 2011 ، الأمر الذي لم يسمع عنه أحد ولا أين ذهب المبلغ الذي منحته الصين.

وذكر بان ما حدث على أرض الواقع هو توقيع عقد وهمي مع شركة مملوكة لأحد الأشخاص يدعى (البطحانى) باتفاق ضمني مع رئيس مفوضية الإعمار، المدعو(مادبو) تم بموجبه تقسيم منحة الصين لآبار غرب دارفور، (18 مليار جنيه)، كالآتي : خرج المدعو خالد البطحانى، صاحب الشركة بمبلغ : (11.6000 جنيه) وخرج رئيس مفوضية الإعمار السابق مادبو، بمبلغ : 5000000 جنيه، كما خرج محمد موسى ، الوزير السابق للشئون الهندسية بمبلغ 1000000 جنيه ، وحصل موظفون بمنظمة ويست، على مبلغ 1000000 جنيه، كما وقع أربعة مهندسين موجودين بالموقع، على استلام مبلغ:400.0000 جنيه.

وأكد المصدر الموثوق، على صدق إفادته بقوله: أن خير دليل على ما ورد أعلاه هو مراجعة العقد والتنفيذ بالنسبة للمواقع المذكورة على الطبيعة، وليس هناك عمل على أرض الواقع، والله من وراء القصد. وأبدى مصدرنا أسفه لأن تظل السلطة التي تم تقليدها حاليا بدارفور، للدكتور تيجاني السيسى، على جهل بهذه الملابسات، مع العلم بأن هذا المشروع جاء استلامه إبان إجراءات الاستلام والتسليم بين السلطتين (سلطه سيسي وسلطه منى). ... وما خفي أعظم.

الفساد في وزارة الارشاد و الأوقاف

تبرئة ازهري التجاني و3 من معاونيه في قضية الأوقاف الشهيرة

سودان تربيون

الخرطوم 31 ديسمبر 2013-

أسدلت محكمة الخرطوم شمال الستار على احدى أكبر قضايا الفساد التى شغلت الراي العام السوداني خلال الفترة الاخيرة وشطبت برئاسة قاضي المحكمة العامة القاضي عادل موسي الاثنين الدعوي في مواجهة المتهمين الـ(3) في قضية الاوقاف بينهم وزير الارشاد والاوقاف السابق ازهري التجاني لانعدام بينة مبدئية وصدر الحكم استنادا على المادة 141 من قانون الاجراءات الجنائية.

أزهري التجاني

وتعد قضية الاوقاف التى كشفها تقرير المراجعة العامة للعام 2009 من قضايا الفساد القليلة التى وصلت الى المحاكم اذ درجت الحكومة السودانية على اغلاق ملفات التحقيق في جرائم الاعتداء على المال العام عن طريق التسويات وعدم تقديم المتطورطين فيها الى القضاء.

واكدت المحكمة ان العقد المبرم بين المتهم الاول امين عام اوقاف الداخل د.الطيب مختار والمتهم الثالث وزير الارشاد والاوقاف السابق د.أزهري التجاني ابرم بواسطة قانون خاص بالاوقاف وليس بقانون الخدمة العامة.

وافادت المحكمة في قرارها ان المشرع اعطاها حق فحص البينة قبل توجيه التهم في مواجهة المتهمين مغ شطبها قبل ذلك ، واشارت الى ان مندوب مجلس الوزراء خلال الادلاء باقواله امام المحكمة اكد ان عقد الاتهام لا تنطبق عليه قرارات مجلس الوزراء رقم 485/26 /2009 م وانما تنطبق عليه قانون الاوقاف الخاص.

واشارت المحكمة الي ان مندوب وزارة العمل اكد ذلك ايضا في افادته امامها ، واوضحت المحكمة عدم وجود اساس لتوجيه الاتهام الي المتهمين لثبوت ان العقد تحكمه علاقة خاصة بالاوقاف ، بجانب انعدام اساس توجيه التهمة حول العقد والموقعين له ، واشارت المحكمة في قرارها الى ات المراجع القومي افاد بان اخذ السلفيات كمرتبات وحده يهدم ماذهب اليه الاتهام في الدعوي.

وكشف مدير ديوان المراجعة القومي، عبدالمنعم الحسين ابودقنة في شهادته امام المحكمة في قضية الاوقاف مؤخرا ان محتويات العقد الموقع بين الاوقاف والامين العام السابق الطيب مختار ووزير الارشاد والاوقاف آنذاك ازهري التجاني،تم التوقيع عليها في يناير 2009، رغم ان الامين العام الطيب مختار عين في نوفمبر 2008.

واوضح المراجع العام في شهادته ان العقد حدد المرتب الشهري بمبلغ 20 ألف جنيه او مايعادله بالريال السعودي لحظة توقيع العقد، واضاف المراجع ان العقد اشتمل ايضاً على مزايا واستحقاقات تمنح سنويا، 60 الف جنيه للعلاج و20 الف عند الاجازة و80 الف جنيه حوافز لعيدي الفطر وعيد الاضحى، و80 الف بدل سكن، بالاضافة الى 80 الف جنيه تأمينات اجتماعية

،واشار المراجع الى ان اجمالي هذه المخصصات بلغ 596 الف جنيه، بجانب«4» تذاكر سفر ذهابا واياب خلال العام بدرجة رجال الاعمال، بالاضافة الى الاعفاء من ضريبة الدخل الشخصي واية ضريبة اخرى غير الزكاة، وبدل عربة تقدره الادارة مع الوقود والتأمين والصيانة للاستعمال الرسمي والشخصي مع السائق، ونوه المراجع الى انهم رصدوا مبلغ 3 آلاف جنيه في الشهر وهي قيمة ايجار عربته الخاصة بدون ابرام عقد الايجار.

ونوه المراجع الى ان العقد نص على ان يدفع الطرف الاول مبلغ 20 الف جنيه كمرتب، ولكن عند طباعة العقد لم يطبع في العقد وكتب يدويا امعانا في اخفاء المعلومات عن الجهات الرسمية ،وهذا يتماشى مع نص في العقد (انه لايحق لاي طرف ان يكشف عن بنود العقد لطرف ثالث على محتوياته الا بموافقة الطرفين)،كما نوه الى ان العقد غير موثق بوزارة العدل.

وقال المراجع ان عقد الطيب باطل وصرف بموجبه مبالغ دون وجه حق، وطالب باسترداد مبلغ 633 الف و494 ريالا وتوريدها لصالح الحج والعمرة،وكشف عن اجراء تسوية بالجنيه السوداني ،وفقا لقرارات مجلس الوزراء بشأن التعاقد مع الخبراء الوطنيين وماصرف له بالجنيه السوداني تبقى له اكثر من 18 الف جنيه كأمين عام للاوقاف.

وقال المراجع العام ان كل الاجور والمخصصات المستخرجة باسم الطيب مختار في السعودية او السودان لم تتم عبر طلب او تصديق مكتوب،مشيراً الى انه تم التصديق له عبر توجيه شفهي بواسطة بعض العاملين.

و اشار مدير ديوان المراجع العام الى ان هناك مخالفات في الموارد المالية تتمثل في الاوقاف السودانية بالسعودية ،مشيرا الى ان السودان يملك بالسعودية 6 عقارات وارضا مابين جدة ومكة المكرمة، مشيرا الى انه حسب الاتفاق في الصكوك الخاصة بها تتم ادارتها طبقا لقواعد العدالة وانظمة الحكومة السعودية، وتذهب ريعها للمعتمرين السودانيين والبعثة الادارية والمرشدين.

وكشف ان ايرادات الاوقاف الاسلامية بالخارج بلغت خلال 2011 909 ألف ريال سعودي،800 الف ريال منها عبارة عن ايجار القنصلية السودانية بجدة صرفت منها 633 الف و467 ريالا والباقي ذهب اجورا ومرتبات ونثريات ،واشار الى ان مخالفات المتهمين تمثلت في التصديق بصرف مبالغ بدون مستند والصرف من ريع الاوقاف واستغلال الوظيفة والصرف على اوجه غير مخصصة للصرف.

وقال انه بعد البحث في عن حسابات الامانة العامة اتضح انه تم صرف مبلغ 633 الف و467 ريالا سعوديا للامين العام السابق الطيب مختار عبارة عن الاجر الشهري ومخصصات اخرى وذلك خلال الاعوام (2009-2010-2011) ،كما كشف المراجع انهم وجدوا في سجلات الحسابات في هيئة الاوقاف مبلغ 720 الف ريال تمت تعليتها على انها مصروفات مستحقة وذلك باعتبار انها استحقاقات سنوية للامين العام العام بمبلغ 60 الف ريال مقدرة على 12 شهرا.

ونوه الى انهم عند قيامهم بإجراء بعض المطابقات لبعض المبالغ التي تم تداولها بين الامانة العامة للأوقاف بالخارج وديوان الاوقاف تزامن ذلك مع وجود فريق مراجعة اخر يقوم بمراجعة حسابات الهيئة واتضح ان هناك مبالغ اخرى صرفت للطيب بشيكات ونقدا عبارة عن ايجار عربة وسلفيات بلغت في مجملها 253 الف و232 جنيها.

كما اشار مدير الديوان الى أن الامين العام السابق الطيب مختار تم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية بقرار صادر من مجلس الوزراء بتوصية من وزير الارشاد والاوقاف، ونص القرار على ان الجهات المعنية بالقرار هي وزارة العمل وتنمية الموارد البشرية مما يعني تحديد الدرجة الوظيفية وبالتالي تحديد مخصصاته.

واضاف انهم استفسروا الامين العام بالخارج خالد سليمان عن اسباب صرف اجور بدلات حوافز للطيب بدون وجود مستند او طلب يؤيد هذا التوجيه، وبرر خالد بأن الامين العام السابق الطيب مختار يحتفظ بعقد عمله ولم يودعه بالملف لوجود نص بالعقد يسمح له بالاحتفاظ بالعقد وعدم الكشف عنه الا بموافقة الطرفين المتعاقدين، وانه اطلع على العقد، كما انه طبقا للعقد الموقع بين الارشاد والاوقاف والطيب فإنه يحق له استلام حوافزه وراتبه من العقد في الداخل أوالخارج، واشار المراجع الى ان الامين العام بالخارج ليس له اي مستند بموجبه تم صرف المبالغ للطيب.

واثار قرار المحكمة ذهول وسط المراقبين وعدد من الناشطين باعتبار ان القضية تم كشفها بواسطة المراجع العام وهو جهاز حكومي مناط به مراجعة الحسابات الحكومية وتحديد اوجه الاعتداء على المال العام.

وزير الاوقاف السوداني يكشف عن تورط مسؤولين سابقين فى فساد مالى كبير

سودان تربيون

الخرطوم 16 مايو 2012 —

كشف وزير الأرشاد والأوقاف الدينية فى السودان خليل عبدالله، عن قصور وفساد إداري ومالي بقطاع الأوقاف خلال العام المنصرم. وقال إن تقاطعات إدارية أسهمت في ظهور تلك الإخفاقات وشملت أوقاف الداخل والخارج، خاصة بالمملكة العربية السعودية.

وأوضح الوزير في بيان قدمه للبرلمان امس الثلاثاء، أن المخالفات شملت تغولاً على صلاحيات مجلس الأوقاف وتغييراً في الأوراق الرسمية واتصالات بشخصيات سيادية خارج السودان.

وأشار إلى وجود عقود تقاضى بموجبها الامين العام السابق لهيئة الأوقاف الطيب مختار أكثر من ستمائة ألف ريال سعودي في الشهر.

وأوضح خليل أن المراجع العام وقف على أكثر من مليوني ريال قدمت صكوكها وهي ليست لها صلة بوزارة الإرشاد والأوقاف.

وقال الوزير إن تقريري المراجع العام حويا مخالفات لأمين أوقاف الخارج والأمين السابق للأوقاف وتم تسليمهما لنيابة المال العام لاتخاذ الإجراءات حيالهما.

واصدر الرئيس السودانى قرارا قبل نحو شهرين باقالة الامين العام السابق لهيئة الاوقاف على خلفية تورطه فى ملفات فساد ، لكن الرجل عقد مؤتمرا صحفيا الاسبوع الماضى حاول فيه تبرئة نفسه من التهم المنسوبة اليه.

واتهم الوزير الحالى بالتسبب فى تدمير هيئة الاوقاف الاسلامية وأشار الى انه صمت بعد اقالته قبل نحو 180 يوما مراعاة للظروف التى يمر بها السودان وعرض امام الصحفيين وثائق ومستندات لتوريط الوزير الحالى وتأكيد تدميره للأوقاف.

لكن الوزير خليل عبدالله اكد فى تصريحات سابقة مستندات قال انها تؤكد تورط مدير هيئة الاوقاف واشار الى ان بعض الملفات لم تذهب الى نيابة المال العام وانها كافية لتوريط مدير هيئة الاوقاف فى جرائم جنائية.

وشرح خليل امام البرلمان امس الخطوات الإصلاحية التي قامت بها الوزارة لتصحيح أوضاع الأوقاف وكشف عن استيلاء الامين العام السابق لهيئة الاوقاف علي مبلغ (633,000) ريال سعودي من اوقاف الخارج اضافة الي مبالغ صرفها برئاسة الاوقاف بالخرطوم بالجنيه السوداني.

واكد فى تقريره الرسمى تحصل الرجل علي الاموال المذكورة بناءاً علي تقاضيه مرتب شهري من السعودية يصل الى (60,000) ريال سعودي وفقاً لعقد موقع بينه ووزير الارشاد السابق ازهري التجاني، المرتب الاساسي فيه (20,000) جنيه سوداني بينما تبلغ المخصصات الاخري حوالي (20,000) جنيه.

واكد وزير الاوقاف في تقريره المقدم الي البرلمان توريد مبلغ (6,4) مليون ريال سعودي في الحساب الشخصي لامين الاوقاف السابق تم استدانتها من الحج والعمرة بغرض تجميع وتجهيز اوقاف بالخارج، مؤكداً تبديد (2,229,705) ريال منها، واختلاس (1,408,000) ريال، بينما تم تحويل (65,000) جنيه سوداني من رئاسة الاوقاف بالخرطوم لاوقاف الخارج دون ان تدخل فى الحسابات

واكد خليل ان الوزارة اكتشفت خلال الشهور الماضية توكيل الوزير السابق شخصا علي اوقاف السودان قام باجراءات نظارة علي مقر القنصلية والبعثة علي اساس انها اوقاف مهملة دون الرجوع الي السلطات السودانية، كاشفاً عن اوقاف بمكة والمدينة باسماء سعوديين تديرها هيئة الحج والعمرة يعود ريعها لصالح المستفيدين حسب الشروط، لم يورد ولا ريال لصالح الموقوف لهم منذ 2009.

واكد تقرير الوزير توكيل امين الاوقاف السابق عدد من الشخصيات بالسعودية بنظارات اوقاف السودان والتصرف فيها بناءاً علي مخاطبة وزير الارشاد السابق للسلطات السعودية باعتماد امين الاوقاف السابق بدلاً عنه، مؤكداً ان الوزير نفسه سلك ذات المسلك من قبل ما سبب ضرراً بالغاً للاوقاف السودانية بالسعودية، كاشفاً عن ان احد الموكلين علي الاوقاف بالسعودية قام بتأجير وقف استلم بموجبه ثلاثة مليون ريال سعودي كمقدم.

وفصل التقرير اوجه صرف مبلغ (1,528,530) جنيه دفعتهما وزارة المالية للاوقاف عبارة عن متأخرات ايجار، بان (493) الف جنيه صرفت كمرتبات ومستحقات عاملين، بينما ذهبت (270,557) جنيه وقود وكهرباء وصاينة، (92,218) اعمال بر، (162,755) لصالح برج الاوقاف، (95,000) جنيه سلفيات امين الاوقاف السابق.

شاهد يكشف عن تبديد المتهمين بفساد وزارة الاوقاف مبالغ طائلة

سودانتربيون

الخرطوم 2 اكتوبر 2013-

قال مدير ديوان المراجع القومي عبدالمنعم عبد السيد (شاهد اتهام) في قضية فساد وزارة الاوقاف السودانية ان المتهم الاول د.الطيب مختار صرف مبلغ 253 الف جنيه من ديوان الاوقاف والارشاد بواسطة شيكات تحمل اسمه وتوقيعه عبارة عن سلفيات شهرية لمدة (3) سنوات متتالية.

واكد وجود مبالغ بالريال السعودي صرفها المتهم الثاني مدير الاوقاف السابق وسلمها للمتهم الاول. وأكد عبدالسيد خلال الادلاء بافادته امام محكمة الخرطوم شمال برئاسة القاضى عادل موسي ان المتهم الاول صرف مبلغ 14,000 ريال سعودي عبارة عن تذاكر 17 رحلة سفر من الخرطوم الي جدة وتذاكر اخري الي ماليزيا وسوريا والدمام.

مشيرا الي انه صرف مبلغ 633,464 ريال سعودي تمثلت في مرتبه الشهري الـ 60 الف ريال سعودي وتذاكر سفر رحلاته المختلفة ، مؤكدا انه من خلال تقريرالمراجع القومي والاطلاع علي الضبط المالي والملاحظات التابعة لهيئة الحج والعمرة قاموا باسترداد مبلغ 826 الف جنيه من اوقاف الخارج ،بجانب استرداد مبلغ 6 ملايين ريال سعودي من اموال اوقاف السعودية لايام خلت.

وتعد قضية الاوقاف من أكبر قضايا الفساد التى كشفت عنها الصحافة السودانية وأحيلت لمحاكم ومتهم بالتورط فيها عدد من رموز النظام السابقين بينهم وزير الاوقاف الاسبق ومقرر هيئة شوري حزب المؤتمر الوطني والحركة الاسلامية د.ازهري التجاني

تقارير رسمية تكشف تجاوزات واختلاسات ضخمة فى مؤسسات حكومية سودانية

الخرطوم 2 مايو 2012 — كشف تقرير اللجان المتخصصة بالبرلمان السوداني عن تجاوزات مالية في عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية خلال العام 2010- 2011، شملت تجنيب المال العام لحوالي أربع عشر وحدة حكومية، من بينها بعض الوزارات السيادية.

وازاح رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية بالبرلمان محمد محمود عيسي الستار عن مخالفات مالية بهيئة الاوقاف الاسلامية قال انها لم تظهر في تقرير ديوان المراجع العام.

واكد ايداع مبلغ مليون واربعمائة جنيه ، في حساب شخص رفض اعلان هويته بالمملكة العربية السعودية ولا يعرف اين ذهبت ولا ان يدرى عنها شئ ، بجانب (47) مليون دولار عبارة عن وقف سوداني بالمدينة المنورة لم يظهر في التقرير.

واكد المراجع العام الطاهر عبد القيوم مراجعة مبلغ (6,400) مليون ريال سعودي يخص هيئة الاوقاف، اختلست منها اثنين مليون واربعمائة الف ريال وبددت منها مليون وثلثمائة ريال، واكد تقديم تقرير لنيابة المال العام التي فتحت بلاغات ضد الاشخاص المتهمين في القضية.

وكشف تقرير اللجان المشتركة حول تقرير المراجع العام عن تدني ايرادات هيئة الحج والعمرة وبرر ضعف النسبة لعدم تحصيل ايرادات ريع الاوقاف بالسعودية، وطالب تقرير اللجان بضرورة معرفة الاسباب التي حالت دون تحصيل المبالغ في وقت اظهرت المصروفات تجاوزاً في الصرف بمبلغ (5,4) مليون جنيه مقارنة بالربط المقدر بحوالي (9,4) مليون جنيه.

وأكد تقرير اللجان البرلمانية المشترك حول تقرير المراجع العام عدم تجاوب جهات لإشراك ادارة الشراء والتعاقدات في وزارة المالية في العطاءات الخاصة بها، ما نتج عنه مخالفات تمثلت في عدم طرح العطاءات في منافسة عامة، بجانب التعاقدات مع شركات دون مستوي الشروط، فضلاً عن غياب الادارات القانونية عن صياغة العقود وتوثيقها. وأبدت اللجان انزعاجها لارتفاع عدد الوحدات التي تقوم بالتجنيب واكدت بلوغها (14) وحدة مقابل (3) العام الماضي، واشار التقرير لتكرار التجنيب من وحدات بينها "وزارة العدل، والدفاع، والسياحة، وكالة سونا، اكاديمية السودان للعلوم والاتصالات."

وبلغت جملة المبالغ المجنبة فى مؤسسات حكومية (194) مليون جنيه، وأكثر من (11) مليون دولار، تمثل 9% من إيرادات الدولة خلال العام الحالي البالغة أكثر من (42) مليار جنيه.

وأوضح التقرير أن حجم الاعتداء على المال العام في الفترة من سبتمبر 2010 إلى أغسطس 2011 بلغ أكثر من (4) ملايين جنيه، مقارنة بأكثر من (16) مليون جنيه عن العام 2009، وأشار التقرير إلى أن نسبة الاسترداد بلغت 4% خلال الفترة المذكورة.

وقال رئيس اللجنة المالية والاقتصادية إن نسبة المبلغ المعتدى عليه وزعت بنسبة مختلفة، حيث بلغت 70% في المصروفات، و20% منها في الإيرادات، 7% في عجزالمستودعات، منها 2% عجز الخزينة، و1% نسبة السرقة المباشرة من المبلغ المعتدى عليه.

وأشار التقرير إلى عدد من المخالفات الأخرى شملت المواصفات القياسية فى مصانع الأسمنت والتعدين العشوائي وقطاع البيئة ومصانع الأدوية والمخالفات الطبية والمبيدات الكيماوية.

وشدد التقريرعلى ضرورة تفعيل القوانين والإجراءات التي تعمل على ضبط المال العام وتمكين ديوان المراجع العام واستقلاليته مالياً ورفع كفاءة أداء أفراده وتمتين العلاقات التنسيقية مع الجهات ذات الصلة وإلزام الوحدات التي تخضع للمراجعة بالتعامل وفق المعيار الدولي.

وشملت توصيات تقرير لجان البرلمان ضبط التعاقد والشراء ومعالجة قصور الاعتمادات والتمويل للوحدات التي لجأت للتجنيب.

وطالب نواب فى البرلمان باتخاذ الاجراءات القانونية ضد كل من يخالف الاجراءات المحاسبية المتعلقة بالمال العام للدولة، وتمسكوا بالزام كل الجهات باجراءات المحاسبة والشفافية مشيرين ان لا كبير علي القانون، واكدوا علي ضرورة معرفة البرلمان من يقف وراء الجهات التي ترفض تقديم تقاريرها المالية للمراجع العام، ووصفوا ما يحدث في ديوان الزكاة وهيئة الاوقاف بالمؤسف نظرا لقدسية الهيئتين.

وحث رئيس لجنة التشريع والعدل الفاضل حاج سليمان البرلمان على اتخاذ قرارات واضحة فيما يتعلق بالتعاقدات الخاصة داخل المؤسسات الحكومية، لافتاً الي ان تقرير المراجع العام كشف عن تعاقدات في مؤسسات حكومية بينها بنك السودان بمبالغ كبيرة دون مبر.

وشددت اللجان علي ضرورة انفاذ القانون ومحاسبة المخالفين حتى يتم الافصاح وتعطي الاحصاءات والمؤشرات المالية الاقتصادية والقوائم المالية الصورة العادلة والحقيقية.

وكشف تقرير اللجان عن وجود عدد هائل من الشركات والهيئات الحكومية بالمسجل التجاري غير مقيدة بسجلات الجهات ذات الصلة في اجهزة الدولة. واكد التقرير وجود اختلاف كبير في قوائم السجلات الخاصة بالهيئات والشركات في السجل التجاري ووزارة المالية وديوان المراجع من حيث العدد والأسماء والعناوين.

المراجع العام: المالية اعتدت على (16) مليار جنيه

سودان تريبيون

الخرطوم 15 يناير 2014-

كشف تقرير المراجع العام عن اعتداء وزارة المالية على مبلغ (16) مليار جنيه التزامات على وزارة المالية بحسابات بنك السودان لم تظهر في الحسابات الختامية للمالية تجري ملاحقتها بحسب ما كشفت مراجعة ديوان المراجع العام.

مقر وزارة المالية السودانية

وأعلن المراجع العام الطاهر عبدالقيوم، أن صافي مبلغ جرائم المال العام غير المسترد في الأجهزة القومية خلال الفترة 2013/2012م، بلغ 3,7 ملايين جنيه، وأن نسبة الاسترداد حتى 28-10-2013م بلغت 39% تمثل مبلغ 2.4 مليون جنيه.

وقال ، إن نسبة الاسترداد الفعلي بلغت 26% والتي صدرت بشأنها أحكام 40%، وأمام المحاكم 13%، وقيد التحري 21%، من حجم جرائم الاعتداء على المال العام حسب إفادات وزارة العدل.

واماط تقرير المراجع العام اللثام عن استغلال النفوذ من بعض النافذين في الحكومة بإرساء عطاءات على شخصيات ذات صلة مباشرة بأسعار تفوق الأسعار السائدة وعدم وجود عقود تحفظ حقوق الجهات المانحة ما يهيئ بيئة مؤاتية للانحرافات المالية ووجود ممارسات غير سليمة في الهيئات والمصارف والبنوك والمؤسسات المالية وأجهزة الحكم القومي والولائي بتغليب المصلحة الخاصة للأصحاب على المصلحة العامة، ومنح التمويل دون استيفاء الشروط.

وكشف التقرير المقدم للبرلمان الثلاثاء عن ثغرات في أنظمة البنوك والهيئات والشركات، وزيادة في استدانة الحكومة من النظام المصرفي بقيمة (3) مليارات جنيه، وعدم تطابق (1.1) مليون جنيه في رصيد الاستدانة بكل حسابات بنك السودان والحساب الختامي للمالية.

وكشف عن ارتفاع المبالغ المجنبة بالدولار إلى (12.1) مليون دولار، ووجود (10) وحدات حكومية تصرف خارج الموازنة ومعها (3) ولايات، وكشف التقرير عن مديونية الحكومة بحسابات بنك السودان لفروقات أسعار سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية البالغة (9) مليارات جنيه لم تظهر في الحسابات الختامية لبنك السودان، منذ العام 1999 حتى نهاية 2012.

وكشف التقرير عن أرصدة ومديونية وعهد لوزارات الدفاع والداخلية والخارجية والإدارة العمومية بوزارة المالية والجمارك بمبلغ (451.9) مليون جنيه مرحلة لسنوات وعهد متعلقة بحساب مشروع الجزيرة والهيئة العامة لقاعة الصداقة وولاية القضارف ظلت ترحل لسنوات منذ العام 2010.

وكشف عن رصيد معلق يخص بنك السودان لتكلفة إصدار العملة بمبلغ (197) مليون جنيه، وظهور رصيد شاذ في خطابات الضمان وعدم تسجيلها أو رصدها بالدفاتر والسجلات المحاسبية وعدم سداد التزامات السودان الخارجية البالغة (42) مليار دولار بفوائد (24.8) مليار دولار، وكشف التقرير عن تجاوزات مالية لبعض الولايات لبعض الاعتمادات المصدقة في الموازنة واستمرار تجنيب الإيرادات في بعضها.

وكشف التقرير عن تعاقدات ببعض المؤسسات والوزارات مع أشخاص لم يتم التجديد لهم واستمرارهم في صرف مرتباتهم واستمرار بعض المبتعثين للخارج في صرف رواتبهم بتحويلها لهم في حسابات بالبنوك رغم انتهاء فترة ابتعاثهم واستمرار بعض العاملين المفصولين من بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية في صرف مرتباتهم وإجازاتهم وصرف بعض المؤسسات لحافز بقيمة أجر عام كامل عدة مرات خلال العام الواحد.

الفساد بولاية نهر النيل

تشريعي أبوحمد يلغي جلسة العقودات المخالفة لشركات التعدين

سودان تربيون

الخرطوم 4 يونيو2014-

تفاجأ أعضاء بالمجلس التشريعي لمحلية أبوحمد في ولاية نهر النيل بالغاء جلسة يوم الثلاثاء التي كانت مخصصة لبحث تجاوزات في عقودات وقعتها المحلية مع شركة "أسوار" التي تحصل الرسوم من المعدنين التقليديين وشركة "إكسير" العاملة في مجال مخلفات التعدين.

التنقيب عن الذهب بات حرفة لكثير من السودانين بعد إكتشاف ان البلاد تحتوي على كميات معتبرة من المعدن النفيس

وتوجه عشرات الألاف من المغامرين والباحثين عن الثراء السريع إلى منطقة أبوحمد للتنقيب عن الذهب، وباتت المدينة الصغيرة تعاني ضغطاً هائلاً على خدماتها.

وتقدم أعيان من محلية أبوحمد بعريضة في وقت سابق إلى المجلس التشريعي لولاية نهر النيل حول تحصيل الإيرادات عبر شركة "أسوار" وبشأن عمل شركة "إكسير" في مخلفات التعدين "الكرتة" بدون الإيفاء بالتزاماتها تجاه المحلية الفقيرة.

وحسب مصدر مطلع لـ"سودان تربيون"، فإن 3 أعضاء حضروا إلى مقر المجلس ووجدوا أبوابه موصدة، بدون أن يتلقوا اخطارا مسبقا بتأجيل أو إلغاء الجلسة.

وتسبب إلغاء جلسة المجلس التشريعي للمحلية في حالة استياء في مدينة ابوحمد، خاصة وأن قضية الشركتين تحظى بمتابعة الشارع في المدينة.

وقال المصدر إن الأعضاء اتصلوا على رئيس المجلس ووجدوا هاتفه مغلقاً، ومن ثم اتصلوا بنائب رئيس المجلس الذي أفادهم بأن الجهاز التنفيذي لم يمدهم بالمستندات المتعلقة بعقودات المحلية مع الشركتين محل الخلاف.

وكان المجلس التشريعي لمحلية أبوحمد شكل الأسبوع الماضي لجنة حضرت إلى الخرطوم واجتمعت برئاسة شركة "إكسير" بدون الإعلان عن مخرجات الاجتماع.

وحسب اللجنة القانونية للمجلس التشريعي للولاية فإن العقد بين محلية ابوحمد وشركة "أسوار" يخالف احكام المادة (17) من قانون الشراء والتعاقد لسنة 2010 ولم تطبق فيه شروط المنافسة العامة.

كما افادت ذات اللجنة بأن العقد بين المحلية وشركة "إكسير" مدته عشرة سنوات وفيه التزامات متبادلة بين طرفية، واوفت المحلية بكافة التزاماتها إلا إن الشركة لم تفي بأي التزام حتى الآن.

تقرير اللجنة حول العريضة المقدمة من مواطني ابوحمد

ولاية نهر النيل

مجلس ولاية نهر النيل التشريعي

لجنة الشئون القانونية والامنية والاجتماعية والثقافية والاعلام

القرار 2013/135

http://wahatalrobatab.com/vb/showthread.php?t=31226

الاخ الرئيس

الاخوة الاعضاء المجلس الموقرون

اشير لقرار مجلسكم الموقر بالرقم (125) لسنة 2013م الصادر فى جلسة دورة الانعقاد العشرون بتاريخ 2013/11/13 والقاضي باحالة العريضة المقدمة من مواطنى محلية ابوحمد حول تحصيل الايردات وادارتها وقضايا اخرى الى لجنة الشئون القانونية والاجتماعية للدراسة والتقصي ولرفع تقريرها للمجلس الموقر

الاخ الرئيس

الاخوة الاعضاء

عقدت اللجنة عدة اجتماعات تدارست فيها العريضة المقدمة من نفر كريم من مواطنى محلية ابوحمد وهم من قيادات المحلية والتشريعية والسياسية وسجلت اللجنة بكامل عضويتها زيارة لمحلية ابوحمد واستمعت الى عدد مقدر من مقدمى العريضة والعاملين فى المحلية وتحصلت على كمية من المستندات والاوامر المحلية المتعلقة بموضع العريضة وسجلت زيارة الى عدد من المواقع بالمحلية ومن خلال كل ما زكر توصلت اللجنة للاتى:

اولاً : شركة اسوار

العريضة تحدثت عن ان هذه الشركة تم تسلسمها التحصيل باسواق تعدين الذهب دون اى مناقصات مقابل 35% من المبالغ المحصله وان الشركة لم تفى بالتزاماتها التعاقدية

الاخ الرئيس

والاخوة الاعضاء

وقفت اللجنة على حقيقة هذه الشركة التى تعمل فى مجال التحصيل واتضح ان محلية ابوحمد قد تعاقدت معها فى ابريل 2012 م على تحصيل رسوم انشطة التعدين الاهلى بحد ادنى للتحصيل مبلغ (1,000,000) جنية يكون نصيب الشركة 35% والمحلية 65% ولما كان هذا العقد وقع مباشرة بين المحلية والشركة دون علم وزارة المالية فقد وجد الامر اعتراضا من العاملين فى المجال المالى فى المحلية مما دفع معتمد محلية ابوحمد بمخاطبة وزير المالية بتاريخ 2013/8/1 طالبا الموافقة على التعاقد المباشر بين المحلية والشركة بنفس نسبة العام 2012 وقد وافق وزير المالية كتابة بخطابة 1/أ/20 والمؤرخ خطأ بتاريخ 2011/10/2 وتم توقيع العقد بين المحلية والشركة بذات النسبة الا ان النسبة خفضت من 1,000,000 الى 700,000 جنية على ان يخفض نصيب الشركة 10% فى حالة عدم الوصول الى الربط المقرر

هذا وتبدي اللجنة عدة ملاحظات على العقد تلخص فى الاتى:

1. العقد الاول بين محلية ابوحمد وشركة اسوار يخالف احكام المادة (17) من قانون الشراء والتعاقد لسنة 2010 ولم تطبق فيه شروط المنافسة العامة بجانب عدم اخذ موافقة وزارة المالية على العقد
2. العقد الثاني

تفادى اخطا العقد الاول لجات المحلية لاخذ موافقة وزير المالية على التعاقد المباشر وقد وافق سيادته برغم من ان شروط المادة (51) من قانون الشراء والتعاقد غير منطبقة وبالرغم من عدم تاهيل للمقاولين من قبل

3. جملة المبالغ المتحصلة من قبل اسوار من فبراير 2013 حتى اكتوبر 2013 هي 5,620,584 جنية ، نصيب المحلية منها 3,830,558 جنية تصيب الشركة منها 1,790,023 علما بان الشركة لم تصل الى الحد الادنى 700,000 جنية من التحصيل من يوليو 2013 حتى اكتوبر 2013

4. نصيب الشركة خلال تسعة اشهر كان من الممكن ان تعالج به عدة مشاكل كالاتى

(أ) مشكلة المحلية فى التحصيل تتلخص فى عدم وجود متحركات وضعف فى عدد المتحصليين وترى اللجنة ان المبالغ المدفوعة للشركة كان من الممكن ان تحل به مشكلة المتحركات ولو مرحليا.

(ب) بالنسبة لقلة المتحصليين كان من الممكن ان يساعد هذا المبلغ فى حل مشكلة الخريجيين بالولاية باستيعاب على الاقل (150) خريج براتب 500 جنية للشهر.

5. وافقت وزارة المالية على تسليم الشريك ايصال مالى برقم (15) والغريب فى الامر ان الاورنيك المالى المذكور يتسلمه موظف عام من المخزن ليقوم بتسليمه للشركة فهل المسئولية فى هذه الحالة تقع عاتق الموظف العام ام على الشركة وما هى العلاقة القانونية بين التى تربط الشركة بوزراة المالية بالولاية.

ثانيا:

شركة اكسير:

وقفت اللجنة على ثلاث عقود مع شركة اكسير للتعدين

ومن خلال دراسة العقود الثلاثة توصلت اللجنة للاتي:

1- العقد الاول بين المحلية وشركة اكسير مدته عشرة سنوات وفيه التزامات متبادلة بين طرفية وقد اوفت المحلية بكافة التزاماتها الا ان الشركة لم تفي باي التزام حتى الآن ساعدها في ذلك سطو الوزارة الاتحادية على المحلية وتوقيعها لعقد جديد مع الشركة بعد خمسة اشهر من عقد المحلية دون التطرق لالغاء عقد المحلية.

2- العقد الثاني بين الوزارة الاتحادية وشركة اكسير مدته سنة تبدأ من تاريخ توقيع العقد في 2013/11/8م على ان تلتزم الشركة في تنفيذ العمل المتفق عليه خلال شهرين من تاريخ توقيع العقد كما نص العقد على ان تدفع الشركة 30% من صافي الارباح ويكون نصيب المحلية 10% من تلك النسبة والولاية 5% وحتى هذه اللحظة لم تستلم المحلية او الولاية اى مبالغ من الشركة رغم مضي اكثر من سنة على توقع العقد مما يعد اهدارا لحقوق الولاية والمحلية.

3- بالرغم من عدم تنفيذ بنود العقد الثاني بين الوزارة الاتحادية والشركة تم توقيع او تجديد العقد مع الشركة بتاريخ 2013/3/31م لمدة عام على ان تبدأ الشركة العمل في معالجة مخلفات التعدين التقليدي (الكرتة 9 خلال (90) يوما من تاريخ التوقيع وتحسب هذه المدة ضمن فرتة العقد ورغم مضي المدة لم تنل المحلية او الولاية نسبتها من الارباح ولم تبدأ الشركة بمعالجة مخلفات التعدين.

4- هنالك شركة اخرى تم التصديق لها بواسطة المحلية والولاية تعمل في ذات الاختصاص لشركة اكسير وهى شركة ام عوادة قامت اللجنة بزيارة موقعها بالمحلية ورغم التصديق من ادارة الاستثمار الولاية لهذه الشركة الا المحلية قامت بمنع الشركة من ممارسة مهامها ، وهذا الامر سيكلف الولاية خسائر مالية طائلة من خلال التقاضي الذي لجأت له تلك الشركة في بادرة مماثلة لما حدث في مشروع غرب الضيفلاب بذات المحلية.

5- ترى اللجنة ان موضوع مخلفات التعدين في محلية ابوحمد يدار بطريقه فيها ضياع لحقوق المواطنين وحقوق المحلية والولاية ، وان المحلية تقوم باضفاء حماية على الشركة العاملة (اكسير) في هذا المجال ولو تمت المقارنة لما هو حادث في محلية بربر رغم ضعف العائد في بربر نجد ان البون شاسعا بين المحليتين

الامر المحلي رقم (2) لسنة 2013

بتاريخ 2013/1/19م اصدر السيد معتمد محلية ابوحمد الامر المحلي رقم 2013/2م بفرض رسوم خدمات على اعمال التعدين البدائي والسطحى وجوز لنفسه إصدار قواعد تنظيم العمل بذلك الامر المحلي وبالفعل اصدر تلك القواعد استنادا للمادة (10) من الامر المحلى رقم (2) وقد زكر بانه رقم (2) لسنة 2011 م ووقع الامر بتاريخ 2012/10/2م وقد كانت القواعد كالاتى :

اولا: تورد الرسوم في حساب شرطة المحلية (أمانات لجنة الامن. (

ثانيا : يتم التصرف في المبالغ وفقا للبنود التالية:

أ- تسير عمل الشرطة بالاضافة لتامين الاسواق وشراء المعدات والاليات وإعاشة القوة.

ب- تسير عمل جهاز الان بالاضافة للتامين وإعاش القوة.

ت- تسير عمل النيابة بالاضافة للمناوبات

مسئولية اجتماعية

ثالثا : تصديق مستديم:

-1تقسم رسوم الخدمات الامنية كالاتي:

أ- نسبة 20% من جملة الايرادات عبارة عن تشغيل وحوافز.

ب- نسبة 50% من جملة الايرادات تسير اعمال شرطة المحلية.

ت- نسبة 30% من جملة الايرادات عبارة عن مسئولية اجتماعية وتسير اعمال النيابة وجهاز الامن ز

-2مراعاة ما جاء بالبند (1/ت) تقسم نسبة ال 30% كالاتي:

أ/ 16% مسئولية اجتماعية.

ب/ 14% تسير امن المحلية.

حاولنا ايراد نصوص تلك القواعد بحذافيرها حتى يقف المجلس الموقر على حجم الممارسات التى تتم في تلك المحلية.

الاخ الرئيس

الاخوة والاخوات الاعضاء

بعد الوقوف على الامر المحلي رقم 2013/2 والممارسة التى تمت توصلت اللجنة للاتي:

1- هذا الامر يتضمن مفروضات مالية ولم يودع لهذا المجلس الموقر حسب نص المادة (1/33) من قانون الحكم المحلي لسنة 2013م وترى اللجنة ان ذلك الامر المحلي في حكم العدم واى مبالغ تم تحصيلها تعتبر رسوم غير قانونية.

2- الامر المحلى رقم (2) صدر في غيبة المجلس التشريعي للمحلية وكان من المفترض ان يودع في اول دورة انعقاد للمجلس بالفعل قام السيد المعتمد بعد مطالبة اعضاء المجلس بايداعه في منضدة المجلس المحلي الا انه عاد وقام بسحبه من المجلس حسب افادة لجنة شئون المجلس المحلي في ممارسة غريبة ولم يتم الغاء ذلك الامر حتى اليوم وان كان قد علمنا بان التحصيل قد توقف.

3- الايرادات المتحصلة بموجب الامر المحلي رقم (2013/2) وجهت حسب ما اوردنا بموجب القواعد التي اصدرها السيد المعتمد وهى تصرف بدون ضوابط مالية او محاسبية ولم يتم مراجعة صرفها وبالذات تلك الموجهة للعمل الاجتماعي وتم الصرف بموجب امر مستديم وكأننا في خدمة عسكرية وليست مدنية.

4- لاحظت اللجنة ان الاورنيك المالى رقم (15) تيم تسليمه الى افراد الشرطة في ممارسة غريبة واتضح انه بعد ايقاف العمل بالامر المحلي رقم (2013/2) ما زالت هنالك دفاتر اورنيك (15) في حيازة بعض الافراد ولا يدري احد ماذا فعل بها .

الاخ الرئيس

الاخوة والاخوات اعضاء المجلس

ترى اللجنة ان عدة مخالفات وردت بالتقرير وحتى تتم المعالجة توصي اللجنة بالاتي:

1- إحالة تقرير اللجنة الى مجلس وزراء الولاية لاستعمال سلطاته بموجب المادة 22/ه من دستور الولاية الانتقالى لسنة 2005

2- إحالة تقرير اللجنة الى مجلس تشريعي ابوحمد لاستخدام سلطاته بموجب المادة 87 /2 من دستور الولاية الانتقالى لسنة 2005.

3- إحالة التقرير الى المراجع الولائي ومدير الشرطة وامن الولاية والادارة القانونية بالولاية.

ومن ثم توصى اللجنة باجازة تقريرها المقدم حول عريضة مواطنى محلية ابوحمد

جمال الدين حسن سعيد

رئيس اللجنة القانونية والامنية والثقافية والاعلام

المراجع العام يكشف عن مخالفات مالية ببطولة (الشان)

سودانتربيون

الخرطوم 25 يونيو 2013 –

كشف المراجع العام عن مخالفات مالية ببطولة الامم الافريقية للمحليين (الشان) التي نظمها السودان عام 2011، واتهم البرلمان وزارة الشباب والرياضة بالتقاعس عن فتح بلاغات حول المخالفات برغم توجيهات المراجع.

و أعلن المراجع العام عن تعينات مخالفة لقانون الخدمة المدنية تمت لبعض العاملين بالمدينة الرياضية ولم ينفذ القرار بإعادة الامر لديوان الخدمة حتى الان.

تقرير حكومى يكشف عن تجاوزات مالية ضخمة

الخرطوم 21 يناير 2013 - كشفت تقارير للمراجع العام عن صرف دستوريين بعدد من الولايات السودانية مبالغ دون وجه حق بلغت 55 مليون جنيه ، و أكد أن استحداث بدلات ومخصصات غير واردة بقانون مخصصات الدستوريين أدى لضياع المال العام، بينما اتهم المراجع المجلس الأعلى للحكم المركزي بالتسبب فى ما جرى لإحالته القرار "206" لسنة 2010 للولايات بالخطأ بينما يتعلق بالدستوريين في الحكومة القومية.

وأشار التقرير الى صرف حوافز دورية بالولايات من صميم العمل اليومي، واتهم المراجع ولايات بينها النيل الأزرق والنيل الأبيض بمخالفة قوانين الخدمة المدنية بشغل وظائف معاينات أو منافسات أو مقابلة لجان تعيين بلغت 890 وظيفة ، و اعترف بوجود صرف لمرتبات لأفراد فصلوا عن الخدمة وبعضهم تم نقله فضلا عن مرتبات مبعوثين انتهت فترتهم ، وأشار الى أن استثمارات الولايات تتعرض للضياع لعدم عكسها في السجلات ما يعد تبديداً للمال العام.

وقال المراجع العام في تقرير تفصيلي عن مراجعة أداء الولايات للعام المالي 2011 وحتى منتصف العام 2012 إن الكثير من الاستثمارات الولائية غير معروفة لأجهزة الاستثمار بالولايات يبلغ حجمها "53,7" مليون جنيه تنحصر في ودائع ومساهمات رأسمالية في بنوك وشركات ومشاريع زراعية.

وشدد على ضرورة حصر هذه الاستثمارات والتخلص من الخاسر منها ومتابعة عوائدها، وكشف أن حجم التعدي على المال العام للفترة من "2011/9/1 " وحتى "2012/9/31" بلغ "19,2" مليون جنيه بجملة قضايا تبلغ 193 قضية 93 قضية لم يتخذ فيها إجراء بينما 61 منها أمام الشرطة ،13 أمام المحكمة ، و11 تمت المحاكمة فيها وتم شطب 4 منها وحفظ 8 أخريات.

وأشار التقرير الى أن عدد من الولايات أخطأت في تنفيذ قانون وقرارات جمهورية منظمة لمخصصات وامتيازات الدستوريين، وامتدح المراجع ولاية القضارف باعتبارها الولاية الوحيدة الملتزمة بتطبيق القانون، وأكد التقرير عدم وجود رقابة ومتابعة للقرارات الجمهورية بين أجهزة الحكم اللامركزي والولايات.

(57.8%) من إيرادات البترول لم تدخل الخزينة العامة

سودان تربيون

الخرطوم 30 ابريل 2014-

كشف تقرير مالي رسمي ان (57.8%) من إيرادات البترول لم تدخل الخزينة العامة وتم التصرف فيها بواسطة المؤسسة السودانية للنفط ، في وقت ، اعلن مراجع عام حسابات السودان الطاهر عبد القيوم عن تدوينه بلاغات في مواجهة شركة سكر كنانة وشركة النيل الابيض لرفضهما اخضاع حسابتهما السنوية للمراجعة القانونية.

واضاف التقرير بان اللجنة وجدت ان (57.8%) من ايرادات البترول لم تصل الى الخزينة العامة وتم التصرف فيها بواسطة المؤسسة السودانية للنفط، غير انه لم يحدد اوجه الصرف التى تمت فيها.

ملف فساد القضاء

ملف فساد القضاء..وأسماء القضاة الفاسدين ودوائرهم (1)

عبد الغفار المهدي

الراكوبة

13 - 07 - 2012

من أكبر الجرائم التي ارتكبتها عصابة المؤتمر اللا وطني في حق المؤسسات السودانية الراسخة وتجريفها والتي يستحقوا عليها عقوبة الإعدام،هي هدم مؤسسة القضاء السوداني العريقة ،والتي بدأت بتعيين رئيس السلطة القضائية والذي كان يتم اختياره بواسطة القضاة وليس تعينه من قبل رئيس الجمهورية.

وفى أول سابقة في تاريخ القضاء السوداني أن يصبح قاضى شرعي رئيسا للقضاء (جلال محمد عثمان) أو كما أطلق عليه (هشام هباني) الطفل المعجزة على خلفية تزويره لشهادة ميلاده حتى لا يحال للمعاش والمدهش أن هذا الرجل بعد تزويره لشهادة ميلاده والتي تثبت أنه دخل سلك القضاء في سن السابعة عشر لم يخت ش ويزيلها من موقع القضائية الالكتروني بعد كل هذه الفضيحة ،لأنه عنصر منظم في الجبهة الإسلامية منذ القدم وهذا ديدن هذا التنظيم في التزوير والغش والخداع والتزييف لهذا لا يجدوا غضاضة في كشف زيفهم والذي يعتبرونه جزء من فقه الضرورة الذي يحللوا به وجرائمهم.

هذا الرجل المفترض به أنه قاضى شرعي يتقى الله هو أكبر وجه للفساد في هذه المؤسسة ،ولديه فضائح نسائية كثيرة ومعروفة،فهذا الرجل منذ أن كان نائبا لرئيس القضاء كان مسيطرا على الجهاز بصورة واضحة فمثل هذا الرجل الكاذب المزور لا يتوقع منه عدلا أو إنصافا خصوصا وأنه بدأ حياته بكذبة، فمنذ أن كان نائبا لرئيس القضاء قام بمجزرة في السلطة القضائية تخلص فيها من القضاة الشرفاء بإحالتهم للصالح العام وجزء كبير منهم أضطر لتقديم استقالته حتى لا يعمل في هذه المنظومة الفاسدة،ومن بدع هذا الرجل أن أنشأ ما يعرف بالدوائر الخاصة والمحاكم الخاصة وبلغ به الفساد أن يقوم بالتجسس على القضاة بأن قام بوضع كاميرات سرية في كل محاكم السودان دون أن يعلم بها القضاة تحت دعوى تطوير الهيئة وربطها بشبكة اتصالات وهى في الأصل للتجسس عليهم من مكتبه ،فكثير من القضاة الذين يتحدثون عنه وينتقدون أدارته للجهاز وقبل أن ينفضوا من مجلسهم في قاعة المحكمة أو الغرفة المخصصة لهم حتى يفأ جوا باتصال منه ويقوم بمعاقبتهم فورا..

هذا بالإضافة إلى عدد كبير من القضاة يعملون في جهاز الأمن أمثال (مدثر الرشيد)و(معتصم تاج السر) بالإضافة إلى الدوائر الخاصة في المحاكم العليا التي تأتمر بأمر (جلال) على رأسهم القاضي المتآمر المرتشي (محمود أبكم) والذي يعمل بالمشاهرة ويجدد له عقده سنويا لأنه منتدب من ديوان النائب العام وهذا مخالف لقانون السلطة القضائية الذي ينص على أن يكون القاضي بعقد دائم وليس مؤقت ،وهناك الكثير من القضاة الفاسدين الذين يأتمرون بأمره في المحاكم الصغرى (خالد حمزة) في محكمة بحري الشرعية و(حافظ الأمين) ببحري الشرعية وتم نقله للقض ارف هؤلاء القضاة الفاسدين

يساومون النساء اللائي يقعن في دوائرهم على شرفهن وهناك كثير من القصص في محكمة بحري ثبت هذا الأمر ،كذلك القاضي(محمود أبكر) بمحكمة بحري والذي حاكم المناضلين الشرفاء الذين خرجوا في المظاهرات الأخيرة وهذا ملف سيفتح لفضح كل القضاة الفاسدين والذين يكتبون التقارير ضد زملائهم ،ويطبقون الأحكام الجائرة ضد المعارضين ومن يرفض منهم يتم نقله لدار فور..

فساد القضاء.. البشير ورئيس القضاء ونهب الأراضي (2)

الراكوبة

07-14-2012

عبد الغفار المهدى

من أكبر الجرائم التى أرتكبها رئيس القضاء (جلال الدين محمد عثمان)كشفه لسجلات أراضى السودان، المعلوم ان كل قطع الأراضى المسجله فى السودان لديها سجل مفتوح لدى تسجيلا ت الاراضى التى تتبع للهيئة القضائية ، ومعروف أنه منذ عهد الاستعمار الانجليزى تم وزضع قانون تسجيلات الأراضى للعام 1925م،كانت هناك سياسية فى الدولة وتتبعها أى دولة رشيدة محترمة لاتقوم بتوزيع الأراضى مرة واحدة كما حدث فى عصر هذه العصابة الحاكمة،بل تترك جزء للأجيال القادمة وجزء للخدمات وبعض القطع الفارغة للطوارىء وكان فى كل مربع سكنى يتم توزيعه تقوم الدولة بترك قطعة فارغة للاحتياطى.

أم فى عصر دولة عصابة المؤتمر الوطنى فالأمر غير..جريمة جلال الدين محمد عثمان مع عمخر البشير وزمرته ،هى قيامه بتعيين رؤساء التسجيلات فى المناطق المهمة (ذات الأسعار الملتهبة) من بنى جلدته من أرقو ،فقام بتعيين (الرشيد) الذى تربطه به صلة القرابة رئيسا لتسجيلات أراضى بحرى وتعيين قريبه أيضا (معاوية) لأراضى الشرقى، فقام هؤلاء الاشخاص بحصر كل القطع الفارغة المسجلة بأسم حكومة السودان فى مناطق(الرياض/الجريف/ أركويت/ العمارات/ الخرطوم القديمة/ امتداد الدرجة الثالثة/ كافورى/ شمبات وفى جميع انحاء الخرطوم) حتى يقوموا باعادة تخصيصها لزمرة المؤتمرالوطنى أو مجموعة عمر البشير وأخوانه وبالفعل تم حصر كل هذه القطع والتى تبلغ قيمتها ملايين الدولارات،وتحفيزا لهم على هذا المجهود الذى قامت به زمرة (جلال الدين) تم اعطاء كل من شارك فى هذا الحصر قطعة أرض فى كافورى،ولقد تم تخصيص قطعة للسيد (الزبير) رئيس تسجيلات أراضى بحرى فى كافورى قيمتها أكثر من 2مليار جنيه،ووضعت ملفات هذه القطع بعد حصرها امام عمر البشير ومن ثم يقومون بتخصيصها لزمرتهم،وحسب المعلومات المتوفره لدينا أن تم تخصيص جزء كبير منها لجلال الدين شخصيا وأشقاء عمر البشير وبكرى حسن صالح وعبد الرحيم محمد حسين مع العلم أن السيد جلال الدين محمد عثمان رئيس قضاء السودان(الطفل المعجزة) يداوم على الحضور الى منزل الرئيس البشير بالقيادة العامة مرتين فى الاسبوع كل أثنين وخميس بحجة

افطارهم لانهم يصومون كل اثنين وخميس،ومعلوم انه يجد دعما مباشرا من البشير وبكرى وعبد الرحيم محمد حسيم وأحمد على الامام المريض الآن (ويقال أنه يعانى من الزهايمر وذلك لكثرة تعاطيه لمنشط الفياغرا وتفيد معلوماتنا انه يتزوج كل شهر تقريبا ،وهو والسيد رئيس القضاء مشهورون بالدعارة) ورغم أن الكثيرين فى المؤتمر الوطنى يرون ان جلال غير مناسب لهذا المكان ويودون ابعاده وعلى رأسهم على عثمان محمد طه،لكنه يجد الدعم المباشر من البشير وزمرته المقربة من العصابة خصوصا وأنه شريك للبشير..

وما حدث فى الأراضى جريمة لاتغتفر لأن هذه الأراضى كان يجب أن تكون احتياطى للأجيال القادمة

وغدا فى هذا الملف سيكون حديثنا عن بدعة الدوائر الخاصة أو المحاكم الخاصة التى أبتدعها هذا المفسد..

وثورة مستمرة

بكل نشاط وهمة

فساد القضاء..الدوائر الخاصة والأحكام بأوامر جهاز الأمن (3)

07-17-2012

الراكوبة

عبد الغفار المهدى

عندما جاء انقلاب الجبهة الاسلامية المشؤم (الانقاذ) عمل على تبديل وتغيير مؤسسات الدولة ليضعها بين أيدى الموالين والانتهازيين ولم تسلم السلطة القضائية من هذا الأمر.

فبدأت الانقاذ بمجزرة كبرى فى بداية عهدها ضد كل القضاء الشرفاء،وخصوصا من كانت لهم مواقف ضد الجبهة الاسلامية،فتمت احالتهم للصالح العام والبعض منهم اجبر على تقديم استقالته.

الدوائر الخاصة يقصد بها (انه عندما تريد قرارا يتماشى مع مصالحها فى القضايا الجنائية أو المدنية أو السياسية وفقا للقانون) فحكومة المؤتمر الوطنى اذا ارادت قرارا معينا منذ البداية تضعه فى احدى تلك الدوائر المجحفة،وامام قاضى معين أمثال القاضى الهارب الآن (غرباوى) والذى يبحث عن اللجوء فى بريطانيا،فهذا الرجل كان قاضى محكمة النظام العام بالخرطوم 2 وهو الذى قام بمحاكمة كل المناضلين الشرفاء من المحاميين والسياسيين الوطنيين فمن يريد النظام محاكمته كان يدفع به الى هذه الدائرة والتى لم تبرئ أحد طيلة وجوده قاضيا بها،والآن يطلب حق اللجوء السياسى ومن ضمن أسباب لجوئه أن تلك الأحكام كانت ترسل اليه ليحكم بها ضد خصوم الانقاذ وعندما رفض التنفيذ حسب ادعائه تم تهديده فهرب الى لندن وهذه هى الأسباب الرئيسية لطلبه اللجوء.

ومثال اخر للمحاكم الخاصة والتى سنورد أسماء قضاتها وصور من الأحكام التى أصدروها،فمثلا فى قضية سكرتارية التجمع والتى كان متهم فيها (على السيد حمد وجوزيف أكيلو)،فمن المعلوم أن فى كل الدعاوى يكون هناك اطلاق سراح بالضمانة العادية أثناء المحاكمة،هيئة الدفاع تقدمت بطلب أنذاك وفقا للقانون والسوابق القضائية فرفض القاضى اطلاق سراحهم ،ومن أعلام تلك الدوائر القاضى (زمراوى) بل يعتبر ركن من أركانها ،وتولى فيما بعد منصب وكيل وزارة العدل،وتولى أيضا منصب المدعى العام لجرائم دارفور وقدم استقالته مؤخرا،فعندما تقدم الدفاع أنذاك باستئناف قرار هذا القاضى باعتبار أن طبقا للقانون اطلاق السراح هو الأصل،هذا الاستئناف تم أيضا وضعه امام دائرة خاصة لتأييد قرار القاضى الأول وعدم اطلاق سراح المتهمين ،وايضا عندما تم الاستئناف امام المحكمة العليا جاء قرارها ليؤيد حبس المتهمين (سكرتارية التجمع)...وأيضا أمثال الدوائر الخاصة والتى تؤيد قرارات الادانة بدون تسبيب قانونى وبالفعل أصدرت عدة أحكام بالاعدام ضد متهمى دارفور فى قضايا سياسية ،وهناك أمثلة فى القضايا المدنية عديدة وهناك تقرير قام باعداده مجموعة من القضاة الشرفاء وأبرزوا فيه أسماء هذه الدوائر الخاصة والأحكام الجائرة التى أصدروها بناء على أوامر مباشرة من (جلال الدين محمد عثمان) تتعلق بأراضى فى الكرمتة والجريف تم نزعها من بعض المواطنيين وتم توزيعها لبعض الوزراء.

القضاة الآن أصبحوا يعانون من الخوف من التقارير التى تكتب عنهم لأن كل الحجاب فى المحاكم يتم تعيينهم مباشرة بواسطة (جلال) حتى يكونوا له عينا على القضاة،،وهذه أمثلة بسيطة عما يحدث فى المحاكم وكل من يمارس مهنة القانون يعلم هذه الأمور وسيتم كشفها.

وكنماذج لهؤلاء القضاة كما ذكرنا فى أول السلسلة (محمودأبكم) فهو كان قاضيا سابقا وذهب للمحاماة فأعاد (جلال) تعيينه بعقد مؤقت وتم تعيينه قاضيا لجرائم دارفور حتى يقولوا للعالم أن هناك محاكمات جارية ليمنعوا اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وهذا الأبكم لديه قريبه محامى كان ضابط بوليس والآن يمارس المحاماة فى أحدى ضواحى بحرى وهو يعمل كسمسار لأبكم القاضىويستلم المبالغ المالية كرشاوى فكل بحرى ومحاميها يعلمون هذا الأمر، فكل المحاميين الشرفاء الوطنيين الذين لديهم قضايا فى محكمة الاستئناف أو العليا توضع امام هذه الدوائر لتصدر أحكام ضد موكليهم مخالفة للقانون والشرع والدين حتى يذهب هؤلاء الموكلون لمحامىى الجبهة الاسلامية بحجة أى استئناف يقدمونه مضمون أمثال هاشم الجعلى المحامى/ والطيب هارون /ومحمد عثمان بين وزير العدل السابق/ وعمر عبد الله الشيخ/وقبلهم فتحى خليل قبل ان يصبح واليا...وعلى عثمان محمد طه باعتباره قاضيا سابقا صرح فى كثير من مجالسه لزملائه من المحاميين الذين زاملهم فى المهنة فى المناسبات الاجتماعية مقرا بأن القضائية قد أنتهت وأصبحت سيئة جدا ومستويات القضاة ضعيفة لانهم لايتلقون تدريبا جيدا... ولا يتم تعيين أى قاضى اذا لم توافق عليه أجهزة المؤتمر الوطنى وجهاز الأمن..

ولاحول ولاقوة الا بالله العلى العظيم

فساد القضاء .. رتب ودوائر وأسماء قضاة جهاز الأمن (4)

07-28-2012

الراكوبة

عبد الغفار المهدي

اللهم يا مالك الملك نسألك في شهرك المعظم شهر القران شهر الغفران أن يكون هذا أخر رمضان للكيزان في السودان.

في هذا الشهر تمر علينا الذكرى ال22 لإعدام ضباط قوات الشعب المسلحة الكد رو وبلول ورفقائهم من الشرفاء ،بكل خسة ونذالة من قبل هذا النظام الذي شوه الدين وغير معالمه بكثرة مفاسده وضلاله الذي يصدقه ويعيش فيه ويريد من الآخرين إتباع سبيله الشؤم..

وكل هذا كان نتيجة لعدم استقلالية السلطات، وأكبر دليل على ذلك ما وصلت إليه السلطة القضائية الآن في السودان من انحطاط.. المفترض في السلطة القضائية أن تكون سلطة مستقلة عن السلطات الأخرى التشريعية والتنفيذية، إلا أنه منذ انقلاب الإنقاذ الشؤم تم تصفية الهيئة وسيست بالكامل كل القضاء الشرفاء تمت إحالتهم للصالح العام أو إجبارهم على الاستقالة كما حدث لمولانا العالم(زكى عبد الرحمن) ومولانا (عبد الرحمن عبده)،وجيء بالقضاة المرتشين شذاذ الآفاق الفاشلين أمثال (محمود أبكم) وتم بث الرعب في نفوس ما تبقى من القضاة فإما أن يكونوا تحت السيطرة أو يتم إبعادهم للولايات النائية مثل دار فور وجنوب كر دفان،وأصبح هناك تنظيم لقضاة المؤتمر الوطني داخل القضائية وفى كل محكمة هناك (أمير) ينتمي للمؤتمر الوطني مهمته كتابة التقارير عن زملائه غير المتعاونين مع المؤتمر الوطني،، ونتج عن ذلك أن القضائية أصبحت تدار بالقيل والقال والشمارات..وكذلك سقطت استقلالية القضاء وأصبحت السلطة القضائية تدار بواسطة جهاز الأمن حيث أن قضاة المؤتمر الوطني في القضائية لديهم رتب أمنية فجهاز الأمن أمثال القاضي الهارب (محمد سر الختم غرباوى) في بريطانيا يطلب حق اللجؤ!!!

وكان قاضى محكمة النظام العام بالخرطوم (2) وكان آنذاك يحمل رتبة رائد في جهاز الأمن،،وهناك أمير قضاة المؤتمر الوطني في بحري مولانا(عبد الفتاح) مسئول تنظيم المؤتمر الوطني في محكمة بحري الجزئية وهو من يكتب التقارير عن زملائه ،فكل من يتجرأ وينتقد رئيس القضاء يكون هناك تقرير ضده ويمنع من الترقيات كأمثال القاضية المحترمة الشجاعة (إحسان جحا) التي منعت من الترقية مرارا وتكرارا لأنها جهرت بالحق وانتقدت مواقف رئيس القضاء في ترقيات القضاة وكان هذا ألمولانا يحمل رتبة العقيد في جهاز الأمن ،،وهناك أيضا القاضي الفاشل المريض نفسيا على حسب إجماع كل من له علاقة بالقانون في السودان (محمد أحمد سالم) والذي يوصف بأنه يعانى من عقدة الاضطهاد حتى أن المحاميين رفضوا الظهور أمامه في كثير من الدعاوى،ورغم الشكاوى المقدمة ضده إلا أنه ظل في موقعه دائما بل تمت ترقيته مؤخرا إلى القاضي الأول في محكمة بحري الجزئية رغم الشكاوى العديدة ضده، كذلك في بحري هناك القاضي (عكاشة) في محكمة الدروشاب فهو أيضا يحمل رتبة العقيد في جهاز الأمن، وكل هذه المعلومات أدلى بها شقيق خليل إبراهيم المسجون حاليا في

كوبر،عندما تمت محاكمته أمام محكمة الخرطوم شمال أمام القاضي (مدثر الرشيد) حيث ذكر أنه كان مسئولا عن الكوادر القانونية لحزب المؤتمر الوطني في القضائية والنائب العام حيث ذكر هذا الأمر في محضر رسمي أمام القاضي(مدثر الرشيد) حتى أنه ذكر بالاسم أن وكيل نيابة أمن الدولة آنذاك (ياسر محمد أحمد) أنه رائد في جهاز الأمن ،و الآن تم تعيينه مدعى عام جرائم دار فور.

فساد القضاء..قائمة قضاة جهاز الأمن ودوائرهم(5)

الراكوبة

07-29-2012

عبد الغفار المهدى

اذا فسد القضاء...بالتأكيد الباقى معروف ،،وناتجه هذا الفساد المسرطن الذى سكن جسد السودان وحوله الى مسخ يتهاوى،وبتعرية شياطين الهئية القضائية والتى حولها (جلال الدين) فى عهده المشؤم الى بورة فساد ومحمية انحلال وانحطاط أودى بهذه السلطة التى كانت عبر تاريخ السودان حارسا أمينا ومستقلا للحقوق والقانون ومضربا للأمثال فى العدالة وفخرا لنا بين الأمم..لتأتى على أيدى شذاذ الآفاق هؤلاء وتتحول الى هئية للجريمة يتزعمها هؤلاء الأقزام التى رمت بهم ريح سؤ هبت على السودان،،ولكن حتما سيكنس خريف السودان الثورى هذه الفيروسات ويطهر منها البلاد وأول الغيث قطرة وما هذا الهدؤ الى مقدمة لعاصفة الخريف السودانى الثورى القادم للتطهير والعقاب.

ومن نجوم قضاة المؤتمر الوطنى القاضى الفاسد المنحل أخلاقيا (أسامة) والذى تم تعيينه رئيسا للجهاز القضائى لمحكمة بحرى، والآن رئيس الجهاز لمحكمة الخرطوم،هذا فيما يتعلق بأهم أسماء قضاة المؤتمر الوطنى ببحرى. اما فى الخرطوم الجزئية فقضاة المؤتمر الوطنى يأتى على رأسهم مولانا(عادل فضل) رغم أنه ينتمى لهذا التنظيم فللحقيقة هو رجل مهذب يحترم المحاميين ولايفترى عليهم كبقية زملائه،ومن قضاة المؤتمر الوطنى الذين توضع امامهم القضايا الخاصة السياسية تحديدا القاضى المخمور(معتصم تاج السر)،وأيضا من القضاء الفاسدين فى الخرطوم والذى تم نقله مؤخرا لمحكمة كوستى بعد أن فاحت رائحة فساده القاضى (عمر أمين)،كذلك من أعمدة فساد قضاة المؤتمر الوطنى القاضية (ناهد عاطف) التى عينت كخبرات وأعطيت سلطات لاتستحقها بدون تأهيل وتمت ترقيتها الى قاضى محكمة استئناف مؤخرا،فهى التى تكتب التقارير عن زملائها قضاة استئناف الخرطوم.

أما فى أمدرمان فقد تم تعيين القاضى (عوض) رئيسا للجهاز القضائى بامدرمان وهو شخص ضعيف وزير نساء مشهور وهو أحد الذين يعتمد عليهم (جلال) فى رصد القضاء وكتابة التقارير عنهم وارسالها للقضائية الخرطوم،كذلك من أعمدة قضاة المؤتمر الوطنى بامدرمان القاضى (حافظ) الذى ضبط مؤخرا فى قضية أخلاقية حيث وجد مع امراة فى بيته بعد أن أوشى به أحد زملائه من قضاة

المؤتمر الوطنى بعد أن كتب فيه تقريرا وأجبر على الاستقالة،كذلك قاضى الجنايات (صلاح) بامدرمان وكذلك القاضى (محمود أبكر) الذى حاكم المتظاهرين مؤخرا فى ثورة يونيو 2012م (الخريف السودانى المطهر والمبيد لفيروسات المؤتمر الوطنى)

كل هذه الأجواء التى ذكرت أعلاها جعلت المحاكم عبارة عن قلعة من الخوف حيث أن القضاء لايشعرون بالاستقلالية بل يخافون من كتابة التقارير ضدهم والتى تكون نتيجتها النقل الفورى الى دارفور أو مناطق العمليات،وهذه التقارير لم يسلم منها حتى بعض عتاة قضاة المؤتمر الوطنى أمثال القاضى (مجد الدين) الذى كان يمثل أحد ركائز وأعمدة هذه المنظومة الفاسدة،ولكن نتيجة لصراع داخلى بين القضاة (كتاب التقارير) فى بعضهم البعض،حتى يتقربوا زلفى الى جلال الدين محمد عثمان فكتب أحدهم تقرير ضده،كانت نتيجته نقله للفاشر وزوجته كانت مريضة وأطفاله صغار يحتاجونه معهم فى الخرطوم فأضطر الى كتابة استقالته فتم رفضها وطلبوا منه أن يذهب لتقديمها من الفاشر ولم يستجيبوا لكل توسلاته لظروفه الأسرية الحرجة،،هذه هى أخلاق رجال المؤتمر الوطنى الذين يدعون الانتساب للاسلام زورا وبهتانا،فأضطر الى الذهاب الى الفاشر وكتابة استقالته من هناك رغم أنه كان يعد من المقربين جدا لجلال الدين،،كذلك من القضاة الفاسدين القاضى (الشفيع خاطر النيل) الذى كان مديرا لأراضى الجزيرة والذى صدق مئات من الأفدنة والقطع السكنية لجلال الدين محمد عثمان فى منطقة الباقير والكاملين ومدنى ومكأفأة له تم اعارته الى دولة الامارات من ضمن القضاة الذين يتم انتدابهم للامارات رغم أن هناك مئات من القضاة يكبرونه سنا وخبرة..

ونواصل

خارج النص(سفير السودان بمصر)

يبدو أنه حتى اللحظة لايريد سفير السودان فى مصر أن ينطق بعبارة بن على (الآن فهمتكم) بعد ما عاشه من قلق فى أيامه السابقة بالقاهرة والتى كانت أفضل منها ولاية الكربة وتوزيع (الكرته) على الموالين من المؤلفة قلوبهم والانتهازيين الذين كان يحشدون له الحشود مقابل المعلوم وقد كذب ادعائه حين قال أنهم فاتحين بيوت المعارضين،ولو كان صادقا لما تعرض لهذا الموقف العصيب فى الافطار المقام على شرفه بالأمس فى جمعية مدينة 6 أكتوبر،،ولا زال هؤلاء القوم يكابرون ويصرون على أنهم الأعلون والفاهمون وما دونهم الرعاع،،والهتاف الذى قوبل به حين أراد أن يتحدث مغالطا الواقع والوقائع(حرية عدالة اجتماعية،،يسقط حكم العسكر،،سقطت سقطت على عثمان) فقاطعوا هتافات الرعاع بأن ردوا عليهم باقامة الصلاة وحى على الفلاح..السيد سفير السودان بمصر يجب أن تعى أنك فشلت فى مهمتك السابقة واللاحقة وانتهت صلاحيتك فى مصر كما انتهت حكومتكم فى الخرطوم وأنت محاصر بهذا الكم من الثوار أينما ما حللت أو ذهبت ولم يبقى امامك سيدى الا الاستعانة بحشود القاعات والصالات والبواخر النيلية من شاكلة الذين يجلسون امام نائب رئيس الجمهورية ويقولك (من أبو قلابية ده اللى بتكلم) واللبيب بالاشارة يفهم..

فساد القضاء..الحكم بعد المكالمة (6)

الراكوبة

07-31-2012

عبد الغفار المهدي

الآن لاتوجد هيئة قضائية بالسودان بل هى عبارة عن محمية خاصة ب(جلال الدين محمد عثمان) يسيطر عليها بواسطة التقارير الأمنية التى تتم كتابتها بواسطة قضاة المؤتمر الوطنى،وبواسطة شبكة يعمل بها حجاب القضاة والمراسلات وبعض الموظفين مما يجعل الجو فى الهيئة القضائية مليئا بالمخاوف والوساوس ،وهذه الأجواء لاتجعل القاضى مستقلا لكى يصل للعدالة المنشودة،بل أصبح الخوف هو المسيطر على القضاة،وأصبحت القضايا تدار بواسطة الاتصالات التلفونية ،وأصبحت القضايا توضع امام قضاة معيين لكى تصدر أحكام محددة ومعروفة مسبقا،وبالتالى أصبح كل من لديه قضية مالية كبيرة أو قضايا أراضى يذهب بها الى محاميى المؤتمر الوطنى لكى يضمن حكما لصالحه...وبنفس القدر أيضاء للمؤتمر الوطنى محاميين فاسدين كما لديهم قضاة فاسدون ،وياتى على راس هؤلاء المحاميين (هاشم الجعلى،،الطيب هارون،،عبد الرحمن الخليفة) وأخرون من شذاذ المحامين فى النقابة والذين لم يعلم بهم المحامون ولم يروهم من قبل،لذلك أصبح كثير من الناس من لديهم قضايا فى المحاكم مرفوعة منهم أو ضدهم يلجأؤن لتسويتها خارج المحاكم ولو بربع قيمتها لأنهم أصبحوا لايثقون فى القضاء،وكما ذكرنا فى حلقات سابقة أصبح لكل قاضى فى المحاكم الجزئية أو الاستئناف أو المحكمة العليا سماسرة يتم الاتفاق معهم والدفع لهم وهم يقومون بالباقى،وعلى رأس هؤلاء القضاة الفاسد (أبكم) كما ذكرنا قاضى المحكمة العليا والذى يقوم بادارة السمسرة لصالحه شقيقه المحامى ضابط البوليس السابق ومكتبه ببحرى،وللعلم فان هناك شكوى بهذا الأمر ضد القاضى (أبكم) لدى الأمن الاقتصادى ولم يبت فيها حتى اللحظة ولن يبت فيها لان الفساد فى حكومة المؤتمر الوطنى أصبح منظومة كاملة ومتكاملة فمن يحاكم من وكلهم فاسدون ومفسدون فى الأرض ولعل الله أراد أن يفضحهم فى كل مكان ،فهذه المعلومات التى نتحث عنها ليست سرا وهى معروفة لكل شخص لديه صلة بالحقل القانونى فى السودان،بل أن السيد على عثمان النائب الأول ملك هذه المعلومات عن طريق زملائه من المحاميين دفعته والذين تربطه بهم صلات وهو ذكر أنه يعلم هذا وأكثر وأكثر من ذلك لكن هو مغلوب على أمره ولايملك شيء فجلال محمد عثمان يحمى نفسه بواسطة الرئيس وبكرى حسن صالح وعبد الرحيم محمد حسين وأحمد على الامام حيث أنهم يلتقون دوما فى صالون البشير ويفطرون الأثنين والخميس مع وهنا تظهر الجهوية التى أفرزتها الانقاذ،،باعتقادهم هم (دناقلة) يحمون بعضهم البعض ويلتفون حول البشير.

الجهاز القضائي بالشمالية : رؤوس وقعت وتهدد البقية بمنطق : عليّ وعلى أعدائي

March 11, 2012

(حريات خاص)

كشفت لجنة تحقيق في الولاية الشمالية عن فساد كبير داخل الجهاز القضائي بالولاية أسفر عن فساد مالي وإداري وتزويرات هائلة في سجلات الأراضي راح ضحيته مئات المواطنين ببيع أراضيهم زورا، وطالت الاتهامات مسئولين كبار اعتقلوا على خلفية الجريمة، بينما تشير الأصابع إلى آخرين فيما سمي بـ"عصابة الجهاز القضائي" لا زالوا طلقاء على رأسهم قاضي النظام العام.

وتحصلت (حريات) على معلومات مؤكدة عما اعتبره مصدر موثوق "فسادا كبيرا" داخل الجهاز القضائى بالولاية الشمالية أدى لفساد مالي وإداري وللتزوير في الأراضي، مؤكدا علم رئيس الجهاز القضائى بالولاية به مسبقا ولكنه لم يتخذ أية خطوات للمحاسبة.

وكشفت لجنة تحقيق شكلها الجهاز القضائي بالولاية تحت ضغط الرأي العام، عن تجاوزات إدارية ومالية وتزوير داخل ادارة تسجيلات الاراضى بدنقلا بمبالغ تتجاوز المليارات.

وكانت اللجنة شكلت تحت ضغط الرأى العام بعد ان اكتشف المئات من المواطنيين ضياع أراضيهم التى تم بيعها بالتزوير داخل تسجيلات الأراضى التابعة للجهاز القضائى.

هذا وتم القبض على العشرات من المتورطين فى هذه الجرائم منهم عدد من الموظفين فى القضاء وعلى رأسهم مدير تسجيلات الأراضى وعدد آخر من سماسرة الأراضى والمحاميين وكشف العديد من ضحايا الاراضى انهم يملكون شهادات بحث لاراضيهم و لكنهم اكتشفوا انها بيعت بشهادات أصلية استخرجت من تسجيلات الاراضى.

وكانت "عصابة الجهاز القضائى" بحسب مصدرنا الموثوق تستخرج شهادات بحث للاراضى التى غاب اصحابها عن متابعتها لفترة طويلة مما جعل معظم الضحايا من المغتربين.

واشارت مصادر(حريات) إلى أن المجموعة التى اعتقلت من موظفى الجهاز القضائى يمثلون الحلقة الأضعف فى دائرة الفساد، و تشير المصادر لتورط قضاة منهم قاضى النظام العام المعروف بانتمائه للمؤتمر الوطنى والملقب بخالد فار الذى ارتبط اسمه بوضوح فى شبكة الفساد المتهم فيها صديقه مدير التسجيلات و يقال انه كان يستغل زميله كواجهة لفساده.

و يشير مصدر (حريات) الى أن قاضى النظام العام خالد فار كان دائما يرأس لجان المشتروات والمبيعات فى الجهاز القضائى بالولاية الشمالية و معه صديقه المعتقل الآن، وخلال تلك اللجان كانوا يبيعون ممتلكات القضاء من عربات و مواتر و خردوات لأشخاص محددين دون عطاء أو بعطاء صورى و فى الشراء كان يعقد العديد من الصفقات المشبوهة، و منها بيعه حواشة يملكها هو نفسه فى

الصحراء غرب دنقلا للجهاز القضائى بمبلغ 75 مليون جنيها بالقديم رغم ان الحواشة لا تساوى 5 مليون جنيها.

ويؤكد مصدر (حريات) الموثوق أن القاضي المتوجس من ان يوشى به سجل زيارة سرية لصديقه داخل سجن دنقلا و طمأنه بأنه لن يمكث فى السجن وعليه بالصبر، وذلك عقب تهديد المدير المقبوض عليه بأنه: عليّ وعلى أعدائى.

هذا ونشرت (حريات) خبرا عن صدور تقرير يوثق للفساد في الجهاز القضائي في السودان بعنوان: الملف الأسود للقضاء السودانى (قضاء حكومة الإنقاذ حتى عام 2012م).

الفساد في هيئة الطيران المدني بالمستندات

August 28, 2012

(عبد الغفار المهدى- حريات)

الهيئة العامة للطيران المدني

التدقيق الشامل نوفمبر ٢٠٠٦م

النمرة : 45/يوليو/2008م.....

التاريخ : .....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع :- الإتحاد الأوربي للطيران

EUrOPean Commission

وصل الخطاب المرفق من الإتحاد الأوربي يوم 2008/7/7 ويتحدث عن إجراءات السلامة الجوية في السودان وتعرض للأسباب التي أدت الى قرار إيقاف شركة الخطوط الجوية السودانية وتعرض ايضاً للحوادث الثلاثه التي حدثت أخيراً متتالية – الإتحاد الأوربي يطلب حقيقة موقف السلامة الجوية في السودان.

خطورة هذا الموقف هو إنه لو لم يجد الإتحاد الأوربي الرد المقنع بالتأكيد سيصدر قراراً بحظر الطائرات السودانية للطيران الى أوربا ويمكن أن يحظر الطائرات الأوربية من الطيران الى السودان.

والله من وراء القصد،،،

عقيد (م) مهندس

محمد صالح الكنانى

منسق برنامج التدقيق الشامل

للطيران في السودان.

التحية مرارا وتكرارا لهذا الرجل الشريف ولأمثاله والذين يهمهم أمر هذا الوطن وسنواصل باذن الله فى فضح هذه الجريمة التى ترقى للخيانة العظمى.

كل ما يلي من تقارير و معلومات ووثائق عن حجم الفساد في هيئة الطيران المدني وردت ألينا من مصادرها الأصلية داخل الهيئة وقد اعتمدنا فيها علي المستندات وشهادة الشهود والبينة الواضحة لكل عارف بشئون الطيران.

كما اننا قد عاهدنا الله في سرد الحقائق كما نعلمها بحكم عملنا وخبرتنا في هذا المجال وكما سمعناها من شرفاء الهيئة والذين نشكرهم علي حرصهم علي سلامة وأمن الوطن والمواطن .

بنشر هذه التقارير نأمل أن يتطلع عليها المسئولين والمهتمين بأمر الطيران في السودان وأن يتحرك الدافع والغيرة لديهم للمحافظة علي هذا المرفق المهم لأمن وأقتصاد الدولة، وسنواصل حتي يتغير الحال وينصلح أمر الطيران المدني، وأنشاءالله لن نتوقف حتي نري ذلك اليوم.

الموضوع: حظر الطيران السودانى

المصدر: خطابات المفوضية الأوربية و تقرير مدير الأدارة (المرفقات)

أضافة لما وثقه أسحق فضل الله عن الأهمال والفساد في تطبيق أجراءت السلامة الجوية في المطارات السودانية، وعلي ذكر ما ورد بخصوص قرار الحظر المفروض علي الطائرات السودانية من التحليق في الأجواء الأوربية والذي صدر من المفوضية الأوربية في مارس ٢٠١٠م (لاحظ ٤ سنوات بعد استلام الطيران المدني تقرير تفتيش المنظمة الدولية علي أجراءت السلامة والذي ذكرناه في الحلقة السابقة، ويمكن الأطلاع علي كامل التقرير بتفاصيله من الصفحة الأكترونية ل ICAO بالضغط علي الرابط التالي:

http://legacy.icao.int/fsix/auditRep1_icvm.cfm?s=1

في هذه الحلقة سنتطرق بالتفصيل والوثائق والمستندات عن قرار الحظر وأسبابه.

مقدمة:

بعد تفتيش المنظمة الدولية في نوفمبر ٢٠٠٦م وبعد سقوط العديد من الطائرات السودانية داخل وخارج السودان ، توجست الدول الأوربية من صلاحية الطائرات السودانية من التحليق في أجواءها وبدأت في مراسلة هيئة الطيران المدني طالبة توضيح اسباب تلك الكوارث و لكن بدون أي اهتمام من الهيئة حتي بالرد علي تلك التساؤلات.

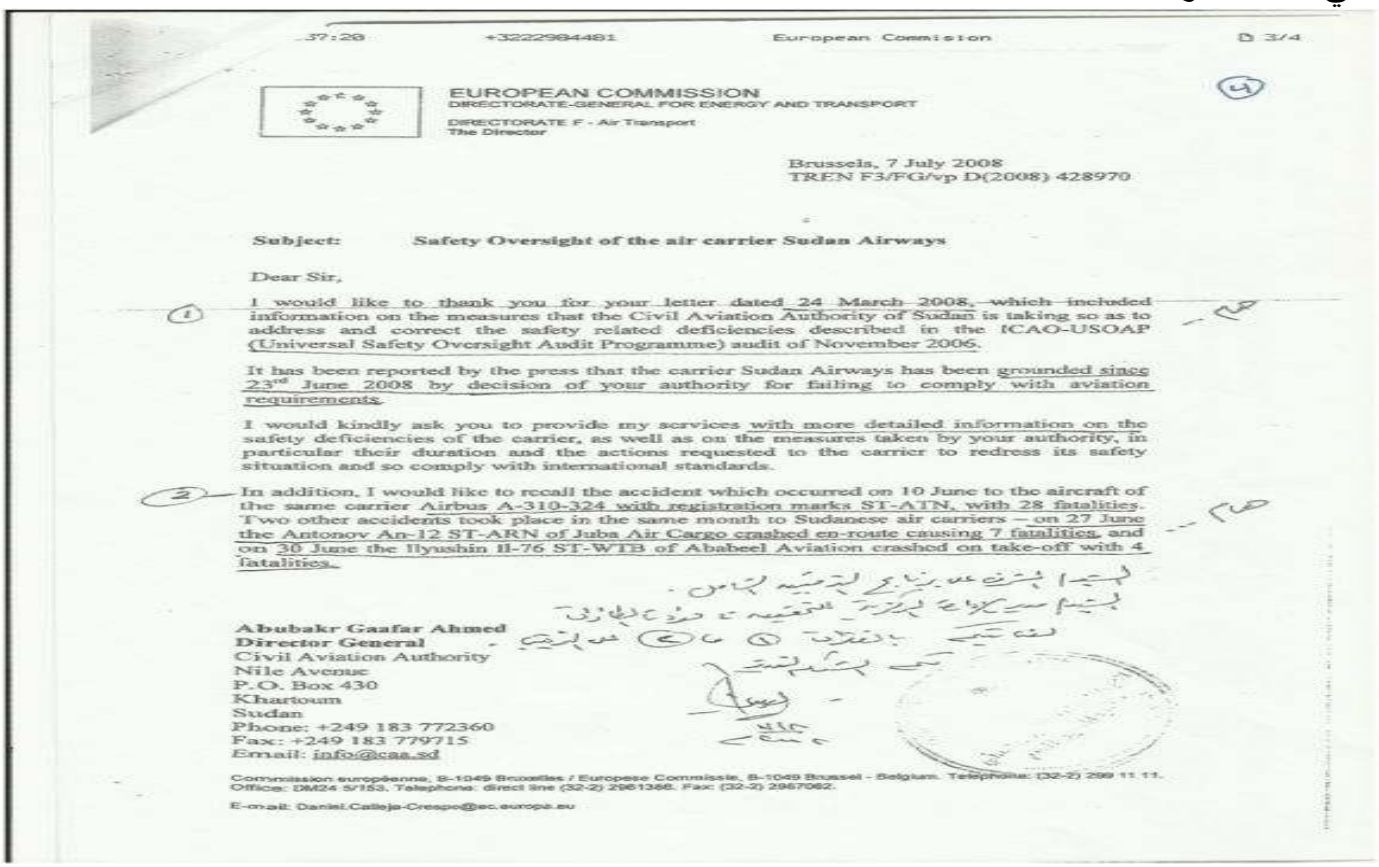

37:28 +3222984481 European Commision D 3/4

EUROPEAN COMMISSION
DIRECTORATE-GENERAL FOR ENERGY AND TRANSPORT
DIRECTORATE F - Air Transport
The Director

Brussels, 7 July 2008
TREN F3/FG/vp D(2008) 428970

Subject: Safety Oversight of the air carrier Sudan Airways

Dear Sir,

I would like to thank you for your letter dated 24 March 2008, which included information on the measures that the Civil Aviation Authority of Sudan is taking so as to address and correct the safety related deficiencies described in the ICAO-USOAP (Universal Safety Oversight Audit Programme) audit of November 2006.

It has been reported by the press that the carrier Sudan Airways has been grounded since 23rd June 2008 by decision of your authority for failing to comply with aviation requirements.

I would kindly ask you to provide my services with more detailed information on the safety deficiencies of the carrier, as well as on the measures taken by your authority, in particular their duration and the actions requested to the carrier to redress its safety situation and so comply with international standards.

In addition, I would like to recall the accident which occurred on 10 June to the aircraft of the same carrier Airbus A-310-324 with registration marks ST-ATN, with 28 fatalities. Two other accidents took place in the same month to Sudanese air carriers – on 27 June the Antonov An-12 ST-ARN of Juba Air Cargo crashed en-route causing 7 fatalities, and on 30 June the Ilyushin Il-76 ST-WTB of Ababeel Aviation crashed on take-off with 4 fatalities.

Abubakr Gaafar Ahmed
Director General
Civil Aviation Authority
Nile Avenue
P.O. Box 430
Khartoum
Sudan
Phone: +249 183 772360
Fax: +249 183 779715
Email: info@caa.sd

Commission européenne, B-1049 Bruxelles / Europese Commissie, B-1049 Brussel - Belgium. Telephone: (32-2) 299 11 11.
Office: DM24 5/153. Telephone: direct line (32-2) 2961368. Fax: (32-2) 2967082.
E-mail: Daniel.Calleja-Crespo@ec.europa.eu

في ٢٠٠٨/٧/٧م ارسلت المفوضية الأوربية خطلب شديد اللهجة (مرفق مستند صفحة ٢) يطلب التعاون معهم وإعطائهم المعلومات التي ظلوا يطالبون بها لفترات طويلة عن ما تم تصحيحه من

الأخطاء الخطيرة في أجراءات السلامة الجوية في السودان التي ظهرت في تفتيش الICAO السابق ذكره.
بناء علي هذا الخطاب، وفي ٢٠٠٨/٧/١٥م، كتب المهندس عقيد (م) محمد صالح الكناني منسق برنامج التدقيق الشامل خطاباً (مرفق مستند صفحة 1) الي المدير العام محذراً من عدم التعاون مع المفوضية الأوربية والأهمال في عدم تطبيق المعايير التي طالبت بها المنظمة الدولية، مما يؤدى الى حظر الطائرات السودانية الي أوربا (لاحظ التحذير كان قبل عامين ونصف من قرار الحظر)، كما أضاف بأن هذا الحظر لربما يمتد الى حظر الطائرات الأوربية والعالمية من الطيران الي السودان والمتوقع في أي وقت قريب (و هذا ما سنوضحه بالتفصيل في الحلقات القادمة انشاء الله).
بالعودة الي قرار الحظر وأسبابه ستجدونها بالتفصيل في المرفقات التأليه والمأخوذه حرفياً من مستند القرار الأصلي والذي أرسل الي مدير عام الطيران المدني السوداني في ٢٠١٠/٣/٣١م.
ومن المفاراقات العجيبة والغريبة والهامة التي ادت الي هذا القرار مايلي:
- أغرب الأسباب: كذب المسئولين علي المفوضية الأوربية (كما ورد في القرار بالحرف الواحد انظر خطاب القرارمستند صفحة 7 مادة رقم 51) بأعطاءهم معلومات مغلوطة في ظرف شهرين في ديسمبر ٢٠٠٩م وفبراير ٢٠١٠م عن نسبة ماتم انجازه في تصحيح اجراءات السلامة حسب متطلبات المنظمة الدولية.
أهم الأسباب : اصرار هيئة الطيران المدنى علي عدم تطبيق المعايير الدولية كما جاء في خطاب المفوضية (انظر خطاب المفوضية مستند رقم 6
أعجب الأسباب: بعد الضغط المتواصل من المفوضية الأوربية بطلب المعلومات عن مستوي تطبيق اجراءات السلامة، سحب المدير العام الحالي ملف المفوضية من المنسق العام السوداني السيد / محمد صالح الكناني وكلف بدلا عنه المستشار اللبناني وليد حداد وهو الذي قام بأعطاء المعلومات المغلوطة (كذبا) للمفوضية الأوربية كما ذكرنا أعلاه.
و من الغرائب والعجائب ان هذا المستشار اللبناني والذي ليس لديه اى خبرة سابقة عن الطيران هو الذي مثّل السودان مع المدير العام وحدهم في اجتماع المفوضية الاوربية والذي صدر بعده قرار الحظر وكأن الروؤس السودانية لا تصلح الا للطاقية والعمة....

مزيد من الوثائق عن فساد مدير هيئة الطيران محمد عبد العزيز

September 6, 2012

(حريات)

نواصل نشر وثائق فساد مدير هيئة الطيران المدني محمد عبد العزيز ، التي أمد بها (حريات) الأستاذ عبد الغفار المهدي.

وتكشف الوثائق أن هيئة الطيران المدني فتحت عطاء لإضاءة مطار دنقلا ، وبعد تقديم العطاءات وفرزها قدمت اللجنة المختصة تقريرها النهائي إلى المدير العام محمد عبد العزيز ، ويوصي التقرير بقبول عرض شركة (البرنس لوسيب) لمطابقة الشركة للمواصفات الفنية ، ولكن محمد عبد العزيز قرر

منفرداً التصديق بالعطاء لشركة (رعبوبة) التي لم تتقدم للعطاء وإنما قدمت مستنداتها له شخصياً ! وكان القرار بتاريخ 17 يونيو 2009.

ويملك شركة (رعبوبة) معتصم إسماعيل بشير وابنه محمد (قاصر) وزوجته نهى ، وقد تسجلت لدى مسجل الشركات بتاريخ 1 ابريل 2009 ! أي انها بلا أي خبرة سابقة في مجال الطيران ! وتم توقيع العقد معها بتاريخ 6 يوليو 2009 ، أي بعد ثلاثة أشهر على تسجيلها قانونياً!!

ومعتصم إسماعيل بشير (مالك ومدير عام شركة رعبوبة) صهر مدير عام شركة (ساهل للحلول السهلة) الفاضل موسى ، الذي هو نفسه قريب محمد عبد العزيز!

وأرسى العقد مع (رعبوبة) بمبلغ (462.7

(60ألف يورو إضافة إلى (883.500) مليون جنيه سوداني ، ولكنهم بعد معاينة المطار على الأرض (!) زادوا العقد بالإتفاق مع محمد عبد العزيز بإضافة مبلغ العملات الصعبة ليصير (641.188) ألف يورو !! وبحسب الخبراء فإن مثل هذا العطاء لا يزيد عن مائتي ألف دولار ! أي أن حجم المخالفات يصل إلى حوالي (500) ألف دولار زائداً (883) مليون جنيه سوداني ، وبأسعار تداول العملة في عام 2009 تزيد جملة المخالفات عن (900) ألف دولار ! هذا في عقد واحد ! دع عنك العقود الأخرى ، والتي يكشف عن بعضها مقال الأستاذ عبد الغفار المهدي الذي ننشره أدناه.

ويتأكد دوماً انه حين تغيب الديمقراطية يسود أناس بعقلية العصابات.

(أدناه المقال:)

الفساد في هيئة الطيران المدني مستندات (رعبوبة الحبوبة)7!!

عبد الغفار المهدى

مستندات عديدة تتبعها بعض الصحفيين الشرفاء حتي تكشفت لهم معلومات خطيرة عن تعاملات مشبوهة للهيئة العامة للطيران المدني و التي تمثل ذراع بلادنا الذي يفترض أن يكون أميناً في كل شئ لما للمجال من حساسية في أمن الوطن وسلامة الأرواح ، وبدورنا عثرنا نحن علي معلومات موثوقة تدين عدد من القائمين علي أمرها في تعاملات مشبوهة متخذين من كونهم نافذين فيها بجانب ضلوعهم في توقيعهم علي عقود وهمية لا أساس لها من الصحة قانوناً و ها نحن نسلط عليها الضوء مرة أخري في هذا التقرير أملاً في أن ينصلح الحال و أن تطال أيدي العدالة الجميع..

قصة بنك الشامل..

عند مقدمه لتولي منصب المدير العام للهيئة العامة للطيران المدني أصر محمد عبدالعزيز على نقل كافة التعاملات المصرفية للهيئة لبنك الشامل البحريني بسبب تعامله السابق في المؤسسة التي كان يعمل بها (جياد) قبل مقدمه للهيئة وحساباته الشخصية في نفس البنك ، و بالفعل كان له ما أراد! و حسبما يقول محدثنا، أن أول ما يلفت النظر أن الشبهات كانت سمة تميز تعامل الهيئة مع البنك و بين

ذلك تعامله مع شركة أردنية تدعي مفاز للتجارة تعمل وكيلا (لألعاب الأطفال!) تم توقيع عقد معها لتقوم بتنفيذ تأهيل الإضاءة المدرجية لمطار دنقلا و تم تسديد المبالغ المطلوبة للشركة بنسبة 100% بتاريخ 19 أغسطس 2009م بالرغم من أنه كان يفترض أن تقوم شركة يويونق الكورية بالتعاقد مباشرة مع الطيران المدني!!! لكن لأسباب غير معلومة تم العدول عن الأمر و أوكل لشركة رعبوبة العالمية لخدمات الطيران و المطارات المحدودة و التي أنشئت بشكل درامي مثير للريبة في الأول من أبريل عام 2009م (أربعة أشهر قبل التعاقد مع الطيران المدني) وأوكل لها أمر تأهيل إضاءة مطار دنقلا كما ذكرنا آنفا بالرغم من تسجيلها في ذات الوقت الامر الذي يعني أن لا سابق خبرة لها في هدا المجال و الأدهي من ذلك و الأمر هو أمر تسجيل الشركة و ما جعلها تحظو بذلك أن صاحبها (م.أ.م) صهر المدير العام لشركة ساهل للحلول السهلة و التي ذكرناها في التحقيق السابق، و قد تم تسجيل شركة رعبوبة بعقد ينشر الأسي في النفس بتكوينها من ثلاثة أشخاص صاحبها (م .أ.م) و زوجته و إبنه القاصر و لكونها مسجلة في المسجل العام التجاري بوزارة العدل حسب قانون الشركات للعام 1925م و بعد تسجيلها تم صبغها بصبغة العمل في مجال الطيران كان ذلك تمهيدا لعمل آخر!!!....

هول المفاجأ...

معاملات ملتوية و أساليب متعرجة تلك التي دارت خلف غياهب الزمان و ذلك ما تؤكده المستندات التي تحصلنا عليها والمرفقة مع هذا التقرير والتي تفيد أنه تم فرز عطاء فني لإختيار شركة يرسو عليها العطاء و من ثم تقوم بإجراءات تأهيل إضاءة مدارج مطار دنقلا و الغريب في الأمر أن شركة رعبوبة التي رسي عليها العطاء لم تكن بين قائمة الشركات التي تقدمت للعطاء و التي كانت تمني نفسها بما حصلت عليه شركة رعبوبة لكن شاءت تدابير القائمين علي الأمر إستبعادهم و تفضيل شركة لم تتقدم أصلا للعطاء و ذلك ما أكده خطاب مدير المشتريات الذي خاطب فيه مدير الإدارة العام للشئون المالية و الحسابية و الإمداد بتاريخ السابع عشر من يونيو من عام 2009م (المرفق) و هو يخطره أنه لم يتم إختيار أي من العروض المقدمة من الشركات التي تقدمت للعطاء بطلب رسمي بقوله (تم طرح الموضوع في مناقصة عامة و لم تتم إجازة أي من العروض المقدمة في العطاء و تم التصديق للمدير العام لشركة رعبوبة العالمية لخدمات الطيران و قد قمنا بمخاطبة الشركة لكي تمدنا بتأمين قدره 10% من العرض المقدم و لكن لا يوجد ما يفيد قبوله أو إجازته من ناحية "المواصفات الفنية.("

حقائق داوية..

تم إختيار شركة رعبوبة لتقوم بخدمات تأهيل الإضاءة المدرجية لمطار دنقلا بالرغم مع أن التقرير الفني للجنة فرز العطاءات أوصي بعد معاينة العروض المقدمة من شركات لها خبرة في المجال أنه من الأفضل أن يرسو العطاء علي شركة لوسبت الألمانية بإعتبارها الأفضل فنيا لحصولها علي 74.16% من مجمل النسبة التي تم تخصيصها للأداء الفني و البالغة في مجملها 80% بعد أن تم تخصيص الـ20% المتبقية للسعر و حازت شركة لوسبت الألمانية علي نسبة 11.16% ليصبح مجموع درجاتها مجتمعة 85.32% و هي النسبة الأعلي حسبما جاء في التقرير الفني الذي تجدون نسخة منه مع المرفقات مع هذا التقرير ، بجانب ذلك فإن الشركة قدمت محفزات زادت إحتمال إختيارها من بين الشركات المتقدمة بينها تغطية جميع البنود المطلوبة بتفاصيلها كاملة و كافية مما يقلل

من معوقات تنفيذ المشروع،الجودة العالية جدا لجميع البنود مما يجعل الكلفة التشغيلية الأقل و الكفاءة التشغيلية الأعلي بجانب ذلك كله تضمن العرض مقطورة كهربائية حديثة متخصصة لسحب و توصيل الكوابل للإضاءة المدرجية كما تضمن العرض كشف إسبيرات لسنتين شامل و يغطي الإحتياجات المتوقعة لتلك الفترة و أوصي التقرير الفني بأن النقاط الأخيرة هي الأهم في البحث عن الأفضل من بين العروض المقدمة.

صفقات المصالح..

يقول المصدر الذي فضل حجب إسمه و هو يشير لقيمة العقد الذي تم توقيعه مع شركة رعبوبة بقيمة (462.760) يورو أن حجم العمل الذي تم التوقيع عليه في ذلك العقد لا يتوزاي مع تلك القيمة المادية المكلفة و حسب قوله فإن إنجاز العمل لا يتخطي المائتا ألف دولار و بالرغم من تسديد المبلغ كاملا لشركة مفاز إلا أنه تم إشراك شركة رعبوبة في الأمر.

تم التوقيع علي العقد كما ذكرنا و لكن لأسباب تم التكتم عليها بشدة تم تعديله في عقد آخر وقع عليه الطرفان في الخامس عشر من يوليو عام 2009م و من بين المؤشرات التي تلفت الإنتباه أن قيمة العقد حيث أن العقد الجديد ألزم الطرف الأول بسداد مبلغ قدره 178.428يورو أضافة للمبلغ القديم المحدد في العقد الأول الذي تبلغ قيمته 462.760 يورو لتصبح الجملة 641.188 يورو تدفع بذات الكيفية المحددة في العقد الأول و لم تتم أي إضافة أخري سوي تعديل قيمة العقد و تم التوقيع علي العقد المعدل بتاريخ الرابع من أغسطس من ذات العام بتوثيق من مدير الإدارة القانونية بالهيئة العامة للطيران المدني، كما هو مبين في المرفقات.

و مضي محدثي ليضيف إلي أسباب تعديل العقد سبباً آخر تمثل في أنهم حاولوا تلافي عدد من الثغرات بينها عدم وجود كادر عامل في الشركة و أنها تفتقر الدعم الفني و كان من الممكن أن يتم التعاقد بين الهيئة العامة للطيران المدني و شركة يويانق الكورية مباشرة لكن لأسباب يعلمها القائمون بالأمر تم التعاقد مع رعبوبة التي تعاقدت مع مفاز لتتعاقد مع يويانق و تقول المستندات أن المدير العام لشركة رعبوبة بتاريخ 9 يونيو 2009م خاطب المدير العام للهيئة العامة للطيران المدني يملكه فيه قيمة التكلفة المحلية و الخارجية لإعادة تأهيل مطار دنقلا لكن و بالرغم من توقيع العقد مع شركة رعبوبة بتاريخ السادس من يوليو إلا أن مكتوبا صدر عن رئيس قسم الكهرباء و التوليد بالهيئة بتاريخ 30 يونيو 2009م أي قبل توقيع العقد مع شركة رعبوبة خاطب فيه مدير إدارة المشتريات نوه لنقاط فنية عديدة و أشار لمواطن خلل فني ورغم عن ذلك تمت الصفقة بتوجيه مباشر من المدير العام محمد عبدالعزيز بقبول العرض المقدم من شركة رعبوبة ، كما هو مبين في المستندات المرفقة.؟؟

عقود أخري مريبة..

مثلما صرفت الهيئة (ولازالت) علي أشخاص نعتتهم بالمستشارين و المتخصصين من اللبنانين مبالغ طائلة لتقديم النصح والإفادة كانت طرفًا في توقيع عقود بمبالغ خرافية (جميعها) مع شركات اللبنانى وليد حداد و بمسميات تثير الدهشة حيث أنها وقعت بتاريخ 22 فبراير 2010م عدد من العقود أطلقت علي أولاها عقد إنجاز (مشروع هندرة إدارة التطوير الإداري) بقيمة (85,000) جنيه (بالعملة

الجديدة) بجانب عقد آخر أطلقت عليه (مشروع أنظمة العمل) بمبلغ وصل في جملته إلي (140,000) جنيه و ثالث وصلت كلفته (119,000) جنيه أطلقت عليه عقد (مشروع إثراء الفكر الإداري و ثقافة العمل) بجانب آخر أطلقت عليه الهيئة مسمي (عقد تنفيذ توصيات التقرير الإستشاري حول الإدارة العامة) بقيمة (80,750) جنيه ، ويقول في ذلك محدث ثالث و هو يورد جملة من الملاحظات بينها أن الإنسان يحتاج لإستخدام قاموس للتفريق بين معاني تلك العقود بجانب كونها (وقعت في يوم واحد) كما اشرنا لذلك سابقاً و لم تراع تلك العقود أساسيات عديدة أبرزها أن هيئة الطيران المدني حسب توصيات المنظمة العالمية للطيران منذ نوفمبر من العام 2006م كان يجب أن يتم فصلها إلي قسمين ، قسم السلطة و هو الذي يضع المقاييس و المعايير للطيران بالبلاد و قسم الخدمات و هو الذي أوكل له القيام بتنفيذ كافة متطلبات قسم السلطة علي الواقع حرصا علي تحقيق السلامة الجوية و يفترض أن يكون هذا الفصل ضمن الخطة التصحيحية لتطوير وتحسين السلامة الجوية التي كان من المفترض أن تكون أولوية كل المدراء منذ نوفمبر عام 2006م وصولا للمدير العام الحالي و لكن لم يجد ذلك مجالا للتطبيق علي أرض الواقع مما أدي لحظر الطيران السوداني من قبل الطيران الأوروبي ومما سيؤدى الى حظر الطيران العالمى من الأجواء والمطارات السودانية، وأيضا التسيب والأهمال والمجاملة فى أصدار التراخيص وشهادات صلاحية الطائرات التى سقطت وأودت بأرواح الكثير من أبناء هدا الوطن.....

ويا بلد عليك السلام!!!!

ولا حول ولاقوة الا بالله العلى العظيم

كشف الأستاذ عبد الغفار مهدي في مقاله لـ (حريات) بالوثائق ، فساد مدير الطيران المدني محمد عبد العزيز بالتنسيق مع اللبناني وليد حداد.

وتوضح الوثائق أن مدير الطيران تعاقد مع شركة وهمية يملكها اللبناني وليد حداد – تأسست بعد التعاقد ! – كإستشاري للطيران المدني بمبلغ (235) ألف دولار سنوياً.

وإضافة إلى مبلغ العقد يدفع الطيران المدني لوليد حداد وشركته حوافز السكن والإعاشة والضيافة ، وتوضح الوثائق أن ضيافة وليد حداد الشخصية وحدها كلفت الطيران المدني (14) مليار جنيه ، وكلفت فاتورة تلفونه الشخصي (280) مليون جنيه ! كما سافر وليد حداد على نفقة الطيران المدني في عام 2010 (43) مرة ، كلفت أقل واحدة منها (30) مليون جنيه ، أي ما لا يقل عن مليار و(300) مليون جنيه !! وهذا ينطبق على بقية المستشارين الذين عمر أحدهم (23) عاماً!!

ثم تعاقد وليد حداد مع شركة وهمية أخرى بمبلغ (800) ألف جنيه استرليني بالتعاقد المباشر دون عطاء لتطوير أمن المطار ! وتعاقد مع الطيران المدني بمبلغ (423)ألف دولار لمراقبة تنفيذ العقد مع الشركة الوهمية الأخرى!!

(نص المقال أدناه:)

لبناني يسرق وينتهك سيادة البلاد ويتحدث باسمها في المحافل الدولية بعلم أهل الانقاذ

(عبد الغفار المهدي)

عذرا للشعب السودانى ..عذرا للوطن السودان..وبفضل هذا النظام الذى مزق الانسان والتراب وفسد فى طول وعرض وأعراض البلاد..خانوا الوطن والشعب ونهبوا باسم الدين واغتنوا من العمالة ثمنا لتدميرهم المؤسسات الوطنية والاستراتجية وهاهى حال هئية الطيران المدنى وما تفضحه المستندات من فساد تعجز حتى عقلية المافيا عن الاتيان به، مثل أن يصعد على سدة هذه المؤسسة الحيوية فاقد للمواهب وناهب للمال العام فصل من مؤسسة وكوفى برئاسة أخرى وكل هذا دفع ثمنه من ممارسة الموالسة والنذالة والخساسة والخيانة وهى مقومات مسئولى الدولة السودانية فى هذا العهد المظلم القاتم...

وتتجدد التحايا لأمثال هذا الرجل والذى يثبت بأن حواء السودان لم تعقر بعد فهى ولود ودود رغما عن أنف من أرادوا محو هويتها وارثها العظيم...وحتما سنواصل المسير معه وستنتصر ارادة الحق ويقظة الضمير . "لقد اسمعت اذ ناديت حياً ولكن لا حياة لمن تنادي. "

الموضوع: المستشارين A –

المصدر: المستندات والوثائق المرفقة و شهادة الشهود

١-٣ :اللبناني وليد حداد

-كان يعمل مع محمد عبدالعزيز مستشاراً للجودة في شركة جياد وطُرد معه عندما اعترض بعض المسئوليين في جياد علي التصرفات المالية المشبوهة لمحمد عبد العزيز وبطانته.

-انتقل معه عندما عين الأخير مديراً عاماً للطيران المدني عام 2008م.

-في البداية تم تعيينه مستشاراً (سمساراً) للمدير العام للجودة وتطوير الشئون الأدارية في الهيئة ، ولكنه بكل خساسة تدّرج الي أن تدخل في كل صغيرة وكبيرة بما في ذلك ادارات الأمن والسلامة و اصبحت كلمته هي المطاعة لاستعماله أسم المدير العام في كل رأى أو قرار يتخذه ، كما أنه دائماً يدعي بأنه مستشاراً لمجلس الوزراء...

-لا يملك تخصص ولا تأهيل أكاديمي ولا خبرة سابقة بتاتاً قبل تعيينه.

ولا يوجد في ملف التعاقد معه أى ملحقات أو شهادات أكاديمية أو تخصص ولا حتي دورة تدريبية في مجال الطيران (يا للمهزلة)

-.ضعيف في اللغة الانجليزية وجاهل تمام الجهل بلغة ومصطلحات الطيران، مثله مثل المدير العام والذي لا يفقه ولا كلمة واحدة في اللغة الانجليزية أو غيرها.

-مدير ومالك لشركة – EFM والمسجلة في لبنان و التى تأسست في بيروت بتاريخ 2010/02/10م – بالرقم 1803985 – كشركة إستشاريه في الادارة ليست لها خبرة ولا كوادر مؤهلة لتقديم استشارات للطيران المدنى.

-تعاقدت EFM مع الطيران المدنى السودانى كمستشار في مجال الطيران المدني بتاريخ 2009/04/12م – وهو تاريخ سابق لتأسيسها في لبنان ، وبهذا يكون الطيران المدني قد تعاقد مع شركة وهمية كما هو مثبت في المستندات.

-لا توجد لهذه الشركة أي مستندات أو سيرة ذاتيه أو شهادات خبرة سابقة في أي من المجالات التى تعاقدت علي تنفيذها مع الطيران المدنى بعشرات العقود والتي تقدر بملايين الدولارات والتى أرفقنا بعضاً منها مع هذا التقرير ، و قد كانت بعضها أما كمستشارً منفذً أو كمستشار مراقبً لتنفيذ مستشار آخر !!!! ، وبعض هذه العقود كانت في:

.السلامة الجوية!!! ، أمن الطيران !!!؟ ، التدريب ، الهيكلة، الجودة ، شئون العاملين ، الموارد البشرية وبالطبع كانت اكبر تعاقداتهم في تنفيذ استراتيجة محمد عبد العزيز ٣ في ٣ في تحرير الأجواء، تحسين السلامة الجوية ، وتشغيل المطارات اقتصادياً ، والتي كانت أكبر وهم ،، والنتيجة لكل هذه العقود.. صفر كبير .. ولم ينجح أحد!!! أين الأصلاح ؟؟؟

-قيمة عقد الاستشارة مع اللبناني وليد حداد بقيمة 235 ألف دولار أمريكي سنوياً.

-بالاضافة الى توفير تذاكر السفر على الدرجة الأولى ، السكن والمعيشة في فندق ٥ نجوم تحديداً – السلام روتانا – مع الترحيل الداخلي لكل مجموعة عمل الشركة.

-مداخلة ١:

أ – بالاضافة لمبلغ العقد أعلاه مقابل الاستشارة في أعمال الطيران المدني ظلت الشركة تضيف مبالغ اضافية هلامية علي عقود المستشارين من المؤسسات التي تستعين بهم في تنفيذ مشاريع الطيران المدني ، كما سنأتي علي بعض الأمثلة بالوثائق في ذيل هذا التقرير.

ب – السكن والاعاشة: فمنذ العام 2008م يقيم السيد وليد حداد بجناح رجال الأعمال بفندق السلام روتانا الي يومنا هذا، وكما ورد في تحقيقات صحيفة (الحقيقة) بتاريخ 2010/06/23م (مرفق) فقد كانت تكلفة ضيافته ولشخصه فقط تزيد علي ال ١٤مليار جنيه سوداني (بالقديم) ، كما دفع الطيران المدني مبلغ ٢٨٠ مليون جنيه سوداني (بالقديم) فاتورة بقيمة مكالمات باستعمال تلفون الفندق (ونسأل ما هي تكلفة شراء قصر خاص لهذا المستشار بكافوري أو المنشية مع توفير عشرات الخدم والحشم!!)

ت – تذاكر السفر: حسب احصائيات العلاقات العامه في الهيئه فقد سافر اللبناني وليد حداد عام 2010م علي الدرجة الأولي (وما يزال) لأكثر من ٤٣ رحلة مستعملاً طيران لوفتهانزا و KLMفقط ، وقد كانت كل الرحلات الخرطوم أمستردام بيروت وبالعكس أو الخرطوم فرانكفورت بيروت وبالعكس (تخيلوا) وقد كانت أقل رحلة بقيمة ٣٠ مليون جنيه سوداني.

-وهذا ينطبق علي كل فريق العمل الذين جلبهم من لبنان كمستشارين وكان أحدهم لا يتجاوز عمره ٢٣عاماً ، مع العلم بأن لبنان نفسها بها مطار واحد وشركة طيران واحدة متوقفين عن العمل طيلة الفترات الماضية بسبب الحرب والأفلاس ، فمن إين لهم هذه الخبرات التي أتوا بها لتطوير كفاءات العاملين في الطيران المدني السوداني والتي تزيد خبراتهم عن الخمسين عاماً، ولكنه الفساد الأعمي يمشي بيننا بدون ضمير أو وازع من دين، فأن لم تستحي فأفعل ما شئت!!

-ونورد فيما يلي بعض الأمثلة للعقود التي أبرمت مع شركة هذا اللبناني أو بواسطتها، فقد وردت فقرة في تعاقد السيد وليد حداد تتيح له التعاقد مع استشاري آخر علي حساب الطيران المدني وله حق الاشراف علي تنفيذ الأعمال التي يقوم بتنفيذها هذا الآخر.

-بموجب ذلك وفي 2009م تم التعاقد مع شركة MSE وهي من مجموعة شركات وليد حداد (زيتنا في بيتنا) ويمثلها قريبه عماد مجاعص وهو أيضاً لبناني الجنسية ولا يحمل أي مؤهلات أو خبرة سابقة في مجال الطيران، وذلك بعقد هلامي بقيمة 332.5 الف دولار أمريكي و مقدم 166 ألف دولار أمريكي مدفوع مقدماً عند توقيع العقد مع توفير كل الامتيازات كما ورد في العقد الأول أعلاه.

-في 2009م أيضاً تعاقد السيد وليد حداد كمدير لشركة EFM مرة أخري مع الطيران المدني بعقد هلامي بقيمة 423 الف دولار أمريكي مع الامتيازات نفسها وذلك لتنفيذ الخطة الاستراتيجة لتطوير المطارات (كلام وهمي) لأننا للآن لم نفهم ما يعنيه بذلك ولم نري أي تطوير مع العلم أن كل تلك الدفعيات قد حولت لحساب اللبناني في لبنان (انظر وثائق التحويلات المرفقة) بالتمام والكمال.

-في 2010م تعاقد وليد حداد مع شركة فالكون وهي شركة بريطانية يملكها ويديرها شخص واحد وزوجته ، وكان اللبناني وليد حداد هو الموقع علي هذا العقد نيابة عن الطيران المدني، وذلك لتقديم خطة استرتيجية لتطوير أمن المطارات السودانية (لاحظ أمن) دون معرفة واستشارة المسئولين عن ادارة أمن الطيران أو موافقتهم.

-ابرم العقد في) 2010/08/30 بقيمة 800 ألف جنيه استرلينى (مليون ومائتين الف دولار امريكي) وذلك بالتعاقد المباشر ودون طرحه في عطاء.

-وبالتالي تعاقد وليد حداد كمدير لشركة) EFM انتو معاي) في 2010/11/04 مع الطيران المدني بعقد هلامي بقيمة 423 الف دولار امريكي لمراقبة تنفيذ شركة فالكون لمشروع تطوير أمن المطارات مما يعني أنه استشاري علي الاستشاري ، وبذلك يكون مشروع تطوير أمن المطارات قد كلف الطيران المدني مبلغ 1,623,000دولار أمريكي (مليون وستمائية ثلاثة وعشرون الف. (

مفاجأة : أول تقرير لشركة فالكون لم يزد عن ٣٠ صفحة و كان يحتوي علي أخطاء قاتلة وتسميات لمطارات إوربية وتشريعات لا تمت للواقع السوداني بأي صلة، مما دعا ادارة أمن الطيران لرفضه جملة وتفصيلاً لشعورهم بأن القائمين علي أمن وسلامة الطيران السودانيين لديهم الخبرة والمعرفة التي تفوق من أعدوا ذلك التقرير بمراحل كبيرة (شفتو المهازل)، بعدها اختفت شركة فالكون ومعها مبلغ التعاقد كاملاً، وغيرها ...وغيرها.. وغيرها..!! مما سنأتي علي ذكره بالتفصيل.

-مداخلة ٢:

في أعتقادنا نحن العاملين في شتي الادارات المختلفة في الطيران المدني ، ونقسم بالله ونحن متأكدين بأن التعاقد مع وليد حداد لم يكن أبداً بغرض الأصلاح والتطوير، فجميع الخطط التي وضعها والعقود التي أبرمها لم تنتج أي شئ علي أرض الواقع ، وانه رأس الرمح والمخطط والمدبر لنهب وسرقة مال الهيئة بشراهة ونهم لم يسبقه عليه بشر ، وما خفي كان أعظم.

وأشد ما يحزننا ويحز في نفوسنا بأن هذا المستشار (السمسار) اللبناني الجنسية يمثل السودان في المحافل الدولية كمندوب عن السودان في المؤتمرات والاجتماعات الدولية خلال الأربعة سنوات الماضية ، كما أنه صار يراسل المنظمات الدولية نيابة عن الطيران المدني السوداني و أن تراسله المنظمات الدولية باسمه ، فالايكاو جزء من منظمة الأمم المتحدة ، فهل لم يتبقي في الطيران المدني السوداني رجل يمثل السودان (يا للحسرة!)

يقول اسحق أحمد فضل الله في مقاله المنشور تحت عموده «آخر الليل» بعنوان «والصورة» بصحيفة «الانتباهة» الصادرة يوم الخميس 5 شوال 1433هـ الموافق23 أغسطس 2012م يقول: «والكارثة التي ينكر وجودها وهي عزل السودان عن العالم بسبب سوء ادارة الهيئة.. يفضحها الخطاب السري جداً الذي يرسله مستشار الهيئة وليد حداد للطيران الدولية بتاريخ 21أغسطس 2012م أمس الأول وفيه يقول الرجل حرفياً: سوف تكون كارثة ضخمة ان فشلت الهيئة السودانية للطيران في القيام بشروط الإيكاو حتى 2012/11/15م الأمر الذي سيؤثر تأثيراً بالغاً على عمل الطيران السوداني.. كما أن الأمر عندها يجعل السودان تحت عقوبات الهيئة العالمية للطيران«

-مداخلة ٣

جميعنا يعزى تدهور السلامة الجوية في السودان وعدم تمكن الطيران المدني من تطبيق المعايير الدولية المطلوبة ، الي تدخلات هذا اللبناني في كل شئون الطيران المدني ، ولولا استحواذه علي كل الخطط التي وضعت بواسطة الخبراء السودانين قبل التعاقد معه ، وأهمها الخطة التصحيحة لسلامة الطيران والتي وضعت بعد تدقيق المنظمة الدولية السلبي في ٢٠٠٦م، و لولا متاجرته بهذه الخطط في الأسواق العالمية بحثاً عن الشركات الوهمية التي تدفع أكبر سمسرة وليس من يساعد في تصحيح الأخطاء وتطوير الأداء ، لكان الحال أفضل مما هو عليه الآن بكثير ، فقد أضاع علي السودان اربعة سنوات ألصقت به تهم الاهمال في سلامة الطائرات والمطارات السودانية وكانت نتائجه سقوط الطائرات المتواصل و حظر الطيران والمحاصرة الكاملة في الطريق قريباً.

-خاتمة:

و بذلك يكون وليد حداد و محمد عبدالعزيز قد ساهموا في الجرائم التالية:

١ -أهدار كامل للمال العام وسرقة ونهب ملايين الدولارات من الحسابات الخارجية والداخلية.

٢ -غسيل أموال مع ملاك فندق السلام روتانا وغيرهم.

٣ -اشانة سمعة السودان عالمياً بعرضهم للأخطاء والسلبيات الخطيرة التي وجدتها المنظمة الدولية علي كثير من المؤسسات الدولية بغرض التجارة ولمن يدفع أكثر.

٤ -وليد حداد شخصياً كان من أهم الأسباب التي ذكرت في قرار حظر الطيران السوداني (لكذبه) علي المفوضين الأوربية (كما ذكرنا بالتفصيل سابقاً عن قرار الحظر بالوثائق.)

٥ -وبنشره لأسرار أمن الطيران في محاولاته المستميتة لجلب المستشاريين الأجانب (فالكون) وغيرها فقد عرض أمن الوطن والمواطن للخطر بكشف تلك الأسرار...

ولكننا على قدر ما تخيلنا درجة الفساد وموات الضمير وعدم المسئولية و ودرجة اللهث الاعمى وراء الكسب الحرام، الا أن عقولنا لم تستطع استيعاب ان يتحول أمن الوطن وحياة المواطنين سلعة لمن يدفع أكثر.

اللهم لطفك.

ولا حول ولاقوة الا بالله العلى العظيم

عبد الغفار المهدى

(غزوة) الفساد في هيئة الطيران المدني

فتحي الضو

الراكوبة

07-08-2012

الخرطوم - خاص

ملحوظة قبل أن تقرأ: وصلتني هذه الرسالة من قاريء (خبير طيران) وفضلت نشرها بحذافيرها على القراء الكرام لأهمية المعلومات التي وردت فيها، وقمت فقط بحذف اسمه حتى لا يصاب بمكروه بالرغم من أنه لم يطلب مني ذلك. ووضعت في مكان الاسم علامة استفهام (؟) في المراسلات الرسمية، لا سيما، وأنه قد وعد بإرسال المزيد من الوثائق خدمة للوطن ومواطنيه. والجدير بالذكر أيضاً إنني بذلت وسعي للتحري من صحتها ولم أجد فيها ما يثير الريبة والشكوك، خاصة وأن الجهة التي تبادل معها المراسلات منظمة دولية تحظى بقدر وافر من الاحترام والتقدير. ومع ذلك هل في فساد العصبة ذوي البأس قسم لذي حجر!؟

فتحي الضو

في إطار الفساد الذي عمّ الدولة السودانية في ظل النظام الاستبدادي الحاكم، نقوم بإزاحة الغطاء عن (غزوة) من هذه الغزوات في هيئة الطيران المدني، وهي ما يمثل جبل الجليد توخياً لكشف المزيد منه مدعوماً بوثائق في سلسلة قادمة، وذلك حتى يقف الشعب السوداني العظيم على حقيقة ما يجري في هذه الهيئة التي ظل الفساد يقلع ويهبط في مطاراتها كما حركة الطيران نفسها .

ضربة البداية كما يقول محترفو كرة القدم، تمثلت في قيام المدير العام لسلطة الطيران المدني بدعوة نخبة من الصحفيين بتاريخ 2012/6/23 وذلك بغرض تنويرهم حول إنجازات الطيران المدني في معالجة وتطوير إجراءات السلامة الجوية، وذلك بناءً علي نتائج التدقيق (التفتيش) الذي أجرته المنظمة الدولية للطيران المدني في نوفمبر ٢٠٠٦م والذي بيّن أن السودان يقوم بتطبيق ٥٥٪ فقط من المعايير المطلوبة دولياً!

المفارقة الموجعة في الدولة التي تتعاطى الكذب صباح مساء بلا وازع أخلاقي، أن السيد المدير العام ادّعي كاذباً بأنه قام تطوعاً بدعوة فريق التفتيش من المنظمة الدولية والذي زار السودان مرتين آخرها كان في نوفمبر ٢٠١١م. كما ادّعي ان فريق التفتيش أشاد بالتطور الذي أحرزه السودان في عهد سيادته، وأكد أن تراجع نسبة المخالفات وعدم التطابق مع المعايير الدولية في السلامة الجوية بما نسبة ١٥٪ فقط ، مما جعل السودان يحتل المرتبة الثانية في أفريقيا، والمرتبة ٢٤ عالمياً في شأن مواكبة السلامة الجوية!

كما أكد أيضاً أن هذا الإنجاز وهذا الاختراق الذي أحدثه السودان في السلامة الجوية سوف يساعد علي رفع الحظر المفروض علي الطائرات السودانية من التحليق في الأجواء الاوربية، والذي سبق وصدر من المفوضية الاروبية في مارس ٢٠١٠م.

عندما أطلعت هذه المعلومات الخاطئة، عمدت إلى تقصيها من مظانها، وذلك بمخاطبة الجهة التي ادعي المدير العام إنها استقى منها المعلومات المذكورة آنفاً، وليعلم القاريء الكريم إنني أقدمت على هذه الخطوة مدفوعاً بواجبي الوطني وأنا أرى الانهيار يكاد يطبق على وطننا العزيز، لا سيما، وأن المجال الذي يتحدث عنه السيد المدير العام يعد ميداني الأثير إلى نفسي والذي استهلكت فيه عمراً بخبرة أعتز بها في حياتي. من هذا المنطلق أقول بحزن شديد إن كل ما جاء في تنوير المدير العام لسلطة الطيران المدني لا يمت لواقع الحال - على مستوى السلامة الجوية الحالي - بأي صلة. أي لكأنه يتحدث عن طيران مدني ومطارات تقبع في دولة اخري، ولا يعكس الحقيقة التي نعلمها علم اليقين، والتي سندعمها بحديث الوثائق التي لا تكذب، والتي تظهر من خلال مراسلات أجريناها مع المنظمات الدولية المعنية بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٢م أي بعد المؤتمر ببضع أيام فقط، فما أروع التكنلوجيا عندما تكون في خدمة البشر.

على هامش ذلك، يكفي أن نقول لمن لا علم له أن مطار الخرطوم (الدولي) لم يرخص حتي اليوم، وليس هناك أي مطار في السودان مرخص بسبب عدم اكتمال مقومات الترخيص وأهمها السلامة الجوية.

بعد المؤتمر وبحسب علمنا بكل ما يحدث داخل أروقة الطيران المدنى من فساد مالي وإداري يكاد يذهب العقل، حتي في سلامة وأمن المواطنين. ولخطورة الأمر قررنا الاتصال مباشرة بالمفوضية الاوربية والمنظمة الدولية للطيران راجين منهم توضيح ما ادّعاه المدير العام، وكانت استجابتهم فورية وفيما يلي ترجمة لبعضها بتصرف بهدف التوثيق (وثائق النصوص الانجليزية كاملة في ختام المقال(

١ -المفوضية الأوربية:

الراسلMs Valerie Gray:

الوظيفةeuropa coordinator:

العنوان البريديValerie.GRAY@ec.europa.eu:

التاريخ: 2012 /6/26

الاجابة:

للأسف ليس لدينا علم بأي مراجعة follow-up لأي فريق تفتيش من المنظمة الدولية تمت في نوفمبر ٢٠١١م وليس لدينا أي تقرير من المنظمة الدولية ICAO عن هذا التفتيش، كما أنه لا توجد اي مراسلات جدية بخصوص رفع الحظر عن الطائرات السودانية، وهي المعلومات التي طلبتم منّا أن نمدكم بصورة من التقرير.

٢ -المنظمة الدولية للطيران المدني:ICAO

الراسل Ramdoyal Dhiraj :

الوظيفةTechnical Cccrdinator CMO:

العنوان البريديDRamdoyal@icao.int:

التاريخ: 26/6/2012

الاجابة:

للأسف ليس لدينا أي علم بزيارة أي فريق لمراجعة التفتيش علي السودان في ٢٠١١م وآخر تفتيش أجرته المنظمة كان في نوفمبر ٢٠٠٦م وليس لديها أي خطط في الوقت الحاضر لزيارة السودان.

كما قامت بإضافة جدول يوضح مستوي تطبيق السلامة الجوية في السودان كما هي مسجلة لديها بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٢م (أي 5 أيام بعد التنوير) وهو كما يلي:

-التدقيق الاول First ICOVM في ٢٠٠٢م كانت النتيجة ٣٠٪ من المطلوب تطبيقه عالمياً

-التدقيق الثاني Second ICOVM في ٢٠٠٦م كانت النتيجة ٢٦,٢٪ من المطلوب تطبيقه عالمياً (يعني أسوأ من نتيجة ٢٠٠٢م)

من ذلك يتضح والإثبات والوثائق المرفقة بأن كل ما ادّعاه المدير العام في ذلك المؤتمر كذب وإفتراء ولا يمت للحقيقة بأي صلة، بل هو ذر للرماد في العيون بغرض تلميع صورته وصورة مرؤسييه، وتغطية للنهب (المصلح) للمال، وتبرير لصرفه ملايين الدولارات علي المستشارين وغيرهم بغرض تحسين مستوي السلامة الجوية في السودان.

إن النظام في سبيل بقائه يُطلق الوعود الكاذبه، ويزيف الوقائع الثابته، وينشر الإشاعات المغرضة، بهدف تفتيت القوي أو زرع الآمال الزائفة لتوحي بتغيير بنية النظام الفاسد .

ومن أجل كل هذا لا أظن أن ذلك يمكن أن ينطلي على الناس الذين خبروا ألاعيبه وحفظوا طرقه الملتوية، فلا يركن احد الي ما يقوله او يفعله النظام .

خبير طيران دولي

--- On Tue, 26/6/12, Valerie.GRAY@ec.europa.eu <Valerie.GRAY@ec.europa.eu> wrote:

From: Valerie.GRAY@ec.europa.eu <Valerie.GRAY@ec.europa.eu>

Subject: RE: Sudan USOAP Performance

To: ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

Date: Tuesday, 26 June, 2012, 16:07

Dear M S ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟,

Thank you for the information. Unfortunately we do not know of any ICAO visit to Sudan in Nov 2011, and the last visit that we know of was in Nov 2006.

Also, we do not have a copy of the ICAO USOAP follow-up report, but ICAO should provide it direct to you in English.

We would be grateful for a copy when it becomes available.

We also, do not know of any recent contacts with regard to lifting restrictions on the Sudanese Flights.

Yours sincerely,

Valerie Gray

-----Original Message-----

؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟From

Sent: Tuesday, June 26, 2012 3:56 PM

To: GRAY Valerie (MOVE)

Cc: KOUMARTSIOTI Olga (SG)

Subject: Fw: Sudan USOAP Performance

> Dear Ms. Gray,

> The Director General of Sudan Civil Aviation Authority had

> held a press conference on Saturday 23rd June 2012, advising

> that:

> 1- ICAO USOAP team made two follow-up visits to Sudan during

> Oct and Nov 2011.

> 2- The team reported that the Sudan raised it's performance

> from 50.175% to 85%.

> 3- The Sudan position now is the 2nd in Africa and the 24th

> in the world.

> 4- The official English report has not been distributed to

> the SCAA management for follow up on the new

> recommendation.

> I would be grateful if you can kindly send me a copy of the

> follow-up report in English.

> Best Regards,

¡¿¿¿¿¿¿¿¿¿> M S

> SCAA USAOP Co-0rdinator

--- On Thu, 28/6/12, Ramdoyal, Dhiraj <DRamdoyal@icao.int> wrote:

From: Ramdoyal, Dhiraj <DRamdoyal@icao.int>

Subject: RE: Sudan USOAP Performance (Informal: Results after first ICVM and second ICVM)

" ¿¿¿¿¿¿¿¿¿¿¿To: "

Date: Thursday, 28 June, 2012, 16:06

¿¿¿¿¿¿¿¿¿Dear Mr.

We regret to inform you that, we do NOT know of any ICAO auditing team visited Sudan during Nov 2011 for follow-up.

Enclosing informal results as recorded on this date. Note that iSATRS has already posted in LIVE Mode the Sudan initial ICVM results. Kind regards, dhiraj]

First ICVM 2002 Second ICVM 2006

¿¿¿¿¿¿¿¿¿¿¿From:

Sent: June 27, 2012 6:28 PM

To: Ramdoyal, Dhiraj

Subject: Re: Sudan USOAP Performance

Dear Mr. Dhiraj,

Thank you for your response.

Am looking forward to receiving the update on the USOAP follow up visit report for the Sudan, as requested in my email message below.

Best Regards,

؟؟؟؟؟؟؟؟M S

Audit Co-coordinator

On Tue, 26/6/12, Ramdoyal, Dhiraj <DRamdoyal@icao.int> wrote:

From: Ramdoyal, Dhiraj <DRamdoyal@icao.int>

Subject: Re: Sudan USOAP Performance

" ؟؟؟؟؟؟؟؟؟To:

Date: Tuesday, 26 June, 2012, 16:45

, Please note That Mr. Ignacio Flores no longer works with ؟؟؟؟؟؟؟؟Sera Mr ciao

Will provide you with the update you requested.

Kind regards,

Ramdoyal Dhiraj

Technical coordinator CMO

" wrote: ؟؟؟؟؟؟؟On 2012-06-26, at 10:54 AM,

؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟From:

Subject: Fw: Sudan USOAP Performance

To: iflores@icao.int

Date: Tuesday, 26 June, 2012, 15:03

Dear Mr. Ignacio Flores,

The Director General of Sudan Civil Aviation Authority had held a press conference on Saturday 23rd June 2012, > advising that:

1- ICAO USOAP team made two follow-up visits to Sudan during Nov 2011.

2- The team reported that the Sudan raised it's performance from 50.175% to 85%.

3- The Sudan position now is the 2nd in Africa and the 24th in the world.

4- The official English report has not been distributed to the SCAA management for follow up on the new recommendation.

I would be grateful if you can kindly send me a copy of the follow-up report in English.

Best Regards,

M S?????????

SCAA USAOP Co-0rdinator

فساد اداري في الولاية الشمالية!! ..

13 مايو 2014

صحيفة الجريدة

كشفت وثائق عن تجاوزات مالية وإدارية لحكومة الولاية الشمالية في تمليك سيارات حكومية بماركات مختلفة لوزراء ومعتمدين ومستشارين وموظفين، وفي ذات الوقت شككت مصادر مطلعة في الإجراءات التي اتبعتها اللجنة الفنية الخاصة بتقييم تلك السيارات، وقالت المصادر إن تقييم معظم هذه العربات انحصر ما بين الوسط ودون الوسط والمتهالك، وكشفت الوثائق عن تمليك عربة «برادو» موديل 2007 بمبلغ (92) ألف جنيه لأحد معتمدي المحليات ومعتمد آخر عربة تايوتا موديل 2006 بمبلغ (75) ألف جنيه ومعتمدين آخرين عربات تايوتا دبل كاب موديل 2005 و 2006 بواقع (55) ألف جنيه و(58) ألف جنيه، بينما تم تمليك وزير في حكومة الولايةعربة «أوت لاندر» موديل 2008م بمبلغ (52) ألف جنيه ووزير آخر عربة هونداي موديل 2011 بمبلغ (95) ألف جنيه، وأوضحت الوثائق أن عربة كورلا موديل 2009 تم تمليكها لوزير بمبلغ (55) ألف جنيه وسيارة كورلا أخرى موديل 2005 لأحد الوزراء بمبلغ (42) ألف جنيه، بجانب تمليك وزير آخر كرولا موديل 2007 بمبلغ (45) ألف جنيه ووزيرة عربة كورلا 2005 بمبلغ (39) ألف جنيه (ولضيق المساحة سنكتفي بهذا القدر فالسيارات عددها كبير)* ، وأشارت الوثائق إلى أن الدستوريين تم تمليكهم هذه السيارات وفقاً لقرار صادر عن والي الولاية بالرقم (77) لعام 2012م عبر لجنة تم تشكيلها بموجب هذا القرار، فيما

تم تمليك الموظفين السيارات وفقاً للائحة الشراء والتعاقد والتخلص من الفائض لسنة 2011م، وأكدت الوثائق أن قيمة العربات التي تم تمليكها للمسؤولين في الولاية لم يتم دفعها نقداً وستخصم من استحقاقاتهم في نهاية الخدمة (انتهى الخبر كما جاء في صحيفة آخر لحظة!! ..)

هذا جزء صغير مما يحدث في الولاية الشمالية وماخفي كان أعظم ، ونريد ان نؤكد للوالي ابراهيم الخضر حتى لا ياتي ويقول* ان هناك حملة منظمة ضد ولايته ، نعم هناك حملة منظمة شاملة ضد الفساد ، لا خيار فيها ولا فقوس ، وقبل ايام حدثت اشتباكات بين مسلحين يتبعون لشركات التعدين واهالي منطقة الدويشاب بوادي حلفا ، بسبب التعدين الاهلي ومنع الشركات الاهالي من التنقيب عن الذهب ، رغم احقية الاهالي فكل الشركات التي تنقب عن الذهب هناك خاصة ، لايستفيد منها اصحاب الارض ، وتم اعتقال اكثر من 100 شخصا واطلق سراحهم لاحقا ،* وجرح العشرات جروح خطيرة اثناء المواجهات ، وسبق ان قتلت الشرطة في منطقة كجبار اربعة شباب وهم في مسيرة سلمية رافضة لبناء سد كجبار ، ولم تفتح بلاغات جنائية ضد القتلة حتى اللحظة ، وكل هذا تحت مسؤولية حكومة الولاية مباشرة* ، فلا محاباة في العمل العام ، كما يجب ان تساءل حكومة الشمالية* عن تعينات تمت داخل الولاية في وظائف حكومية دون شهادات وبدون خبرات ، وماحدث ويحدث حتى اللحظة في قضية فندق قصر الضيافة وماحدث فيه من تعاقدات وفسخ لعقود ومصروفات تحتاج لتوضيح وتفسير من الوالي ابراهيم الخضر وحكومته ، فالولاية الشمالية هي المصنف الاول في شح الموارد بسبب فشل كل المشاريع الزراعية والانقراض التدريجي لمحصول البلح ، وبدلا عن استغلال مورد الذهب لصالح انسان الولاية ، تذهب خيراته لاصحاب الشركات الخاصة ولمن يدفع اكثر ، اما الاهالي يتم ضربهم ومنعهم بالقوة رغم انهم المتضرر الاول من هذا التنقيب بسبب اخذ موارد الارض اولا .. و الامراض وتلوث البيئة بسبب المواد السامة المستخدمة في التنقيب ثانيا ، وللحديث بقية!! ..